شهداء القصر

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/ حضرموت ٢٨١ / ٢٠٢٤م

عنوان الكتاب: شهداء القصر

قصة أول انتفاضة شعبية ضد الحكم الأنجلو سلاطيني في حضرموت

المؤلف: أحمد عوض باوزير.

مقاس الكتاب : ١٤.٥ × ٢١ سم

الإخراج الفني

حسن أحمد بلجعد

الطبعة الثانية

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طُرُق الطبع

والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع

والحاسوبي وغيرها إلا بإذنٍ خطيّ من أسرة المؤلف.

شهداء القصر

قصة أول انتفاضة شعبية

ضد الحكم الأنجلو سلاطيني في حضرموت

تأليف

أحمد عوض باوزير

الطبعة الثانية

٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتـًا
بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون﴾

قرآن كريم

قيل اسكتوا فسكتنا ثم أنطقنا عسف الجُفاة وأعلى صوتنا الألم

حافظ إبراهيم

الإهداء

إلى روح أخي الأكبر/ سعيد عوض باوزير

الذي تعلمت منه كيف يكون البحث عن الحقيقة منزّها عن الهوى.

إليه أهدى باكورة إنتاجي لعل أن تقرّ به عينه وهو في دار الخلود

(المؤلف)

مقدمة الطبعة الثانية

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آل بيته وصحبه أجمعين.

أما بعد:

(شهداء القصر) هو الكتاب الأول من سلسلة "كتابات ما بعد صحيفة الطليعة" للصحفي والباحث أحمد عوض باوزير الذي صدر في حياة المؤلف سنة ١٩٧٧م عن دار الهمداني للطباعة والنشر محافظة عدن. وهو عبارة عن دراسة تحليلية وثائقية لأحداث السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٥٠م، التي سميت فيما بعد (بحادثة القصر). تلك الحادثة التي اكتوت جماهير مدينة المكلا بنارها، وسالت دماء زكية على تربة القصر. إذ سقط ثمانية عشر قتيلا وجرح سبعة وأربعون، إثر مظاهرة خرجت في المدينة تطالب بتعيين سكرتير وطني بدلاً من السكرتير الأجنبي الذي عيّنه السلطان. وكما قال المؤلف (رحمه الله)

فإن مهمتنا في هذا البحث أن نكشف عن الملابسات التي رافقت انتفاضة السابع والعشرين من ديسمبر من البداية حتى النهاية. وقد يختلف البعض مع المؤلف في طرحه وتحليله لهذه الحادثة، ولكن حسبه أنه اجتهد وتوخى الصدق فيما كتب.

وقد قام المؤلف بمراجعة الكتاب بعد صدوره بتعديل بعض الكلمات وإعادة صياغة بعض العبارات بخط يده في النسخة التي عثرنا عليها في مكتبته. لذلك ونظراً لمرور أكثر من أربعين عاماً على صدور الطبعة الأولى من الكتاب ونفاده من المكتبات، عزمنا على إعادة طباعته ونشره وليظهر بمظهر حسن مع التقدم الكبير في الطباعة والإخراج الفني في الوقت الراهن ومن باب حفظ ونشر تراث الوالد. وقد أثبتنا في هذه الطبعة الثانية ما قام به المؤلف من تعديلات على الطبعة الأولى.

والله من وراء القصد..

نجل الفقيد

مراد أحمد عوض باوزير

المكلا: ١ مارس ٢٠٢٤م

تصدير

للأستاذ: محمد عبدالقادر بامطرف

لست أدري هل كان اختيار المؤلف صحيحًا عندما وقع اختياره علي لأقدم مؤلفه القيم هذا؟

لقد كنت أحد الأشخاص المحليين الذين رشحهم الحزب الوطني لتولي منصب سكرتير الدولة. ولم يكن ذلك الترشيح بعد تشاور مسبق بيني وبين الحزب ولم أكن أبداً أحد أعضائه كما أني لم أعلم بذلك الترشيح إلا من خلال حديث عابر جرى بعد مضي أكثر من عام ونصف عام تقريباً على حادثة القصر المشؤومة وذلك لأني خلال تلك الأزمة الفاجعة كنت خارج المكلا وفيما بيني وبين نفسي شكرت للحزب الوطني حسن ظنه بي.

والآن أرى من القبيح أن أرفض طلب المؤلف وخاصة بعد العناء الذي بذله في هذا البحث التاريخي. وإذن فلا بد مما ليس منه بد. إن العبرة التي يخرج بها القارئ الواعي من مطالعة هذا السجل التاريخي

القيم عن الملابسات التي أحاطت بحادثة القصر المشؤومة ثم أدت إليها، لا تكمن في أن تلك الملابسات كان جانب منها يمثل المشادة بين مشيئتين، الأولى منهما كانت مشيئة المستشار البريطاني، والثانية مشيئة بعض أعضاء الحزب الوطني في أن يكون الموظف الذي يتولى منصب سكرتير حكومة الدولة القعيطية شخصاً محلياً أو من خارج المنطقة. ولكن العبرة إنما تكمن في الحقيقة الصارخة التي تبرز لنا من خلال مطالعة المعلومات التي تمكن المؤلف من جمعها عن أزمة حادثة القصر والتي تفصح عن حوادث مأساوية تمثل حالة الشخص المغلوب على أمره الذي فقد حرية إرادته، فراح يتصرف تصرف التابع الذليل الذي يشعل حين تعوزه الحيلة النار في ملابسه ليضيء بلهيبها ولهيب أجزاء جسده المحترقة سبيل السيد المستبد المتعجرف المعلن على رؤوس الأشهاد، أنه في ظل الأوضاع الاستعمارية مهما كانت ملامحها أو أشكالها لا يتأتى إطلاقاً أن تسود في تصريف شئون الدولة صغرت أم كبرت تلك الشئون إلا مشيئة واحدة وهي مشيئة الرجل المتفرد بالسلطة الذي يملك قول الكلمة الأخيرة أصالة عن نفسه ونيابة عن أتباعه، ويفرض تنفيذها ولو عن طريق القوة الغاشمة أو التهديد بها.

وعلى أساس هذا المفهوم يجوز التساؤل: ما هي قيمة المطالبة بمجلس تشريعي أو بتعيين سكرتير دولة أجنبي أو محلي في ظل الأوضاع الاستعمارية؟

والرد المنطقي على مثل ذلك التساؤل هو أنه لن يختلف اثنان في أن تلك المطالبة لم تكن بذات قيمة سياسية على الإطلاق. ثم ماذا ستكون نتيجة تلك المطالبة إذا هي وجهت إلى سلطان محرم عليه تدبير أي شأن من شئون سلطنته الداخلية أو الخارجية التي كانت كلها تقريبًا من اختصاص مستشاره البريطاني بحكم معاهدات ثلاث هي معاهدة الصداقة المبرمة عام:١٨٨٢م ومعاهدة الحماية المبرمة عام: ١٨٨٨م ومعاهدة الاستشارة المبرمة عام: ١٩٣٧م. كان ذلك هو حال السلطان صالح بن غالب القعيطي حين تقدم زعماء الحزب الوطني طالبين منه تعيين سكرتير محلي لحكومة سلطنته، وذلك في المقابل حال مستشاره البريطاني الذي كانت حكومته قد استولت على مهام السلطنة القعيطية في ثلاث غارات متلاحقة فجردت السلطان القعيطي من كافة صلاحياته السلطانية.

ونتيجة لذلك الوضع السياسي فإن الأمير عوض ولي عهد السلطان صالح، عندما أجاب على رغبات المواطنين الذين تظاهروا عصر يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٥٠م أمام قصره مطالبين بتعيين سكرتير دولة محلي للحكومة القعيطية، بأن تعيين مثل ذلك السكرتير كان من اختصاص أبيه الذي كان يقضي إجازة في الهند وتتوقع عودته قريباً إلى المكلا، لم يقل إلا كلمات كتبها له المستشار البريطاني وأمره بكل صرامة بأن يتلوها وكأنها صادرة عنه على المواطنين وأن لا يتجاوزها أو يزيد عليها.

ورغم الرزء البالغ الذي أصابنا في الخسائر الدامية التي أصيبت بها البلاد في قتل وجرح عدد من المواطنين الذين تعرضوا صباح يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠م في ساحة القصر السلطاني بالمكلا لرصاص الجنود الذين جيء بهم لحماية (الذات السلطانية) منهم، فإن النظر الآن إلى بعض ملابسات (حادثة القصر) وقد مرت عليها قرابة سبع وعشرين سنة تظهر لنا جوانب مضحكة ومبكية في تلك الأزمة. من تلك الملابسات – مثلا –أن السلطان القعيطي فقد صوابه ووقف من مطالبة المواطنين

بتعيين سكرتير محلي لحكومته موقفًا لم يكن له ما يبرره من الصلف أو الخنوع الذي أبداه في ذلك الحين. وأن المستشار فقد صوابه بتصعيده الموقف حينما استنفر الجيش المحلي ثم استدعى عدداً من الجنود المسلحين بالبنادق إلى ساحة القصر، فاستفز بفعلته الحمقاء الجماهير الغاضبة المحتشدة في تلك الساحة. وأن زعماء الحزب الوطني الذين دعاهم السلطان إلى قصره ليلقي عليهم قوله (الثقيل) قد فقدوا صوابهم فأذعنوا لمشيئة السلطان – كانت في الواقع مشيئة المستشار البريطاني – ثم عانقوا وصافحوا سكرتير الدولة الذي اختاره المستشار رغمًا عنهم مهنئين له بالمنصب الجديد، وكأن حاجزاً حديديًا من التجاهل قد باعد بينهم وبين المشاعر العارمة التي كانت تضطرم في نفوس الجماهير التي ما احتشدت في ساحة القصر إلا لتعزيز مطالبتهم بتعيين سكرتير محلي.

لقد كان السلطان القعيطي في تلك الساعة خائفًا من أن يقول أو يعمل شيئًا آخر ينم عن عدم الولاء والطاعة لمشيئة مستشاره البريطاني.

وكان المستشار البريطاني في تصعيده الموقف واستفزازه مشاعر الجماهير يتصرف تصرف المرعوب من احتمال غضب حكومته عليه

فيما لو أصيب السلطان بمكروه وأخفق في تقديم الحماية الكافية للذات السلطانية وكان لا بد في نظر الحكومة البريطانية أن يظل السلطان سليماً معافى ولو أفنى في سبيل ذلك كافة سكان حضرموت.

وكان زعماء الحزب الوطني وقد أوقفتهم الأقدار وجهاً لوجه مع السلطان القعيطي وسكرتير حكومته الجديد يسعون وراء كسب شرف المغامرة السياسية، ولكنهم أجفلوا في اللحظة الأخيرة من أن يكون كسباً يشوبه أذى ينال أشخاصهم لو أنهم ظلوا صامدين في توكيد رغبتهم ومعارضين بذلك التوكيد الرغبة الأنجلو سلاطينية.

لقد سيطر الخوف على ذلك المثلث العجيب ولم يحسب للجماهير الهادرة المحتشدة في ساحة القصر حساباً، إلا أنه كان في الاستطاعة أن يتحدث إليهم زعماء الحزب الوطني وآخرون بعد أن كانوا قد أعربوا عن موافقتهم على تعيين السكرتير الأجنبي فتخلو ساحة القصر من الجماهير وتخرج تلك الجماهير من ساحة القصر صامتة خاشعة وكأن على رؤوسها الطير وقد اقتنعت بأن المشيئة الأنجلو سلاطينية هي العليا.

هنا طاش الحساب..

وكانت النتيجة الحتمية تلك المجزرة الرهيبة التي تعرض لها أبرياء من المواطنين العاديين.

لقد كان زعماء الحزب الوطني يمنون أنفسهم بأن تعطى رغبتهم ما كانت تستحقه من اعتبار. لقد أرادوا في براءة ساذجة أن تسير رغبتهم في خط متوازن مع الرغبة البريطانية الاستعمارية التي خطط لها أن تكون وأن تظل هي المستجابة منذ إبرام معاهدة الصداقة القعيطية البريطانية في عام ١٨٨٢م.

إن الروايات المستفيضة في الأوساط المحلية عن الملابسات التي أدت أو واكبت أو تلت (حادثة القصر) كثيرة ومتنوعة ومتضاربة. والآن وقد ظهر لنا أن السجلات الرسمية - وثائق الحزب الوطني ذات العلاقة وكذا سجلات الحكومة - قد ضاعت أو أتلفت أو أخفيت وأن الحديث عن بعض المواقف معتمد على الذاكرة، فإنه من تحصيل الحاصل القول بأن الذاكرة في بعض الحالات خوانة تروي أحداثًا وتعبر عن مواقف لم تكن تاريخية.

ومن جهة أخرى فإننا لم نقبل ولم نرفض تلك الأقوال التي سماها المؤلف (شهادات معاصرة) رغم أنها قيلت في مطلع عام ١٩٥٣م ودونتها في مذكراتي في حينها وخاصة أقوال المغفور لهما الشيخ سالم بن أحمد باصديق والشيخ عبدالله سعيد باعامر عن ملابسات (حادثة القصر). إن تلك الأقوال تحتمل في نظرنا الصواب والخطأ والصدق والتدليس، وعليه فإننا منذ سمعناها لم نرتب عليها حكماً ولم نتخذها دليلاً لتوجيه اللوم إلى أحد وخاصة أولئك الذين قد توفاهم الله وأصبحوا الآن غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم. فإذا كانت تلك الأقوال تلقي ضوءاً على جوانب من القضية فإنها تجوز أن يقال عنها إنها تلقي أيضاً ظلالاً عليها.

وتقتضينا شرعة الإنصاف القول هنا إننا حينما نستعرض موقف زعماء الحزب الوطني لا نطعن في وطنيتهم ولا في إخلاصهم لبلادهم، وسيعتبر توجيه اللوم إليهم باتهامهم بالقصور أو التقصير ضرباً من الشطط ومزايدة فجة، لأن المقارنة بين يومنا وأمسهم تحتم علينا ألا ننظر إلى مواقفهم أو مطالبتهم بالأمس نظرة عهد ما بعد ثورة (١٤ أكتوبر)

وخطوتها التصحيحية بخاصة وقد تبلور الوعي السياسي وتطور الحس الوطني، وقد استبان لنا الطريق الذي اخترنا بمحض إرادتنا السير عليه سعيًا وراء التقدم والتطور.

لقد كان عهد زعماء الحزب الوطني عهد المساومات السياسية على موائد المفاوضات وعهد المطالب السلمية بالتطور الدستوري خطوة خطوة. وإذا كانت ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة قد اجتثت من عقولنا المفاهيم السياسية البالية وغرست في مكانها مفاهيم معاصرة مستنيرة، فإن علينا أن ندرك أن العهد الذي نشأ فيه الحزب الوطني كان عهد جبروت وطغيان وتفرد في الحكم وكانت (المداراة) أو (التحايل المستمر) أو (المناورة) وما يسمى حديثًا بالتكتيك أحد الأسلحة لاحتوائه ثم توجيهه الوجهة الوطنية بمفهوم ذلك الوقت. وإننا إذا ما نظرنا إلى حظ أولئك الزعماء من الثقافة السياسية فلسوف نرى أن أية خطوة منهم للتدخل في شئون السلطان تعتبر شجاعة. هذا مع العلم أنهم كانوا محاطين بأقاليم عربية لن تفسر مواقفهم الوطنية إلا على أنها الطيش الذي لا طيش بعده.

لقد كنا في الثلاثينات والأربعينات متأثرين سطحياً بالمتغيرات السياسية الجارية حينذاك في بعض الأقطار العربية وبعض الأقاليم الآسيوية والإفريقية وكان النضال الوطني في تلك الأقطار عموماً متخذا طابع التطور الدستوري التدريجي أو رفع التظلمات أو التكالب على الوظائف الحكومية، ولا عبرة بحركات عنف واكبت بعض أوجه ذلك النضال. لقد كانت تنقصنا الثقافة السياسية وكانت كل مناقشاتنا والآراء التي نحملها أصداء لما كنا نسمعه أو نقرأ عنه مما يدور في الخارج، ولم يكن لنا موقف محدد أو أنها كانت لنا مواقف زئبقية ولكننا لم يكن لنا خط سير واضح، وكنا نتوسم الخير في الجميع وبمعنى آخر لم تكن لدينا الأصالة وكنا طفوليين في المقدمات التي نرتب عليها نتائجنا.

وجاء الحزب الوطني بالمكلا عام ١٩٤٧م ولم يكن نقلة نوعية في مداركنا السياسية ولا في رجالنا. ومهما تحدثنا عنه الآن أو عن مواقفه أو مطالباته، فإن علينا ألا نتجاوز به حجمه الحقيقي ولا يحسن بنا أن نلبسه ثوباً فضفاضاً من الجرح أو التعديل. وأقل ما يمكن قوله في مجال

الدفاع عنه أنه لم يوطد للسلطان ولا للإنجليز قدمًا في هذه البلاد ولم يتآمر لا مع السلطان ولا مع الإنجليز ضد مصلحة البلاد.. وكل ما أراده زعماء الحزب الوطني فيما أعتقد أنهم حاولوا أن يجعلوا من أنفسهم أداة ضاغطة في يد السلطان يقارع بها الإنجليز في البلاد، فخذلهم السلطان فاقتنعوا بعد حوادث دامية أن السلطان كان يعتقد أن بقاءه كسلطان في بلادهم مرهون بالوجود الإنجليزي. لقد ظنوا فخاب ظنهم ولكل جواد كبوة.

ولا بد من الإشارة هنا ونحن نقف أمام قضية تاريخية تناقش من جديد على المستوى العام إلى أنه قد أحاطت بحادثة القصر وسبقتها وأتت في أعقابها ظروف متباينة ومتداخلة وكل منها يريد أن يعلو صوته فوق كل الأصوات.

كانت هناك الحزازات التقليدية بين مقادمة (حارات) مدينة المكلا، وكانت هناك الولاءات التقليدية المتحيزة للجانب الشعبي والولاءات العشائرية المتحيزة للجانب السلطاني. وكانت هناك المطامع الشخصية التي ألمح إليها صديقنا المغفور له المقدم سالم بوعسكر في ردوده على استجواباتنا.

وكانت هناك الفئة الطافية على السطح التي كانت ترى أن المشادة بين زعماء الحزب الوطني من جهة وبين السلطان القعيطي ومستشاره البريطاني من جهة أخرى ملهاة رسمية. وكانت تتوق لترى لمن ستكون الغلبة في لعبة (جر الحبل) تلك.

وأخيراً وهي الأولى والوحيدة في الأهمية كانت هناك الفئة المحلية الواعية التي كانت جادة في شجبها ومعارضتها للمشيئة أو التصرف الأنجلو سلاطيني في هذه المنطقة من اليمن بل ولمجرد وجوده فيها.

كان الحشد الذي امتلأت به ساحة القصر في ذلك اليوم التاريخي يوم السابع والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٥٠م حشداً تجريديًا غير معروف السمات ولكنه كان يضم عناصر من كل تلك الفئات المتباينة في تصرفاتها وأهدافها.

وإزاء كل تلك العتمة التي كانت تكتنف الحادثة المشؤومة وما سبقها أو واكبها أو أتى في أعقابها من أحداث، فإننا نقدر المجهود الجدير بالثناء الذي بذله المؤلف بتقديمه في هذا السجل التاريخي وصفًا متجرداً جديراً بالقراءة. إننا في غير حاجة إلى التعريف بالأستاذ أحمد عوض باوزير

فهو صحفي متمرس وكفؤ يمتلك القدرة على السعي الحثيث والدؤوب خلف الحوادث الهامة، ويمتلك الصبر والأناة على غربلة وتبويب معلوماته ليخرج من ذلك بوصف مسهب يعتمد عليه في التدوين التاريخي.

ومع ذلك فإن مما لا ريب فيه وبالنظر إلى اختفاء سجلات الحزب الوطني والعديد من السجلات الحكومية ذات العلاقة، فإن حادثة القصر كما قد علمتنا الحوادث التاريخية العديدة سوف تعاد روايتها وتستعاد على مر السنين على صور متعددة ومن منطلقات ومفاهيم مختلفة تجاوباً مع فلسفات الكتاب والمؤرخين أياً كان حافزهم إلى التعليل أو التفسير أو التحليل.

لكن شيئاً واحداً من خلال كل ما ذكر عن الظروف التي أحاطت بحادثة القصر لا ولن يستعصي على تحليل المؤرخ المنصف الآن وفي المستقبل. ذلك الشيء هو أن حادثة القصر أماطت اللثام في حينها عن كراهية للحكم الأنجلو سلاطيني كان يزخر بها فؤاد الرجل العادي في المكلا وأن احتدام تلك الكراهية بين ضلوعه دفعت به إلى الاستهانة بالموت في سبيل أن يعبر عن غضبه على السلطان القعيطي ومستشاره

البريطاني.. لقد كان ذلك الرجل العادي عفوياً في موقفه ولكنه كان واضح الرؤية، وكان في عفويته ووضوح رؤيته لا يرى الجدوى من مطالبة الحكم الأنجلو سلاطيني بإشراف على حسابات خيرية أو بدستور صوري أو بمجلس تشريعي عقيم أو بتعيين سكرتير حكومة محلي أو أجنبي مشلول الإرادة. لقد كان مترفعاً عن المطالبة بمثل تلك القشور لأنه كان يرى في مجرد وجود الحكم الأنجلو سلاطيني في هذه المنطقة من اليمن عاراً لن يزيله إلا الكفاح المسلح.

لذلك فقد صمد ذلك الرجل العادي أمام جند السلطان المدججين بالسلاح ولم يفت في عضده مشاهدته زعماء الحزب الوطني ينسحبون من ساحة القصر بعد المقابلة التي تمت بينهم وبين السلطان. لقد كان هم ذلك الرجل العادي أن تعلو كلمته على كلمة السلطان ومستشاره البريطاني لأنه كان طليعة فئة مباركة تؤمن بوطنها وبحقه في الحرية والتقدم والحياة الكريمة.

ولقد لعبت الصدفة الموفقة أو التدبير المحكم دوراً خلاقاً في أن تسمع الدنيا أن في المكلا رجالاً عاديين استنكفوا أن يدبر شئونهم

سلطان متهالك على نفسه وقابع في قصره يقول ما قيل له كما يقول الببغاء أو أن يسيطر على مقدراتهم حاكم بريطاني لا ينظر إلى مصالحهم إلا من خلال منظار مصلحة حكومته وبلاده، فعقد أولئك النفر العاديون الخناصر على إدانة ذلك الوضع السياسي الشائن بطريقتهم الخاصة وكان لا بد من دفع الثمن الغالي لتلك الإدانة.

لقد صمم أولئك الأفراد العاديون على إسماع السلطان القعيطي ومستشاره البريطاني زمجرة حقدهم عليهما وعلى كل ما كانا يمثلانه من تخلف في هذا الجزء من اليمن. أمثال أولئك الرجال العاديين الناقمين على الحكم الأنجلو سلاطيني كانوا قليلين في ذلك العهد الذي جرت فيه حادثة القصر. وإنه لمن مثل تلك القلة القوية كانت القطرات التي تجمعت هنا وهناك في اليمن فكونت ذلك الطوفان العاصف الذي فجر ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م والرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م وخطوتها التصحيحية ١٩٦٩م المجيدة، وأزاح وإلى الأبد معاقل الرجعية والتسلط الفردي.

وإن أولئك الأفراد العاديين المعروفين منهم والمجهولين الذين استشهدوا في ساحة القصر بالمكلا قد سجلوا بدمائهم الزكية صفحة خالدة ومشرقة من النضال البطولي لشعبنا اليمني العظيم في سبيل التخلص من نير الحكم الأنجلو سلاطيني الغاشم فكانوا بذلك الفداء خيطًا في إشعاع مضيء لفجر اليمن الجديد، وإن ذكراهم العطرة يجب أن تظل حية ومزدهرة في نفوس الأجيال وإن تكريم هذه الذكرى لواجب وطني وقومي يستحق إحياؤه كل إشادة وتمجيد.

محمد عبدالقادر بامطرف

المكلا: ١٨ أكتوبر ١٩٧٧م

توطئة

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على حقبة زمنية عاشتها جماهير مدينة المكلا، واكتوت خلالها بأقسى صنوف الأذى والمعاناة وقدمت على مذبح حريتها شهداء سالت دماؤهم فوق تربة (القصر) الذي تفرد بالسلطة المطلقة ما ينيف على الثمانين عاماً تحت مظلة الحماية البريطانية.

ولم تكن أحداث السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٥٠م التي عرفت فيما بعد باسم (حادثة القصر) مجرد تظاهرة جماهيرية للمناداة بتعيين سكرتير وطني عوضاً عن السكرتير الأجنبي الذي تنوي السلطة فرضه على المواطنين جرياً على عادتها في إسناد الوظائف الهامة إلى أجانب يكونون أكثر ولاء لها وأكثر استعداداً لتحقيق أغراضها ومطامعها، كما لم تكن تلك الأحداث مجرد تظاهرة عابرة ترمي إلى تحقيق غاية معينة بقدر ما هي دلالة هامة لصوت المعارضة الذي أخذ يرتفع لأول مرة ضد مشيئة السلطان الذي تعود من رعاياه الطاعة والولاء التام. لقد جاءت

ردود الفعل فيما بعد متطابقة مع النظرة التي كان السلطان ينظر بها إلى تلك التظاهرة التي رأى فيها كل الخطر الذي يتهدد عرشه ويقوض سلطانه.

ولدينا من الدلائل ما يثبت أن السلطان وقتها كان منزعجاً أشد الانزعاج لما يعتبره تدخلا في حكمه. فلقد كان وهو يقضي إجازة قصيرة في الهند يتابع بقلق بالغ حركة المعارضة التي يتزعمها قادة الحزب الوطني ضد توظيف الأجانب في المناصب الهامة وكان ابنه الأمير عوض الذي ينوب عن والده في تصريف شئون السلطنة أثناء غياب والده لم يكن يمتلك الفهم الواعي لطبيعة الأحداث التي كانت تجري على مسمع وبصر منه. وكانت بعض عناصر الحزب الوطني تراهن على الأمير وتسعى لكسب تأييده أو على الأقل تحييده.

ومهما تكن بواعث قادة الحزب الوطني في التقرب إلى الأمير عوض، فإن الأشهر الثلاثة الممتدة ما بين سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٥٠م وهي فترة غياب السلطان في الهند قد هيأت الفرصة للحزب الوطني لكي يعبئ الجماهير وراء مطالبته بقيام المجلس التشريعي وتعيين السكرتير الوطني.

وكان التفاهم القائم بين الأمير من جهة وبين بعض قادة الحزب الوطني من جهة أخرى بمثابة الغطاء الذي عمل الحزب تحته واستطاع به أن يمد دعوته إلى مدن أخرى خارج المكلا. ولم تكن دار المستشار البريطاني المقيم في غياب عن هذه الأحداث وإنما كانت ترصدها عن كثب وتبعث بتقاريرها إلى السلطان وهو في الهند لإطلاعه على مجريات الأمور في السلطنة، وكانت تصرفات الأمير عوض تجاه الحزب الوطني تسبب لها بعض الضيق إلا أنها كانت على يقين من أن الأمير أعجز من أن يتخذ قراراً منافيًا لرغبة دار المستشار التي كانت ضد تعيين وزير وطني.

وفي الوقت الذي كان فيه الحزب الوطني يطرح على الأمير عوض بعض أسماء مرشحيه لشغل وظيفة السكرتير الوطني، كان الكولونيل بوستيد يبرق إلى السلطان في الهند بترشيح القدال خلفًا للسكرتير السابق الشيخ سيف آل بو علي. وذكر أن السلطان أبدى موافقته على هذا الترشيح إلا أنه أجل اتخاذ القرار النهائي إلى ما بعد عودته.

وهكذا سارت الأحداث في خطين متعارضين وكان كل شيء ينبئ عن حتمية الصدام بين السلطة القائمة آنذاك وبين الحزب الوطني الذي

أخذ يشدد من مطالبته بضرورة تعيين أحد مرشحيه. وكان الحزب ما زال حسن الظن بالسلطان، ولهذا كان يعتقد أنه مازالت أمامه فرصة أخيرة في الوقت الذي كان فيه السلطان قد اتخذ قراره مسبقًا وعازمًا على فرض قراره وإنزال العقوبة بأولئك الذين يعتبرهم متطفلين على شئون حكمه.

ولقد أثبتت الحوادث التي تلت عودة السلطان من الهند مباشرة أنه كان عاقداً العزم على إحباط المطالب الوطنية أو أنه لم يكن ليتسامح مطلقًا فيما يسميه التدخل في شئون حكمه. ولذا نراه يدعو فور عودته إلى المكلا لعقد اجتماع لمجلس الدولة تتم خلاله الموافقة بالإجماع على تعيين الشيخ القدال سكرتيرا للدولة ولما يمض على عودته سوى ساعات معدودات. وفي هذا دلالة أكيدة على تصميم السلطان القيام بمواجهة سافرة مع الحزب الوطني.

كما كانت الجماهير هي الأخرى مصممة على مقاومة أي تعيين لسكرتير غير وطني. وكان القرار الذي اتخذه مجلس الدولة عشية عودة السلطان بمثابة عود الثقاب الذي أشعل الحريق في اليوم التالي مباشرة.

وفي الصفحات التالية سوف نشرح بالتفصيل قصة تلك الأحداث بتجرد تام. وكما سبق القول فإن مهمتنا في هذا البحث أن نكشف عن الملابسات التي رافقت انتفاضة السابع والعشرين من ديسمبر من البداية حتى النهاية.

كما نرجو أن يفتح هذا البحث آفاقًا جديدة في مجال الدراسات التاريخية لنضالات شعبنا اليمني من أجل التحرر والسيادة الوطنية.

والله أسأل التوفيق..

أحمد عوض باوزير

المكلا: ١٣ رمضان ١٣٩٧هـ

الموافق: ٢٧ أغسطس ١٩٧٧م

* * *

الباب الأول

مدخل تاريخي

الصراع الكثيري اليافعي
حول مدن الساحل الحضرمي
حتى عام ١٩٦٧م

الباب الأول

مدخل تاريخي

الصراع الكثيري اليافعي حول مدن الساحل الحضرمي حتى عام ١٩٦٧م

كانت المكلا وتعرف قديمًا باسم (الخيصة) قرية صغيرة خاملة الذكر يقطنها الصيادون الذين اتخذوا من كهوفها مساكن لهم. وتحدثنا كتب التاريخ أنها كانت قائمة منذ أواسط القرن السادس الهجري حين رست سفينة شراعية قادمة من الموانئ الحجازية على الساحل قريبًا من كثيبها الأبيض وكانت تحمل على ظهرها عميد أسرة آل الوزير الشيخ يعقوب بن يوسف وأفراد أسرته[1].

(١) الشيخ يعقوب بن يوسف (٥٠٠-٥٥٣هـ) هو صاحب الضريح المشهور الكائن بالكثيب المعروف حاليًا (بتربة يعقوب) بالمكلا.

هاجر من بغداد في عهد الخليفة المقتدي سنة ٥٣١ هجري فراراً من الفتنة التي عمت أرجاءها، وكان الشيخ عبدالقادر الجيلاني المتصوف المعروف هو الذي أشار عليه بالتوجه إلى أطراف اليمن وقد كان صديقًا له، لأنها كما قال (أسلم للعرض وأبعد عن الفتنة وأخف للمعيشة).=

=وقد اتجه يعقوب بن يوسف وأفراد أسرته إلى الأراضي الحجازية أولاً لأداء فريضة الحج ومن ثم ركبوا سفينة شراعية حتى حادت بهم إلى ساحل حضرموت فاختار أن ينزل في المكلا بجانب الكثيب الأبيض.

وكانت المكلا قرية صغيرة لا يوجد بها سوى أكواخ الصيادين المقيمين بها، ثم أدركته الوفاة وقضى بها نحبه سنة٥٥٣هـ.

ويزعم عبدالرحمن بن محمد العيدروس (المتوفى عام ١١١٣هـ) أن يعقوب جد آل الوزير مقبور بالعراق بنواحي الكوفة في موضع يقال له النجف وبجانبه والده يوسف، وهما ظاهران هناك ويقصدان للزيارة وقد زارهما. وأن الذي هاجر مع أسرة يعقوب آل الوزير إنما هو يعقوب بن يوسف القادري وأنه صار لهم بمثابة الأب، وصاروا له بمثابة الأولاد إلى أن مرض بالبحر وطلب أن ينزلوه بربوة المكلا للمرض الذي اعتراه. ثم انتقل بعد ذلك أولاد يعقوب (العباسي) إلى الشحر واستوطنوها وقد تابعه في هذا الرأي جعفر محمد السقاف في بحثه بعنوان (الوثائق والتوثيق العلمي لتراثنا).

وكان صاحب كتاب (البدر المنير) قد أورد كلام العيدروس ولم يوافق عليه. وذكر أن هذا الاضطراب في كلامه يعود إلى عدم ضبط التاريخ لطول الزمن أو لعدم الاكتراث أو الاشتباه لاتفاق الأسماء. وقد استطلعنا رأي المؤرخ الأستاذ/ محمد عبدالقادر بامطرف حول مزاعم العيدروس فأجاب بالآتي:

أولاً:- لم تشتهر أسرة آل الجيلاني إلا بالشيخ عبدالقادر فإذا كان له حفيد اسمه يعقوب بن يوسف فإنه لم يكن قد اشتهر إلا بعد وفاة يعقوب بن يوسف باوزير بالمكلا.

ولم تكن المكلا أثناء هذا التاريخ الطويل أكثر من قرية صغيرة يسكنها صيادو الأسماك الذين يفدون إليها من المناطق المجاورة وظلت كذلك ليس لها أي مركز تجارى أو أدبي إلى أواسط القرن الثاني عشر الهجري. إذ بدأت العشائر اليافعية تتمركز في أهم المدن الحضرمية على أنقاض الحكم الكثيري الذي تداعى وتلاشى حينها. وكانت المكلا من نصيب قبيلة آل كساد الذين كونوا لأنفسهم فيها إمارة ذات شأن وسعوا لبسط نفوذهم على المناطق المجاورة لها وعملوا على إنعاشها وجلب التجارة إليها واستخدامها في التصدير والتوريد كأفضل ميناء صالح لرسو السفن والبواخر بها[1].

==ثانياً:- لم يكن هناك في وقت عبدالقادر الجيلاني ما يكلف حفيداً من آله على الهجرة من العراق بدليل استقرار جدهم عبدالقادر في بغداد وعلو شهرته بها.

ثالثاً:- يبدو أن العيدروس صاحب (الدشته) الذي يزعم أن يعقوب بن يوسف صاحب المكلا من آل الجيلاني كان مخطئاً وأن كل القرائن تدل على أن يعقوب بن يوسف العباسي (باوزير) هو جد آل باوزير وليس من آل الجيلاني.

ولعل آل بازنبور متأثرون بخطأ العيدروس ويرددون قوله المغلوط. وجاء في أثرهم جعفر محمد السقاف فسار في نفس الطريق المغلوط.

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي للأستاذ سعيد عوض باوزير صفحة (١٧٣).

وقد أصبحت المكلا في عهد الإمارة الكسادية الميناء الثاني بعد الشحر من حيث الأهمية وقوة التجارة وقد بنى بها الأمراء من آل كساد حصنهم الكبير بالقرب من الميناء كمقر للإمارة يستقبلون فيه ضيوفهم ويبتون فيه فيما يعرض لهم من المشاكل، وكان هذا الحصن نموذجًا متميزا لفن البناء في ذلك العهد[1].

وحول نشأة الإمارة الكسادية بالمكلا يحدثنا الأستاذ محمد عبدالقادر بامطرف في كتابه (في سبيل الحكم) قائلاً:

((في عام ١٠٤٤ هجرية استولى على الشحر السلطان بدر بن عمر بن بدر الكثيري وكان في جيشه عدد من يافع أبقاهم كحاميات في سبعة

(١) المصدر السابق صفحة (١٧٤).

(المؤلف) لقد هدم حصن النقيب في عهد السلطان صالح بن غالب القعيطي وأقيم على أنقاضه ما يعرف (بالسكرتارية) وهي بناية من طابقين تضم الدوائر الحكومية. وروى شاهد عيان أنه رأى بعينيه أثناء هدم جدران هذا الحصن بعض الجثث وقد بني عليها داخل الجدران، ولربما كان للحادث علاقة بما كان يتردد من أن حكام آل كساد كانوا يتخلصون من منافسيهم السياسيين بإلقائهم بهذه الطريقة البشعة أو بإلقائهم داخل بئر عميقة الغور ومشرّعة بالسيوف وأن مياه هذه البئر كانت متصلة بمياه البحر القريبة من الحصن المذكور.

مراكز معينة من إقليم الشحر. وتعرف هذه الحاميات العسكرية بالمكاتب اليافعية. وكان الكسادي متمركزاً في الحامي والديس، والنشادي متمركزاً في قرية عرف، والبريكي متمركزاً في خرد وفي القسم الشرقي من مدينة الشحر المعروف بالرباط، والبطاطي متمركزاً في حارة الرملة من مدينة الشحر، وابن عاطف جابر متمركزاً في حارة الجزيرة من مدينة الشحر، وابن معوضة متمركزاً في حارة الخور وفي منطقة مرير، وابن الشيخ علي هرهرة متمركزاً في قرية تبالة)).

وبعد زوال حكم السلطان بدر بن عمر استأثرت المكاتب السبعة بحكم المناطق التي كانت متمركزة بها، وكانت تخضع من آن لآخر لحكم سلاطين آل كثير الذين تعاقبوا على حكم الثغور الساحلية.

أما الحامية الكسادية أو المكتب الكسادي فكانت حاميتهم بقرية الديس مؤلفة من عائلة حسن بن صلاح الكسادي، وحاميتهم التي بقرية الحامي مكونة من عائلة أحمد بن علي الكسادي. وفي رواية أخرى أن رئيس العائلة كان عبيد بن سعيد بن صلاح الكسادى.

وقد كان آل كساد مولعين بالملاحة البحرية وكان لسالم بن صلاح وفي رواية أخرى لمحمد بن صلاح سفينة شراعية يتردد بها على قرية المكلا فاستطاع بمزاياه الشخصية أن يكوّن أسرة كسادية بها ويجعل منها موطناً له. ثم جاء بعده ابنه أحمد فأنشأ الإمارة الكسادية بالمكلا عام ١١١٥هـ (١٧٠٣م)[1].

وأقدم من يعرف من آل كساد من حكام المكلا هو النقيب صلاح بن سالم ثم تولى الإمارة بعده عبدالرب ثم أخوه عبد الحبيب ثم ابنه محمد ثم أخيراً ابنه عمر بن صلاح الذي اضطر إلى التخلي عن المكلا في أعقاب خصومته مع القعيطي الذي كان قد بدأ يبسط نفوذه على المكلا وضواحيها.

وكلمة (النقيب) لقب معروف يطلق على كل أمير من آل كساد، وكان قد امتد نفوذهم إلى دوعن حيث استولت قواتهم على معظم وادي دوعن سنة ١٢٨٦هـ إلا أنهم اضطروا إلى الجلاء عنها تحت ضغط حكام دوعن من آل العمودي.

(١) كتاب في سبيل الحكم للأستاذ محمد عبدالقادر بامطرف صفحة (٢٩-٣٠).

وفي عهد النقيب صلاح بن محمد بدأت أطماع آل كثير تتجدد بغرض الاستيلاء على المدن والمناطق التي كانت تسيطر عليها قبائل يافع ومن بينها المكلا بحجة أن هذه المناطق كانت في يوم ما خاضعة لسلاطين آل كثير[1].

وتعتبر حيدر أباد الدكن أحد المهاجر التي كان الحضارم يهاجرون إليها مدفوعين بعوامل طبيعية واجتماعية أو باحثين عن حياة الرخاء أو مفتشين عن مجال أوسع لاستخدام مواهبهم وإرضاء مطامعهم.

وكان غالب بن محسن الكثيرى الذي أحيا فيما بعد ما سمي بالدولة الكثيرية الثالثة أحد الذين هاجروا إلى حيدر أباد وكان بعض أقاربه قد سبقوه إليها وهناك التحق بالجيش النظامي. ونظراً لما أظهره من كفاءة عالية ارتقى بسرعة ووصل إلى رتبة (جمعدار) وقد أعانه على ذلك صديقه عبد الله بن علي العولقي الذي كان موظفًا كبيراً في الجيش النظامي. وفي حيدر آباد يوجد عدد كبير من يافع على رأسهم

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي صفحة (١٧٤-١٧٦).

الجمعدار عمر بن عوض القعيطي الذي اتسعت ثروته هناك ونال حظوة كبيرة لدى نظام حيدر آباد[1].

ولهؤلاء القادة الثلاثة طموحات ومطامع سياسية بعيدة المدى، وكانت حضرموت في تلك الفترة من تاريخها مهيأة لتصبح ميدانا لصراع مرير بين هؤلاء القادة. وكانت السلطة الفعلية في يد الطوائف اليافعية التي آلت إليها في أعقاب ما أصاب الدولة الكثيرية من ضعف وهزال نتيجة للانقسامات بين سلاطينها.

وكان لهم في الداخل أشياع وأنصار يؤيدونهم وينتظرون تحريك الأحداث. ولم يعد الصراع كما كان في الماضي صراعًا من أجل الثأر أو الحصول على المغانم المادية، وإنما أصبح أشد ضراوة هدفه الوصول إلى السلطة والسيطرة على الحكم.

وكان العولقي لا يخفي عداءه للقعيطي ولما رأى نفوذه يتسع في حضرموت وتتجه أنظاره نحو الساحل، طمع هو الآخر في أخذ نصيبه من تركة الإمارتين المعرضتين للزوال في الشحر والمكلا أمام المتنافسين

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي صفحة (١٩١).

الأقوياء وسعى إلى توحيد جبهة مع آل كثير لإجلاء يافع عن الساحل. وبعد وفاة الجمعدار عبدالله بن علي العولقي في حيدر أباد سنة ١٢٨٤هـ خلفه ابنه الوحيد محسن بن عبدالله الذي استمر في تعاونه مع آل كثير في إثارة القلاقل ضد القعيطي، وكان سقوط الغيل في يد يافع فرصة للهجوم على حصن العولقي بالصداع وجرى حصاره لعدة أشهر إلى أن انتهى إلى التسليم[١].

وهكذا لم يطل عهد عبدالله بن علي العولقي على المسرح السياسي والعسكري بحضرموت، فقد استطاع القعيطي وهو منافسه الأول أن يقضي على مطامعه منذ البداية. أما القائدان الآخران فقد استطاع كل منهما أن يؤسس له سلطنة في حضرموت ولكن لم يستطع أحدهما السيطرة على القطر كله لتتحقق الوحدة بين بنيه ولتشمل جميع أراضيه[٢].

وكان غالب بن محسن الكثيري يعلم أن بعث الدولة الكثيرية يتطلب تضحيات جسيمة وجهودا مضنية وإراقة دماء وبذل أموال، وسوف لن

(١) المصدر السابق صفحة (٢٣٥).

(٢) كتاب أدوار التاريخ الحضرمي للأستاذ محمد أحمد الشاطري صفحة (١٩٤).

تتخلى يافع عن مواقع نفوذها كما لن يتأخر الجمعدار عمر بن عوض القعيطي عن إمداد عشيرته من يافع وشد أزرهم بكل ما يستطيع[1].

وقد بدأ غالب بن محسن أولى خططه بشراء قرية الغرف سنة (١٢٦١هـ) ١٨٤٥م ثم استطاع القضاء على السلطة اليافعة القائمة حينئذ في تريم كما استولى بعد ذلك على سيئون وتريس بعد أن طرد منها حكامها اليافعيين.

وبعد هذه الانتصارات المتلاحقة طمع غالب بن محسن في إبادة الحكم اليافعي في شبام وفي ساحل حضرموت ومما شجع آل كثير على غزو الساحل التناصر على التفرد بالسلطة بين الإمارتين اليافعيتين (الكسادية والبريكية) القائمتين في الساحل.

وكان مخططهم يقضي بالحصول على ثغر تمر من خلاله المؤن والذخائر التي تحتاج إليها القوة الكثيرية النامية دون أن يكون لأعدائه من يافع المتمركزين في الساحل أية قدرة على عرقلة وصول ذلك المدد العسكري إليهم[2].

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي صفحة (١٩٢).

(٢) كتاب في سبيل الحكم صفحة (١٤)

ولقد دفع الخوف بيافع من تصميم آل كثير على طردهم من حضرموت إلى تعزيز مراكزهم في داخل حضرموت وساحلها، فانهالت عليهم المساعدات من إخوانهم بحيدر أباد (الدكن) حتى أصبحوا قوة لم يكن في استطاعة آل كثير التغلب عليها بل إنهم ذات يوم اضطروا إلى اعتبار القوة اليافعية حقيقة واقعة لا مناص من التعايش معها.

ونتيجة لتلك المساعدات تحولت يافع من الدفاع إلى الهجوم في الداخل فاستولوا على مدينة شبام عام١٢٧٥هـ، وأصبحت تلك المدينة الخط الأمامي في وجه التحديات الكثيرية. كما استولت القوة اليافعية متحالفة مع آل تميم والمناهيل على أجزاء من مدينة تريم بعد مناوشات عسكرية دامت سبع سنين ولم تجْلُ تلك القوة اليافعية المتحالفة عن تريم إلا على إثر صلح (المسندة) الشهير عام ١٢٩٤هجرية الذي اعترف فيه آل كثير بالشحر ومتعلقاتها ليافع وتواطأوا في ذلك الصلح مع القعيطي اليافعي على خذلان حليفهم الكسادي الذي كان القعيطي حينذاك يدبر أمراً للقضاء عليه[1]. إلا أن هذه الانتصارات اليافعية لم تثن آل كثير عن هدفهم الأول وهو الحصول على منفذ ساحلي يصل إمارتهم

(١) المصدر السابق صفحة (١٥-١٦).

الداخلية بالساحل حتى لا يتعرضوا لما كانوا يتعرضون له من حصار شديد الوطأة أحيانًا على أيدي اليافعيين الذين تعاقبوا على حكم الثغور الساحلية.

ورغم الدسائس التي كان يحيكها آل بريك حكام الشحر وآل كساد حكام المكلا ضد بعضهم بعضا، إلا أنهم كانوا يقفون صفًا واحداً ويعملون يداً واحدة في صد الهجمات الكثيرية وذلك بحكم الرابطة اليافعية التي تنتمي إليها الأسرتان الحاكمتان.

ومن أمثلة ذلك التعاون بين آل بريك وآل كساد في الوقوف في وجه الغزو الكثيري على أراضيهما، ذلك الغزو الكثيري الذي كانت تسنده التعزيزات التركية. وتفصيل ما حدث أن الدولة العثمانية بعثت عام ١٢٦٦هـ (١٨٥٠م) بمندوب عنها إلى المكلا على رأس حملة عسكرية مؤلفة من ثلاثمائة مقاتل نظامي تلبية لمساعي ذوي النفوذ في البلاط العثماني الذين كانوا قد تلقوا من بعض العلويين بحضرموت الداخل نداءات استغاثة لنصرة آل كثير على يافع[1].

(١) يؤيد هذه الرواية الأستاذ محمد أحمد الشاطري في كتابه (أدوار التاريخ الحضرمي) الجزء الثاني من أن العلويين هم الذين يوجهون ويشتركون في رسم الخطوط العريضة لإقامة سلطنة آل عبدالله الذين وقفوا في حينه ضد القعيطي فيما بعد ظهوره في الميدان مباشرة.

وكان الغرض الظاهر لمهمة المندوب التركي، هو وضع إمارتي البريكي والكسادي تحت الحكم التركي. أما المهمة الحقيقية فكانت تسهيل احتلال الشحر والمكلا من قبل الكثيري. وبدأت الحملة التركية أعمالها باحتلال بروم وتثبيت أقدامها فيها، واستخدمت أربعمائة مقاتل من بادية المنطقة المحيطة ببروم كتابعين للجنود الأتراك. ومن حين لآخر كانت السفن التركية تشن غارات قرصنة على السفن التجارية القادمة إلى المكلا أو الخارجة منها كما قامت بقصف الاستحكامات الكسادية بالمكلا.

وكانت هذه المناورة ترمي إلى صرف الأنظار عن الحملة الكثيرية التي كانت تتأهب في الداخل لاحتلال الشحر طبقًا لخطة مرسومة بين آل كثير والأتراك. ونجحت قوة من آل كساد في القيام بهجوم مضاد على الأتراك في بروم وأجلتهم عنها. وساعدهم الحظ فشتتت العواصف البحرية السفن التركية واضطرت للانسحاب إلى ميناء شرمة في الشرق لإصلاح ما طرأ عليها من عطب، أما رجال القبائل المحليون التابعون للحملة التركية فقد تفرقوا أيدي سبأ.

ووصلت الحملة الكثيرية من الداخل إلى مشارف الشحر – وانقسمت قسمين أحدهما تمركز في دفيقة والآخر في منطقة مرير في انتظار المدد التركي البحري الذي كان قد قضت عليه القوة الكسادية البريكية المشتركة. وتحركت من المكلا فرقة من جنود آل كساد لنجدة إخوتهم البريكيين وسارت بطريق البحر، واصطدمت بالقوة الكثيرية المرابطة في مرير فهزمتها وانسحبت فلولها عائدة إلى حضرموت الداخل. وشجع هذا النصر الكسادي آل بريك للخروج من تحصيناتهم داخل الشحر والزحف على القوة الكثيرية المرابطة في دفيقة وإلحاق الهزيمة بها. وتابعت القوة اليافعية المشتركة الزحف إلى شرمة لمطاردة الأتراك فمزقت الأسطول التركي ورجاله واتخذت باقي السفن التركية التي نجت من الهجوم سبيلها إلى أعلى البحار[1].

وتضطرب الروايات التاريخية في بعض تفاصيل الحملة التركية على الإمارة الكسادية، وإن كانت تتفق جميعها في أنها تمت استجابة لدعوة بعض ذوي النفوذ الروحي في داخل حضرموت. فالأستاذ (الشاطري)

(١) كتاب في سبيل الحكم صفحة (٢١ -٢٢).

في تاريخه يذكر أن تلك التجهيزات قامت من ثكناتها بثغر الحديدة بقيادة اسحق بن عقيل بن يحي العلوي لفك الحصار الذي ضربته إمارتا الكسادي وآل بريك على السلطنة الكثيرية. وقد اتجهت إلى بعض السواحل القريبة من بروم ثم الشحر وكانت تساندها من البر قوات كثيرية وكانت الإمارتان الكسادية والبريكية مستعدتين للحرب. وكانت الريح تجرى بما لا تشتهيه السفن التركية الحجازية فانهزمت في النهاية[1].

أما الأستاذ سعيد عوض باوزير في تاريخه فقد ذكر أن آل كثير وبعض العلويين اتفقوا على الاستغاثة بممثلي الدولة التركية في الحجاز على تجهيز حملة من الأتراك للاستيلاء على الشحر لقاء مبالغ من المال تدفع للأتراك. وذهب إلى الحجاز لهذا الغرض إسحق بن يحيى والأمير عبود بن سالم الكثيري وعادوا يصطحبون أربعمائة جندي تركي في مركب تجاري وعدة سفن شراعية. واقتربت السفن من الشحر ولم تستطيع دخول الميناء بسبب اضطراب البحر وهيجانه فاضطروا للذهاب إلى شرمة وكان قد سبقهم إليها آل بريك وحصنوها بنحو مائة وخمسين من رجالهم.

(١) كتاب أدوار التاريخ الحضرمي (الجزء الثاني) صفحة (١٧٦).

ولما نزل الجنود الأتراك إلى البر اصطدموا برجال آل بريك المرابطين هناك ونشبت معارك انتهت بهزيمة الأتراك وفرارهم في السفن إلى قصيعر، وقد غرقت إحدى سفنهم أثناء عملية الانسحاب[1].

وفي رواية (البكري) عن الحملة التركية، ذكر أن الحملة وصلت إلى بروم وأن النقيب محمد بن عبدالحبيب الكسادي أرسل جيشاً إلى بروم بقيادة الأمير صلاح بن محمد، وثارت الحرب بين الفريقين في البر والبحر وانتصر الكساديون. أما الأمير عبود بن سالم فقد سار بجيشه إلى شرمة وكاد يغرق هو ورجاله لشدة الأنواء. ولما علم آل بريك أنشأوا مراصد في الجبل وهجموا على قواته واستولوا على ثلاثة مراكب ثم انسحب إلى قصيعر[2].

وكانت الإمارتان الكسادية والبريكية رغم ما يربط بينهما من وشائج القرابة في الدم تتحاربان كأشد ما تكون الحرب. ومن أمثلة ذلك أن الأمير ناجي بن علي خرج لقتال النقيب عبدالرب بن صلاح الكسادي

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي صفحة (١٨٦-١٨٧).

(٢) كتاب تاريخ حضرموت السياسي للأستاذ صلاح البكري (الجزء الأول) صفحة (١٧١).

سنة ١٢٢٧هـ رداً على هجوم بحري شنه الأخير على بعض سفن تجار الشحر القادمة من سواحل أفريقيا الشرقية واستولى خلاله على جميع السفن وما تحمله من بضائع وساقها إلى المكلا.

وعندما علم النقيب بالهجوم المتوقع خرج للقاء آل بريك إلى الحرشيات ودارت معركة حامية بينهما اضطرت الكسادي للتقهقر إلى البقرين والديس. وتابع آل بريك زحفهم وراء حاميات الكسادي المنسحبة واستولوا على البقرين والديس ومنعوا الماء عن أهالي المكلا.

وتسلق آل بريك الجبل المطل على المكلا واحتلوا الحصون المشرفة على المدينة وأطلقوا نيران مدافعهم على حصن النقيب، وتضايق سكان المكلا ونزل بهم الرعب. ثم قام النقيب أحمد بن عبد الرب ابن صلاح الكسادي بهجوم مع جماعة من أصحابه على آل بريك في قمة الجبل. وحدثت مناوشات ولكن لم تؤد إلى نتيجة وقتل خلالها قائد الهجوم الكسادي.

وفي النهاية تم الصلح بينهما على أن تعاد جميع السفن التي أخذها الكسادي بما فيها من أموال لأهل الشحر ويعود آل بريك من حيث أتوا.

وبذلك انتهى النزاع وأوقفت الحرب. إلا أن النقيب عبدالرب الكسادي عاد سنة ١٢٣١هـ فحشد جيشا قوامه خمسة آلاف جندي وتوجه بهم قاصداً مهاجمة الشحر فعسكر بتبالة ثم هجم على المدينة واصطدم مع آل بريك في موضع يقال له المشراف خارج الشحر. ونشبت معركة بينهما. وعاد الكسادي إلى المكلا دون أن يظفر بطائل[1].

وكان آل كثير مازالوا يفكرون في إصرار في احتلال الشحر مستغلين ما كان يحدث بين آل كساد وآل بريك من النفرة والتباعد. فأعادوا الهجوم مرة أخرى على الشحر في جماد الآخر سنة١٢٨٣هـ بنحو ثلاثة آلاف مقاتل وكان الهجوم مباغتـًا آل بريك فلم تدم المقاومة طويلاً وتمكن الكثيريون من احتلال الشحر يوم السبت الخامس من جماد آخر عام١٢٨٣هـ (١٨٦٦م).

وقد شجع هذا الانتصار الباهر الذي حققه آل كثير في هجومهم المباغت على الشحر على التحرك إلى المكلا لمهاجمة النقيب صلاح بن محمد الكسادي، ولما يمض على احتلالهم للشحر أربعون يومـًا.

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي صفحة (١٨٤-١٨٥).

فهاجموا الحرشيات وأسروا قائد حاميتها الصغيرة ثم تقدموا إلى البقرين وكانوا يريدون قطع مياه الشرب عن المكلا لإرغام حاكمها الكسادي على التسليم، ولكن قبل أن يصل آل كثير إلى مرتفعات البقرين كان النقيب صلاح وجنوده قد سبقوهم إليها. والتحم الفريقان في مناوشة بنيران البنادق ثم دارت معركة بالسلاح الأبيض وعندها اندحر الجيش الكثيري ومن معه من الأنصار عائداً إلى الشحر بطريق غيل باوزير[1].

ولم يكن القائد عمر بن عوض القعيطي اليافعي بعيداً عن مسرح الأحداث التي تجري في الساحل الحضرمي فقد كان معنيًا وقتها بإنشاء قاعدة حكمه الجديد. فقد ابتاع عام ١٢٥٥هـ، قطعة أرض من آل العيدروس بالمكان المعروف الآن بالقطن وبنى بها الحصون وشاد المباني وبعث بأولاده لتزعم الحركة اليافعية المناوئة للحكم الكثيري في الداخل. فقام هؤلاء بتجنيد القبائل ومصالحتها وشراء العتاد الحربي واستعداد الجنود من يافع تمهيداً لبسط نفوذهم على قرى القطن وما جاورها.

(١) كتاب في سبيل الحكم صفحة (٢٧).

وبعد حصار لمدينة شبام تم الصلح بين حاكمها منور بن عمر الكثيري وبين المهاجمين من يافع على المناصفة وكان هذا حلا مؤقتاً أدى في النهاية إلى احتلال المدينة عام١٢٧٥هـ. وإلى الغرب من القطن أيضاً تم الاستيلاء على حورة وكانت خاضعة أصلاً لآل عمر بن جعفر الكثيري.

وفي هذه الأثناء توفي الجمعدار عمر بن عوض القعيطي بحيدر أباد وذلك في شهر صفر عام ١٢٨٢ هـ وقام بالأمر بعده أولاده الثلاثة عبدالله وصالح وعوض. وكان الأخير أكبر إخوته وأبرزهم شخصية وأقدرهم على مواجهة الصعاب والتغلب عليها. وأخذ يعالج الشئون العسكرية والسياسية بما عرف عنه من حنكة ودهاء. وكان الحصول على منفذ إلى البحر مما كان يشغل باله وذلك لتلقي الأموال والإمدادات الحربية من الخارج وللحد من طموح منافسه غالب بن محسن الكثيري الذي سبقه إلى احتلال الشحر. وكان هذا سبباً مقنعاً للتدخل عسكرياً تحت دعوى الدفاع عن الحقوق اليافعية المسلوبة[1].

(١) كتاب صفحات من التاريخ الحضرمي صفحة (٢١٧-٢٢٤).

وفي الرابع والعشرين من ذي الحجة سنه ١٢٨٣هـ شن القعيطي هجومه المباغت على الشحر من ثلاث جهات ونزل المهاجمون من البحر بزوارقهم إلى البر حيث أنزلت الرجال والمعدات مما سهل لبقية الجيش اقتحام الأسوار والهجوم المباغت ولم يقاوم آل كثير سوى يومين انهزموا بعدها. إلا أن غالب بن محسن الكثيري عاود الهجوم على الشحر في رجب عام ١٢٨٤هـ ونجح المهاجمون في الاستيلاء على ثلثي المدينة بعد قتال شديد دام ستة أيام. ولكن عوض بن عمر القعيطي صمم على الاستماتة في الدفاع عن المدينة ودارت في شوارعها معركة بالسلاح الأبيض اضطر معها آل كثير للانسحاب[1].

وأكد الهجوم الكثيري الفاشل على الشحر عزم الجمعدار عوض بن عمر القعيطي على كسر القوة الكثيرية في الوادي وحشد لهذا الغرض حملة مكونه من ثلاثة آلاف جندي. واشترك النقيب صلاح بن محمد الكسادي في الحملة بخمسمائة جندي من أتباعه. إلا أن الحملة فشلت فشلاً ذريعًا وأصيب الجمعدار عوض على إثر الهزيمة بالتهاب

(١) المصدر السابق صفحة (٢٢٩).

حاد في المفاصل ألزمه الفراش. وبعد أن تماثل للشفاء لم يطل البقاء بحضرموت فغادرها قاصدا حيدر أباد بعد أن سلّم مقاليد الأمور في الشحر لشقيقه الأمير عبدالله بن عمر. كما أخذت صحة النقيب صلاح في التدهور. وفي الثالث من شهر ربيع الأول سنه ١٢٩٠هـ الموافق الحادي عشر من مايو ١٨٧٣م توفي النقيب صلاح وخلفه على العرش ولي عهده النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

وقد ورث النقيب عمر عن أبيه معضلات عويصة لم تساعده على الإقدام على حلها طوال مدة حكمه. وكانت النتيجة النهائية أن أودت تلك المعضلات المستعصية بإمارته فخرج منفيًا من بلاده لا يعرف له اتجاه ردحًا من الزمن.

وكانت بريطانيا قد انحازت إلى موقف الجمعدار عوض بن عمر القعيطي في نزاعه مع النقيب عمر بن صلاح الكسادي لأنها رأت أن مصلحتها السياسية في نصرة الحاكم الجديد. ولهذا الغرض قامت بريطانيا بعمليات عسكرية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام ١٨٨١م أدت إلى فرض شروط التسليم على النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التدخل البريطاني في النزاع القعيطي - الكسادي إلى فرض الوصاية البريطانية على الحكم القعيطي الجديد. فقد أبرمت الدولتان البريطانية والقعيطية أول معاهدة بينهما سميت بمعاهدة الصداقة عام ١٨٨٢م نصت صراحة على المعونة التي قدمتها بريطانيا للحكم الجديد للاستيلاء على ميناءي بروم والمكلا وبقية المناطق الأخرى التي يحتلها النقيب عمر بن صلاح الكسادي، وألزمته بألا يبيع أو يرهن أو يتصرف في ممتلكاته بالشحر والمكلا وبروم والمناطق المتعلقة بها في الساحل الحضرمي لأي شخص أو دولة غير الحكومة البريطانية وألا يدين بالولاء لأية دولة أو يعترف بسيادتها بدون الموافقة الصريحة من بريطانيا[١] وأن يمتثل نصيحة الحكومة البريطانية ويلبي رغباتها في جميع الأمور المتعلقة بعلاقاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية[٢].

وهكذا أعطت الحكومة القعيطية الجديدة لبريطانيا بموجب ما أسمته بمعاهدة الصداقة صكًا صريحًا بالعبودية تتصرف فيها كيفما تشاء.

(١) معاهدة الصداقة (المادة الأولى).

(٢) معاهدة الصداقة (المادة الثانية).

وكان هذا هو الثمن الذي دفعته الدولة القعيطية لقاء العون العسكري الذي قدمته لها بريطانيا في نزاعها مع النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

ولم تكتف الدولة القعيطية بهذا الإذلال الذي طوقت به عنقها بل سعت كذلك لعقد ما أسمته بمعاهدة الحماية عام ١٨٨٨م. وبموجب هذه المعاهدة تتعهد بريطانيا بأن تشمل المكلا والشحر ومتعلقاتها بإحسانها وحمايتها[١] وأن تمتنع الحكومة القعيطية عن الدخول في أي مراسلة أو اتفاق أو معاهدة مع أي شعب أو أية دولة بدون معرفة وسماح الحكومة البريطانية بذلك[٢].

وقد توفي الجمعدار عوض بن عمر القعيطي بحيدر أباد عام ١٩١١م بعد أن أتم بناء السلطنة وارتضى أن يكون وخلفاؤه وكلاء أو ممثلين لبريطانيا في إدارة شئون السلطنة. وقد خلفه ابنه الأكبر غالب بن عوض القعيطي المتوفى عام ١٩٢١م ثم عمر بن عوض المتوفى عام ١٩٣٥م وأخيراً صالح بن غالب القعيطي الذي وقعت حادثة القصر في عهده.

(١) معاهدة الحماية (المادة الأولى).

(٢) معاهدة الحماية (المادة الثانية).

وكان آخر تدخلات بريطانيا في الشئون الداخلية للسلطنة القعيطية هو معاهدة الاستشارة[1] التي ظلت البلاد تحكم بموجبها حكمًا ثنائيًا إلى حين طرد آخر سلاطينها من المكلا في ١٧ سبتمبر ١٩٦٧م وسقوط السلطنة في أيدي ثوار الجبهة القومية وإعلان الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م.

لقد قدمنا فيما سبق استعراضًا للأحداث التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الماضية وكانت جميعها تهدف للسيطرة على الأرض وفرض النفوذ العشائري. وقد عاشت البلاد خلالها وهي تعاني من الاستبداد والظلم والتأخر إلى أن تنفست الصعداء بتحقيق الاستقلال وإجلاء الغاصب الأجنبي وطرد ركائزه من السلاطين العملاء والمستوزرين.

ونستميح القارئ العذر إذا وجد في هذا الاستعراض المستفيض شيئًا من الملل أو التكرار.

(١) عقدت هذه المعاهدة عام١٩٣٧م وتنص على أن يقبل السلطان تعيين مستشار بريطاني (مقيم) وأن يقبل بنصيحته في جميع الأمور ما عدا المسائل المتعلقة بالدين الإسلامي والعادات.

الباب الثاني

الوعي الوطني: بواعثه وأسبابه

"مهما كانت دوافع تلك الأحزاب أو الملابسات التي أحاطت بقيامها، فإنها تعد ثمرة شرعية للوعي الجديد في الداخل، وصدى لحركة البعث العربي في الخارج".

الباب الثاني

الوعي الوطني: بواعثه وأسبابه

كان طبيعيًا أن يتأخر ظهور الوعي الوطني في حضرموت عن غيره من الأقطار العربية الأخرى، ويرجع سبب ذلك إلى التناحر القبلي الذي ظل يسود المنطقة قرونًا عديدة. وفي ظل أوضاع كهذه لا يمكن أن تزدهر حركة ثقافية أو علمية، تساعدان على ظهور بوادر الوعي السياسي والاجتماعي.

ونتيجة لاضطراب الأمن ولطبيعة البلاد القاسية لاذ المواطنون بالفرار خارج أوطانهم، واستقروا هناك في مهاجرهم وانكبوا على التجارة، يكدسون الثروات الطائلة ويقيمون العمارات الشاهقة، ولكنهم لم يتبدلوا أو يتأثروا قط بما كان يحيط بهم من تغيرات العصر، وظلت عاداتهم وتقاليد حياتهم التي كانت قد انتقلت معهم إلى مهاجرهم كما هي لم تتغير. ولذا عاشوا فترة في عزلة عما كان يصطرع حولهم من عوامل التمدن والحضارة.

وحول هذه العزلة الثقافية، يقول الأستاذ سعيد عوض باوزير في كتابه (الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي) ما نصه:

"وبعد أن ظهرت بوادر البعث العربي في الأقطار العربية خارج الجزيرة، وأخذت النهضة العربية بعد الحرب العالمية الأولى تغزو الأقطار المتخلفة من بلاد العرب، لم تتأثر حضرموت تأثراً يذكر بالحركات الثقافية التي أخذت تزدهر في مصر وسوريا والعراق وغيرها، وكان للأفكار الرجعية السائدة في حضرموت أكبر الأثر في العزلة الثقافية التي عانت منها البلاد ما عانت من جهل وتأخر"[1].

وكانت الهجرة إلى جزر الهند الشرقية -إندونيسيا - أقدم تلك الهجرات التي قام بها الحضارم إلى خارج وطنهم، كما كانت أهم وأخطر تلك الهجرات من حيث آثارها الثقافية والدينية. وإذا كنا لا نعرف بالضبط تاريخ تلك الهجرة، إلا أنه من المحقق أن تكون قد تمت في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وبذلك يكون الحضارم قد سبقوا البرتغاليين في ارتياد هذه البقاع النائية[2].

(١) كتاب الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي صفحة (١٦٤).

(٢) كتاب تاريخ حضرموت السياسي (الجزء الثاني) صفحة (٢٤١).

وقد كان للحضارمة اليد الطولى في نشر الإسلام بين سكان تلك الجزر الخضراء الذين كانوا يدينون بالبوذية، ولم يلاقوا منهم إلا كل احترام لما لمسوه منهم من الحرص على عدم التدخل في شئونهم الداخلية. واستطاعوا بما جبلوا عليه من الصبر والذكاء والأمانة في المعاملة، أن يشقوا طريقهم، وأن يختلطوا بالسكان الذين كانوا يخالفونهم في الجنس واللغة والدين والعادات. وقد اتسعت لذلك تجارتهم ونمت ثرواتهم وأمسكوا بزمام التجارة في البر والبحر وسيطروا على المواصلات، وكانت مراكبهم تجوب الجزر القريبة، وتتجه إلى الهند وسواحل الجزيرة العربية، وتحمل أنواع البضائع وأصناف السلع التجارية الأخرى، ودامت سيادتهم البحرية حتى ظهور المراكب البخارية[1].

ورغم امتلاكهم للثروات الكبيرة فلم يكونوا ليهتموا بتعليم أولادهم. وكان أفرادٌ منهم قد نجحوا في تجارتهم نجاحاً باهراً وهم مع ذلك أميون لا يجيدون القراءة والكتابة. وكان أول ما ظهر من اهتمامهم

(١) المصدر السابق صفحة (٢٤٢).

بالتعليم وإنشاء الجمعيات سنة ١٩٠٣م حين أنشأ جماعة من العلويين (جمعية خير) في بتافيا وتعد هذه أولى الجمعيات العربية في المهجر. وقد قامت بفتح أول مدرسة كانت الأولى من نوعها، ثم تأسست بعدها جمعية أخرى أطلقت على نفسها اسم (جمعية الإرشاد والإصلاح) عام ١٩١٤م. وأدى ظهور هاتين الجمعيتين إلى خصومة فكرية ودينية بينهما امتد أثرها إلى البلاد الحضرمية وأثمرت يقظة كبرى في الوعي الديني والاجتماعي على الرغم مما شاب تلك الخصومة من حملات السباب والشتائم بين مؤيدي الفريقين[1].

وكان من نتائج هذا الخلاف أن أوجد التنافس بين الفريقين في إنشاء المدارس، وإقامة المنتديات وكانت المناهج التعليمية ذات صبغة دينية إلا أنها تطورت فيما بعد وأخذت تدرّس العلوم الحديثة إلى جانب العلوم الدينية كما تم إيفاد البعثات التعليمية إلى البلاد العربية الناهضة، واستقدام المدرسين منها.

(١) تتميز جمعية خير ثم الرابطة العلوية، بطابع المحافظة على التقاليد والموروثات القديمة، في حين تنزع جمعية الإرشاد إلى التجديد ومحاربة الخرافات والامتيازات. (المؤلف).

ويحدثنا الأستاذ علي أحمد باكثير في مقدمة مسرحيته الشعرية ("همام" أو في عاصمة الأحقاف) الصادرة عام ١٩٣٤م عن أبعاد الهجرة إلى إندونيسيا فيقول:

امتاز الشعب الحضرمي بذكائه ونشاطه في ممارسة التجارة واستعداده لمجاراة روح العصر. وقد اتخذ جزائر الهند الشرقية مهاجراً له من عهد بعيد ونشر هناك أو ساعد على نشر الإسلام وقبض على ناصية التجارة، وأسس له مركزاً اقتصاديًا عظيمًا. وظل كذلك ردحًا من الزمن يتمتع بهذا النفوذ العظيم وهو لا يعتمد إلا على مواهبه الفطرية، ولا يفكر في شيء ما يقال له التعليم حتى طغى سيل الانقلاب الفكري من الغرب على الشرق، وبدأ الأهالي والجاليات الأخرى يأخذون بأسباب العلم الحديث، فأخذ مركز الحضرمي من وقتئذ يحرج شيئًا فشيئًا في التجارة لتجرده من سلاح العلم وينتقل من سيئ إلى أسوأ.

وفي غضون تلك الفترة، ظهر في الحضارمة بالمهجر جماعة مستنيرة اتصلوا بالصحف العربية في مصر وسوريا، وفي مقدمتها مجلة (المنار) وآنسوا ما تضطرب به بلاد الشرق من التحفز للنهوض والحرية،

فشعروا بواجب التفكير في إصلاح أمتهم ووطنهم. فبدأوا بتأسيس الجمعيات والمدارس وإنشاء الصحف بالمهجر وكان غالب هؤلاء من العلويين وأخذوا يشنعون على الجمود والتقاليد البالية والعادات السيئة بالوطن وبدع القبور والخرافات ونظام الطبقات الجاري هناك وجعل مناصب العلم والجاه إرثًا يرثه الأبناء عن الآباء من غير نظر إلى الجدارة والاستحقاق، وعملوا على القضاء على ذلك وعنوا بوجه خاص بما يميز العلويين بعضهم على بعض من الجاه والمنصب، ورأوا أنه العقبة الكؤود في السبيل التي يسلكونها لما لأولئك المسيطرين على المناصب من النفوذ الروحي في الأمة فرأوا أن يقضوا على هذا النفوذ أولاً.

وعلى هذه الضجة استيقظ جماعة من الطبقات الأخرى التي تلي العلويين كالمشايخ والقبائل والقرويين والضعفاء وانتبهوا إلى أنهم بحاجة أيضًا إلى المطالبة بقسطهم من المساواة، وشعروا بثقل تلك الامتيازات الأدبية التي ظلوا يرسفون في قيودها قرونًا من السنين، وبقوا حينًا من الزمن لا يجدون من يخط لهم سبيل العمل، ويرفع صوت المطالبة، حتى قيض الله لهم رجلاً فاضلاً هو الشيخ أحمد محمد

السوركتي الأنصاري، كان قد أخذ العلم بمكة وتشبع بالمبادئ الحرة سراً بدون أن يعلم أحد بأمره. وأرسل من بعض أفاضل العلويين بمكة إلى جاوا ليتولى التعليم بمدرسة أنشئت ببتافيا (جاكرتا)، فألم بحالة الحضارمة ولاحظ فيهم ذلك الاستعداد للوثوب وقبول الدعوة الجديدة، فتأسست بإرشاده (جمعية الإصلاح والإرشاد). وفي الحين نفسه نشط العلويون بعامل المنافسة فأسسوا مدارس أخرى وأقاموا جمعيات، كانت أكبرها (الرابطة العلوية) التي امتدت فروعها هي الأخرى في مدن المهجر وقراه، وهكذا شغلهم التنافس بالمهجر عن النظر إلى الوطن نفسه، إلا ما كان من مدارس معدودة بأصابع اليد الواحدة، أهمها وأعظمها مدرسة النهضة العلمية بسيئون[1].

ولم يكد يشرق القرن الرابع عشر الهجري، حتى كان الإقبال على التعليم في حضرموت شديداً. وكان هذا التعليم أهليـًا، فكانت كل مدينة أو قرية لا تخلو من معهد للعلم من رباط أو مدرسة أو كتّاب. وأقدم هذه الأربطة رباط علي بن محمد الحبشي في سيئون، ثم يليه

(١) كتاب همام أو في عاصمة الأحقاف للأستاذ علي أحمد باكثير صفحة (١٣-١٦).

رباط تريم الشهير (١٣٠٤هـ)، ثم رباط ابن سلم بغيل أبى وزير (١٣٢١هـ). أما المدارس فكانت أقدمها مدرسة (جمعية الحق) ١٣٣٤هـ، ومدرسة (جمعية الأُخُوَّة والمعاونة) بتريم. وتعتبر الأخيرة أول مدرسة أهلية تسير على الأنظمة التعليمية الحديثة [١].

كما أنشئت المدارس أيضاً في كافة المدن بالإقليم. فكانت هناك مدرسة النهضة بسيئون، والهدى بالقطن (١٣٣٩هـ)، والفلاح بشبام (١٣٥٨هـ) والمدرسة الوطنية ومدرسة الفلاح بالمكلا، ومدرسة مكارم الأخلاق بالشحر (١٣٣٧هـ) وغيرها من المدارس الأخرى[٢].

وحول بوادر التطور الثقافي والسياسي في حضرموت يتحدث الأستاذ سعيد عوض باوزير في كتابه (الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي) فيقول:

"لم يكن إقبال الناس في حضرموت على المدارس وإدراكهم لأهميتها إلا نتيجة للعوامل الجديدة التي بدأت تحطم أسوار العزلة

(١) كتاب أدوار التاريخ الحضرمي (الجزء الثاني) صفحة (٢١٢-٢١٣).

(٢) كتاب الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي صفحة (١٦٥).

الفكرية التي كان يعيش فيها الحضارم. فقد أخذ الناس في حضرموت قبيل الحرب العالمية الثانية متأثرين بحركتهم الثقافية في جاوا يقبلون على الصحافة المصرية وبرامج الإذاعات العربية وقراءة الكتب الاجتماعية والأدبية الحديثة التي تصدرها البلاد العربية الناهضة وخاصة القطر المصري الذي كان له أكبر الأثر في تنبيه الأذهان إلى كثير من نواحي التطور الحديث".

"ومن بين بوادر هذا التطور وظواهره، أن ظهرت في حضرموت الأفكار العصرية الحديثة، وأخذ الناس يتحدثون عن الوطنية والعروبة والتحرر السياسي والتقدم الاجتماعي ويناقشون في مجالسهم مشاكل العالم العربي والأحداث العالمية وبرزت محاولات جدية في إنتاج الشعراء البارزين من أدباء هذا الجيل أمثال صالح بن علي الحامد وعلي أحمد باكثير وعبدالله بلخير وأضرابهم لاستخدام الأدب في الدعوة إلى غد أفضل ومستقبل مشرق".

"كما اتجه بعض المتنورين إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلاد على صفحات مجلات أسبوعية وشهرية

يكتب أكثرها باليد لعدم توافر المطابع، وقد صدرت عدة مجلات من هذا النوع لم يكتب لها البقاء طويلاً لأسباب مالية وفنية ومن بين هذه المجلات وأهمها (التهذيب) و(الإخاء) ١٣٥٥هـ، و(النهضة الحضرمية) ١٣٤٦هـ، و(المنبر) ١٩٣٩م، و(الأمل) ١٣٦٦هـ"[١].

وإذا نحن أردنا أن نؤرخ للنهضة التعليمية الحديثة في بلادنا فإن البداية كانت على النحو التالي:

"في إبريل عام ١٩٣٩م، طلب المستر إنجرامس استقدام المستر قريفس عميد معهد بخت الرضا بالسودان ليقوم بوضع خطة للتعليم في حضرموت لعشر سنوات، وقد حضر قريفس ومعه الشيخ القدال سعيد القدال الذي اختير لتنفيذ الخطة".

وذكر المستر بوستيد في تقريره السنوي عن التطور الإداري والإنعاش الزراعي بحضرموت في الفترة من إبريل ١٩٥٠م إلى مارس١٩٥١م في حديثه عن التعليم، أن المستر قريفس كان قد كتب إلى المستر إنجرامس حول أسباب اختياره للقدال مديراً للتعليم بحضرموت يقول:

(١)كتاب الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي صفحة (١٦٨).

"لقد حصلت كما أعتقد على الرجل المناسب لكم، وفي الحقيقة فإن الرجل في مخيلتي منذ السنة الأخيرة. إن اسمه هو الشيخ القدال سعيد القدال عمره (٣٨) عامـًا، مدير مدرسة ابتدائية تعتمد على الهبات، وهو ذو شخصية قوية وذكي ومدير ناجح يمتلك مقدرة غير عادية. إن نجاحه المرموق يرجع إلى استمالة قبائل (البيجا) التي تسكن التلال المطلة على البحر الأحمر وذلك بإرسال أبنائهم إلى المدرسة التي تهيئ لهم نظامـًا داخليـًا، وقد أكسبه هذا بعض الترقي قبل ميعاده العادي واستطاع أن يكون له قوة وتأثير على باقي قبائل (البيجا)"[١].

وفي مايو ١٩٥٠م قام المستر قريفس بزيارة لحضرموت، بناءً على طلب المستشار البريطاني (المقيم) ليقف على ما حققه الشخص الذي اختاره لتحقيق الخطة، وحول التقدم الذي تم إحرازه يقول المستر قريفس في تقريره الذي رفعه إلى الشيخ سيف بن علي سكرتير الدولة القعيطية:

(١) MEMORANDUM

On Administrative and Agricultural Development in Eastern Aden Protectorate from April 1950 to March 1951> a Review of Progress No.٢ by: Colonel J. E. H. Boustead

"لقد تم تقدم حقيقي خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، وإنه لمن حق منطقة القعيطي ومدير التعليم الكفؤ لها الشيخ القدال أن يفخرا بما أحرزاه وإن الأمل لقوي في أن التقدم في المستقبل سيكون أوسع، وإني وإن كنت على علم بالتطورات التي حدثت بحضرموت، فقد اندهشت وسررت لأني رأيت كثيراً من التوصيات التي قدمتها قبل اثنتي عشرة سنة، قد نفّذت بالرغم من ظروف الحرب والمجاعة".

ويختتم المستر قريفس تقريره بهذه العبارات:

"لقد عبّرت عن اعتقادي أن قطراً كحضرموت أبدى من التوفيق والنجاح في الخارج، مثلما أبدى من حب للتعليم في الداخل، أن مثل هذا القطر لا شك أنه يقدر ويستفيد من أي تعليم يهدف للجمع بين خير ما في الشرق والغرب من تقاليد وقد ظلت الاستجابة لمثل هذا التعليم محققة خلال هذه السنوات، وأعتقد أن مقاطعة القعيطي تستشرف المستقبل لتجني في القريب العاجل ثمار هذا التقدم العلمي[1]".

(١) نقلاً عن التقرير الذي أعده المستر: ف. ل. قريفس عن التعليم في منطقة القعيطي (مايو: ١٩٥٠م) وتوجد نسخة من التقرير مترجمة ضمن وثائق مكتب الثقافة والسياحة المحافظة الخامسة. (المؤلف).

ولم تكن حضرموت بعيدة عما كان يحدث في الوطن العربي من ثورات ضد الأنظمة المتساقطة، وكانت سنوات ما بعد الحرب العالمية، أهم سنوات الكفاح السياسي والقومي. وقد أدت عدوى ظهور الأحزاب في الخارج إلى قيام الأحزاب في المنطقة مع اختلاف في أهدافها.

ومن بين تلك الأحزاب (الحزب الوطني) و(الرابطة الحضرمية) و(الدعوة للوحدة الحضرمية)، ومهما كانت دوافع تلك الأحزاب أو الملابسات التي أحاطت بقيامها، فإنها تعد ثمرة شرعية لذلك الوعي المتنامي في الداخل وصدى لحركة البعث العربي في الخارج.

ولقد كان الحزب الوطني أكثر الأحزاب بروزاً وأثراً، وكان الحزب أصلا قد نشأ بمبادرة سلطانية لأغراض تتعلق بالدفاع عن الحقوق القعيطية في نزاعها على الحدود مع الدولة الكثيرية. وكان أبرز الداعين لقيام الحزب الوطني هم من كبار الموظفين في الدولة. ويتضح من أهدافه المعلنة أنه حزب السلطان ولا يمكن أن يكون غير ذلك، فأول أهدافه هو الولاء للعرش القعيطي وإبداء النصح للحكومة في الشؤون

السياسية والإدارية مساعدة لها على التوجه الصحيح[1].

(١) أعلن الحزب الوطني عن مبادئه وأغراضه في البيان التالي:-

مضى زمن طويل منذ استيقظت الشعوب العربية وأدركت ما اعتراها من عوامل التأخر والانحطاط، فأجمعت أمرها وعقدت عزمها على النهوض فسارت في قافلة متتابعة في معارج الرقى لتتخذ مكانها بين الأمم الحية، وبقينا نحن الحضرميين طوال ذلك الزمن – ويا للأسف- وقوفاً حيث كنّا نمثل دور المتفرج ومواكب القوميات تتباري أمامنا في التسابق دون أن نبدي حراكاً. ولكن اليوم وإن بعدت الشقة بيننا وبين من سبقنا أو كادت فقد جاء دور حضرموت لتقتفي أثرهم وتلحق بهم فها هي تعتلج منها الدوافع متخذة صوراً وأشكالاً شتى، ولكنها جميعاً تعطي فكرة واضحة عن الحضرمي وقد شعر في نفسه برغبة أكيدة في التطور والنهوض.

غير أن نهضات الأمم والشعوب لا تأتي من مجرد رغبات ولا بجهود فردية مبعثرة، وإنما تبنى النهضات على كواهل جماعات قوية متساندة وتتحقق بكفاح هيئات ثابتة في كفاحها مستمرة، ذلك ما يؤمن به مؤسسو هذا الحزب وذلك ما دفعهم لإنشائه والاضطلاع بتبعاته. وأطلق عليه اسم (الحزب الوطني) ليكون اسمه وعمله غرضه وجوهره، ليكون جميعه خالصاً للوطن.

وقد جرت العادة بأن تعلن الأحزاب برامجها للجمهور عند إنشائها لكي يعرف مبادئها وغاياتها وما تنوي أن تعمله له، وكثيراً ما استغلت هذه الطريقة للتغرير به حين يطالع المثل العليا والوعود البراقة ثم لا يتحقق له منها كثير ولا قليل ويموت في الانتظار. ونحن في مبادئنا لن نأتي لبناء وطننا بجديد من عندنا، ولن نقدم إليهم في برنامجنا بغريب أو مستحيل.=

= فمبادئنا هي المبادئ التي يحرص عليها كل مواطن بين جوانحه عقيدة راسخة لا تتزعزع:

١- الولاء للعرش القعيطي.

٢- تساوي أفراد الشعب في الحقوق والواجبات العامة.

٣- خدمة الصالح العام.

وسيحملها حزبنا نبراساً يهتدي به الطريق القويم. وأما برنامجه أو بالأحرى رسالته التي سيكرس جهوده لتبليغها ورفع لوائها هي:

١- محاربة كل ما من شأنه أن يضر بالدولة وتنبيه الرأي العام إلى ذلك.

٢- إبداء رأيه للحكومة في شئون البلاد السياسية والإدارية مساعدة لها على التوجيه الصحيح.

٣- معالجة المسائل القومية وإبداء رأيه فيها علناً، قياماً بالواجب الوطني.

٤- السعي لإيجاد مجلس تشريعي في الدولة تنتخب الأمة من يمثلها فيه.

٥- الاهتمام بنشر التعليم والثقافة وتنمية الوعي القومي.

فيا أيها المواطن الكريم تلك مبادئنا، وهذه أغراضنا نضعها بين يديك جلية لا لبس فيها ولا إبهام لتحاسبنا عليها إن حدنا عنها أو أخطانا، ولسنا نزعم اليسر في الأمر، ولا ندعي في نفسنا لها المقدرة على الوفاء بمفردنا، ولكن لنا من إيمانك القوي في الحياة وإرادتك الصادقة في إسعاد هذا الوطن ما يعمر قلوبنا بالعزم على المضي في الطريق التي انتهجناها ويوطد أملنا بالظفر والنجاح، وأنت ولا شك لنا المسند والنصير.

والله ولى التوفيق ..

هيئة سكرتارية الحزب – المكلا ٦-٤-١٩٤٧م

وما إن أعلن الحزب الوطني عن أهدافه ونشر على الناس بيانه السياسي حتى أحدث ذلك بين أوساط الرأي العام خيبة أمل لها "فقد كان الناس ينتظرون أن يكون الحزب هيئة وطنية، فإذا بالدستور الذي وضعه أعضاء الحزب يحصر المسألة في الحدود (القعيطية) وما أضيق الوطن إذا كان يقاس بالفراسخ والأميال، وما لم يعدل الأعضاء من نظرتهم الضيقة هذه فإن الحزب غير جدير بالاكتراث من المواطنين، وغير خليق بمناصرتهم"[1].

وقد أصاب الحزبَ الوطني الركود في أعقاب تسوية النزاع على الحدود بين الدولتين القعيطية والكثيرية، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن الحزب كان خاضعًا للحكومة، ومؤتمراً بها. إلا أن الحزب عاد من جديد فانتعش في شهر سبتمبر ١٩٥٠م على أيدي جماعة من أعيان المكلا. وظلت أهداف الحزب قائمة لم تتبدل، إلا أن الحزب في تشكيله الجديد تبنى بعض المطالب الإصلاحية والدستورية، كالإشراف على حسابات الجمعية الخيرية، وتموينات الماء للمكلا، ثم تطورت

(١) صحيفة فتاه الجزيرة العدد (٣٦٨) ٢٠ ابريل١٩٤٧م.

المطالبات فشملت المجلس التشريعي، وتعيين سكرتير وطني، وقد أدت المطالبة بالسكرتير الوطني إلى مواجهة مكشوفة مع القصر الذي يرفض بشدة وعناد الإذعان لهذا المطلب.

أما الحزب الآخر وهو حزب (الرابطة الحضرمية) فهو لا يحصر نشاطه السياسي داخل الدولة القعيطية وإنما يجعل من حضرموت كلها مسرحًا لدعوته، وتضم الرابطة بين أعضائها مواطنين من كلا القطاعين القعيطي والكثيري ومن أهدافها تكوين رأي عام مستنير، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين والتوفيق بين وجهات نظر الشعب والسلطات المحلية[1].

(١) أعلنت الرابطة الحضرمية عن أغراضها ومبادئها في البيان التالي:-

إن قيام الحركات الوطنية في الظرف الدقيق الذي تجتازه حضرموت أمر لا يدعو إلى الدهشة ولا يبعث على الاستغراب، فإن الشعب الحضرمي ينتقل اليوم من مرحلة لم يكن له فيها عمل يذكر، إلى مرحلة تتطلب الشيء الكثير من الأعمال والإصلاحات في بلاد من أشد بلاد الله حاجة إلى الأعمال الصالحة والإصلاح الخالص لوجه الله والوطن.

وقد شكلت في الفترة الأخيرة بدافع حب الإصلاح ورفع مستوى الشعب حركات وطنية مباركة يعلق عليها الشعب كثيراً من الآمال. ولئن اختلفت وسائل القائمين بهذه=

=الحركات وتعارضت اتجاهاتهم لأسباب ليس هنا مجال شرحها ومناقشتها فإن بإمكان العاملين المخلصين أن يوفقوا بين وجهات النظر المختلفة، ويوحدوا جهود هذه الهيئات المتعددة لتعمل متكاتفة في سبيل إصلاح شئون البلاد وإسعاد أهلها.

وهذا ما حدا بجماعة من أعيان الحضارم وشبابهم الأذكياء إلى تأليف الرابطة الحضرمية لتكون وسيلة من وسائل التوفيق والتقريب وأداة من أدوات العمل الصادق والإصلاح الصحيح.

وها هي ذي أغراض الرابطة تعلن عن نفسها فلا تحتاج إلى شيء من الشرح والتبيين:

الرابطة الحضرمية:

١- مركزها الرئيسي: المكلا وتفتح لها فروع في الوطن والمهجر.

٢- باب العضوية مفتوح لجميع الحضارم في الوطن والمهجر.

مبدؤها:

١- الإصلاح العام والعمل لتقدم البلاد وإسعاد أهاليها.

أغراضها:

١-تكوين رأي عام مستنير.

٢- إيجاد تعارف بين الحضارم في الوطن والمهجر وتقوية علاقاتهم لخدمة البلاد.

٣ - السعي لتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

٤- التكاتف مع السلطات المحلية والهيئات الوطنية في الوطن والمهجر في خدمة البلاد ضمن مبادئ الرابطة بحسب مقدرتها والظروف المحيطة بها.

٥- التوفيق بين وجهات نظر الشعب والسلطات المحلية.

ويعتقد أن حزب الرابطة الحضرمية قد نشأ في الأصل لمعارضة الحزب الوطني في نظرته الضيقة نحو العمل السياسي، حيث نص في دستوره على الولاء للعرش القعيطي متجاهلاً وجود العرش الآخر(الكثيري) الذي يدين له آخرون بالولاء سواءً بسواء، ولكن لم يعرف لهذا الحزب نشاط يذكر في أعقاب صدور بيانه الرسمي.

أما حزب (الدعوة للوحدة الحضرمية) فقد كان من أغراضه الدعوة لوحدة حضرموت السياسية. وتشكلت لهذا الغرض لجنة تنفيذية تتولى نشر الدعوة، إلا أن مصير هذه الدعوة كان نفس مصير الرابطة الحضرمية

٦- محاربة الجهل والفقر والمرض بكل الوسائل الممكنة حسب الظروف.

٧-المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتطبيق تعاليمه الصحيحة.

٨- محاربة الفساد الخلقي ونشر الفضيلة.

٩- إصلاح الحياة الاقتصادية وإنعاشها بالوسائل الممكنة.

فيا أيها المواطن الكريم هذه أغراضنا ومبادئنا نضعها بين يديك وهذه هي أهدافنا ندعوك إلى الانضمام إلينا والعمل معنا جنباً إلى جنب فبدون توحيد الجهود لا يرجى لوطنك تقدم وإصلاح.

هيئة السكرتارية المؤقتة (١٩٤٧م).

التي اختفت عن المسرح السياسي بعد لحظة ولادتها مباشرة[1].

تلك كانت أهم الأحزاب التي ظهرت في أواخر الأربعينيات من هذا القرن ولكنها جميعاً لم تكن أحزاباً بالمفهوم المتعارف عليه، فهي عبارة عن واجهات سياسية لتحقيق مصالح معينة، إذ لم يتعدّ نشاطها نطاق مكاتب الأحزاب ذاتها، وهذا لا ينفي وجود الوعي السياسي والوطني بين الجماهير إلا أن تلك الأحزاب لم تكن بحكم طبيعتها وتفكيرها مؤهلة تاريخياً لتشرب ذلك الوعي وقيادة الجماهير نحو تحقيق أمانيها الوطنية في التحرر والتقدم الاجتماعي.

وأخيراً هنا كلمة حق وإنصاف نقولها عن الحزب الوطني وهي أنه إذا كان هذا الحزب جاء لخدمة أهداف معينة، فإنه بعد انقضاء عام أصبحت تلك الأهداف غير ذات موضوع. ومن ثم فإن الهياكل القديمة للحزب أخذت تنسحب لتخلي مكانها لعناصر جديدة لا تمت إلى

(١) (وفي المكلا غير الحزب الوطني، حزب سياسي لم يعد له نشاط الآن وإن كان يعتبر من الناحية القانونية قائماً، هذا الحزب هو حزب الرابطة الحضرمية). صحيفة فتاة الجزيرة العدد (٥٥٢) ٣١ديسمبر ١٩٥٠م.

السلك الوظيفي بصلة، وقد تبنت هذه العناصر الدعوة لقيام المجلس التشريعي، لأن ما يعرف بمجلس الدولة لم يعد يفي بالأغراض التشريعية ولكن يبدو أن صعوبات جمة حالت دون تحقيق هذا المطلب.

وقد حدث تطور جديد داخل هذا الحزب، عندما عقد الحزب عدة اجتماعات لهيئته التنفيذية، مجدداً بذلك نشاطه الذي أخذ في الركود، إثر الفشل الذي رافق مطلب المجلس التشريعي. وهذه المرة لم يدع للاجتماع الموظفون الحكوميون وكبار التجار. وقد ناقش الحزب الموقف السياسي وبعض القضايا المتعلقة بشئون الخيرية والماء ونظام البلدية الجديد والضرائب، وأيضاً مسألة تجديد عقد خدمة الشيخ سيف البوعلي سكرتير الدولة. واتخذ الأعضاء قراراً بالإجماع يقضي بأن يترك منصبه لأحد أبناء البلاد الأكفاء، وكانت الحكومة قد استجابت لمطلب الحزب بالإشراف على حسابات الخيرية.

ومرة أخرى تجاوز الحزب المطالبة المحصورة في الخيرية والماء والضرائب إلى مجال المطالب الدستورية. فقد عقد الحزب يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٠م جلسة قرر فيها رفع (عريضة) إلى الأمير عوض لمطالبته

بضرورة تعيين سكرتير وطني. وبعد نحو شهر تقريباً (١٣ ديسمبر ١٩٥٠م) دعا الحزب إلى تنظيم مسيرة احتجاج اتجهت إلى قصر ولي العهد، اشترك فيها زهاء عشرة آلاف مواطن للإعراب عن تأييدهم للحزب لمقابلة الأمير وقدموا له العريضة في مطالبته بالسكرتير الوطني[١]. وقد أنتدب ستة نفر من زعماء الحزب لمقابلة الأمير وقدموا له العريضة المتضمنة لمطالب الشعب. وقد استقبلهم الأمير بلطف وخاطبهم نائب سكرتير الدولة سالم باصديق الذي شكرهم على شعورهم الطيب ووعد بأن سكرتيراً وطنياً سينهض بأعباء السكرتير بعد سفره[٢].

وقد سارت الأحداث بعد ذلك نحو التصادم المحتوم بين القصر والجماهير وكان كل يوم يمر يزيد من احتمالات ذلك الصدام إلى أن نضجت الشروط اللازمة لذلك الانفجار الشعبي الذي حدث غداة عودة السلطان من الهند مباشرة.

(١) في رواية الكولونيل بوستيد للحادث قال: (إنه لما تسرب خبر النية في تعيين القدال إلى أفراد الشعب، قامت معارضة قوية ضد التعيين وتجمع حوالي أربعة آلاف شخص أمام قصر الأمير عوض مطالبين بتعيين حضرمي في هذه الوظيفة).

(٢) صحيفة النهضة العدد(٥٥) ٢١ ديسمبر ١٩٥٠م

الباب الثالث

الزحف الجماهيري... إلى القصر

"لقد تحدثوا كثيرا عن ديمقراطية السلطان، ولكن اتضح أمام أول تجربة مباشرة، إنه أبعد ما يكون عن الديمقراطية. إنه مجرد حاكم فردي مطلق".

الباب الثالث

الزحف الجماهيري... إلى القصر

وتوالت الأحداث يمسك بعضها بطرف الآخر. وكان الناس يتناقلون الأخبار، وربما الشائعات فيصدقونها وربما انتحلوا لها بعض الروايات. وهم لا يفعلون ذلك لأن الترشيح للسكرتير الوطني هو غاية المنى، ولكن لأنه في الواقع يعبر عن مواقف الرفض ضد الحكومة، التي كانوا يشعرون نحوها بالسخط والنقمة. فلما تبنى الحزب الوطني موقف المعارضة، ركب الناس الموجة لأنهم وجدوا فيها وسيلة للتعبير عما كان يعتلج في نفوسهم من مشاعر عدم الرضى.

وما إن أعلنت استقالة الشيخ سيف البوعلي من منصب سكرتير الدولة، حتى سارع الحزب الوطني بعقد جلسة لبحث آخر التطورات وتقرر إرسال وفد من أعضاء الحزب لمقابلة الأمير عوض ليعرض عليه أسماء خمسة من المواطنين الذين رشحهم الحزب لوظيفة سكرتير الدولة. وفي الوقت نفسه أبرق المستشار المقيم إلى السلطان

بترشيح القدال، مدير المعارف، سكرتيراً للدولة. وقد وافق السلطان على هذا الترشيح إلا أنه أجل البت فيه بصورة نهائية إلى ما بعد عودته.

وغادر الشيخ سيف البو علي المكلا يوم الاثنين ١٨ديسمبر ١٩٥٠م بعد أن مكث في منصب سكرتير الدولة ما يزيد عن عشر سنوات[١]. وأقيمت له بمناسبة مغادرته الاحتفالات. وأهدى له موظفو الدولة سيفًا أثريًا داخل قراب محلى بالذهب. ويقول الكولونيل بوستيد في كتابه (نسيم الصباح) إن السلطان كان مترددا في تنحية الشيخ سيف ولكني ألححت عليه بشدة حتى قبل ذلك في يونيو ١٩٥٠م وهذا يؤكد ما ذكر من سوء تفاهم كان قد حدث بين الكولونيل بوستيد والشيخ سيف حول بعض الإجراءات. وعندما سئل الشيخ سيف في عدن حول

(١) الشيخ سيف بن علي البوعلي، عربي من أهالي دار السلام بشرق أفريقيا وهو ينحدر من أصل عربي عماني وكان يشغل وظيفة رسمية في حكومة زنجبار وهي التي أعارته سنة ١٩٣٩م لحكومة عدن ليتولى منصب سكرتير الدولة.

والشيخ سيف يحسن الإنجليزية والعربية وقد أكسبته المدة الطويلة التي أمضاها كسكرتير للدولة مرونة كافية كما استطاع أن يكسب ثقة السلطان صالح الذي أنعم عليه بلقب الباشاوية، كما أنعمت عليه حكومة بريطانيا بلقب وسام الإمبراطورية.

أسباب مغادرته لحضرموت بعد إقامته الطويلة بها أجاب بأنها الظروف. أما السلطان صالح فقد أجاب عن نفس السؤال بأن الشيخ سيف البو علي هو الذي تركنا[1].

وفي صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠م عاد السلطان صالح إلى المكلا قادما من الهند، وخرج الناس لاستقباله والترحيب به واصطفت الجموع على جانبي الطريق من مدخل سدة المكلا إلى مدخل باب القصر. وعندما أراد المواطنون الطلوع إلى القصر للتسليم عليه كما هي العادة رفض السلطان استقبال المواطنين، وأخبرني أحد شهود العيان أن السلطان أثناء مرور موكبه كان مقطب الوجه بادي الغضب.

وفي المساء (٢٦ ديسمبر) دعي مجلس الدولة للانعقاد بصورة استثنائية، لبحث مسألة الترشيح لوظيفة سكرتير الدولة. ووافق المجلس بالإجماع على ترشيح القدال سكرتيراً للدولة وفقا لما كانت عليه رغبة المستشار المقيم.

(١) صحيفة فتاة الجزيرة العدد(٥٥١) ٢٤ ديسمبر ١٩٥٠م.

وسرى الخبر كما تسري النار في الهشيم وتقاطر الناس فور سماعهم له إلى ساحة مقر الحزب الوطني الذي كان وقتها يعقد اجتماعاً طارئاً. وقد أخبرني أحمد عبدالله باجنيد عضو سكرتارية الهيئة التنفيذية للحزب، أن الساحة على سعتها كانت مكتظة بالجماهير الغاضبة، وكانت هناك صرخات احتجاج شديدة ضد تحدي السلطان للمطالب الوطنية. وفي اجتماع الحزب تقرر إيفاد ثلاثة من كبار أعضاء الحزب ليقوموا صبيحة يوم الأربعاء (٢٧ ديسمبر) بتقديم عريضة إلى السلطان تتضمن مجددا المطالب الوطنية السابقة. وتشكل الوفد من أحمد على بن نبهان (باني) وعبود بو عسكر وأبوبكر عمير. وهؤلاء الثلاثة يمثلون الأحياء الرئيسية لمدينة المكلا (البلاد والحارة وبرع السدة).

وفي يوم الحادثة توجه وفد الحزب الوطني إلى القصر وطلب مقابلة السلطان. ولما علم السلطان بحضورهم دعاهم للدخول عليه وقد استشاط غضباً وقدّم إليه أحمد بن نبهان العريضة المتضمنة مطالبهم وخاطبهم قائلاً: اخرجوا يا ملاعين، ورد عليه (باني) بتحدٍّ نزل على رأسه نزول الصاعقة: إذا كانت السلطنة سلطنتك، فإن الشعب ليس

خادمًا لك. ثم قفل الوفد راجعًا[1].

وفي الحال استدعى السلطان إلى قصره المستشار المقيم وأعضاء مجلس دولته للتشاور معهم حول الموقف الجديد واتفق على دعوة عشرة أشخاص من الحزب لمقابلته في العاشرة صباحًا.

ولنترك الكولونيل بوستيد يروي لنا تطور الأحداث منذ ذلك الصباح إلى أن انتهت بالكارثة المفجعة ظهر ذلك اليوم، وسنؤجل النظر في مناقشة هذه الرواية وغيرها إلى نهاية هذا الفصل.

يقول الكولونيل بوستيد في كتابه (نسيم الصباح) نقلا عن ترجمة كتاب التاريخ العسكري لليمن: "في الساعة الخامسة من صبيحة يوم السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٥٠م أيقظني ضابط بوليس المكلا ودخل إلى غرفتي وقال لقد عقدت عدة مؤتمرات طيلة الليل بين الجماهير المعارضة لتعيين الشيخ القدال والوضع جد خطير، وفي الساعة الثامنة والنصف ستتجمع آلاف من الناس في القصر وسيقوم وفد منهم بتقديم احتجاجهم إلى السلطان على التعيين. فسألته: وهل

(١) صحيفة النهضة العدد(٥٩) ١٨ يناير١٩٥١م.

أخبرت الشيخ القدال بالأمر؟ فأجاب نعم لقد أتيت الآن من عنده وقد بعثني إليك. فقلت حسنًا أرجع إليه وأخبره أن يذهب إلى القصر هو والبارزون من أعضاء المجلس بمن فيهم الشيخ اليافعي ناصر ويبقوا السلطان حازما".

"وفي حوالي الساعة الثامنة بدأت أسمع الهدير المشئوم للحشود وهي تملأ شارع المكلا الرئيسي. وأمرت كنيدي (نائبي) أن يتلفن إلى جيش المكلا النظامي ويأمره أن يستعد بسيارات الحمول من الثكنات لإحضار الجنود في الحال إذا ما دعت الحاجة ويجب ألا ينزلوا من ثكناتهم إلا بالأمر".

"وتجمعت الحشود في ميدان القصر وحاول بعض الشباب (الطائش) أن يوقف سيارتي وأنا داخل إلى ميدان القصر. وأمرت السائق أن يندفع بينهم فتفرقوا من طريق السيارة محطمين زجاج نوافذها أثناء تراجعهم. وصعدت إلى القصر فوجدت السلطان والشيخ ناصر البطاطي[1] والشيخ القدال وثلاثة آخرين. وفي الحال جاء الوفد

(١) يقصد أحمد بن ناصر البطاطي.

وكان السلطان الذي حنى ظهره الطويل مرض الروماتيزم والتهاب المفاصل جالساً فوق أريكته وهو في منتهى الغضب. وعندما ظهر الوفد حملق فيهم السلطان ولم يحدث من قبل أن واجه معارضة مباشرة لأوامره. وجلسوا مقابلين له على الكراسي. وتكلم الناطق باسمهم قائلاً: لقد جئنا نيابة عن الشعب لنقول لكم إننا لا نريد سكرتير الدولة من غير الحضارم – فأجاب السلطان بجفاوة بأن هذا التعيين من اختصاصي وليس من شأن العامة. فهو الذي يدفع للوظيفة وليس هم. وعندئذ قام الشيخ القدال وألقى خطبة رائعة أنهاها بقوله: لقد عرفتكم خلال الأربع عشر سنة الماضية، وقمت بتعليم أولادكم وعرفتموني كأحد أعضاء مجلسكم ولم أسمع من قبل أحدا منكم يتكلم ضدي. فشعروا بالإحراج ثم تقدموا ليصافحوه وقالوا لننزل إلى الجماهير ونخبرها بأننا نرغب في الاعتراف بك".

"إلا أنه في هذا الوقت كانت الأصوات العالية ترتفع فوق كل ميدان القصر وبدأت الحشود في تحطيم الزهريات والنوافذ في أسفل القصر وسمعت طلقة ورأيت الحرس يغلبون من قبل الجماهير الذين

جردوهم من بنادقهم وقد كان هناك ستة من الحرس فقط في (النوبة) وقام الشيخ ناصر وكان شخصاً ضخماً طوله أكثر من ستة أقدام فنزل ليتناقش معهم في الأمر، فأسكت عن الكلام بسيل من الأحجار".

"وعندما سمعنا الأصوات الهادرة ذهبنا بالسلطان بسرعة إلى غرفته في الطابق الثاني من القصر. وأرسلت شخصاً ليتلفن إلى كنيدي ليخبره بإحضار جيش المكلا النظامي في الحال، ونزل الوفد إلى الحشد فلم يستطيعوا أن ينطقوا ببنت شفة. وبدأت أسمع تحطيم الأبواب في الأسفل وسرعان ما شاهدت المتظاهرين في بهو القصر. وبينما أنا أعبر الباب هاجمني صومالي بهراوة. وعندما كان يهوى بها علي جررت إلى الخلف وأغلق الباب بقوة. وكان الذي قام بهذا العمل هو الشيخ ناصر. وأما هراوة الصومالي فقد أصابت عطفة الباب ولم أصب بأي سوء، وفي أسفل القصر كان هناك مزيد من الصراخ وتحطيم النوافذ والأبواب".

"ثم سمعت وابلا من الرصاص في ميدان القصر أعقبه في الحال صراخ وأنين، كما تبع ذلك وابل آخر من الرصاص ونواح أكثر من الأنين والألم. لقد حضر جيش المكلا النظامي تحت قيادة القائد بن سميدع ووجدوا

أبواب المدينة الحديدية مغلقة في وجوههم. فلما رأى بن سميدع ذلك وكان سريعًا كالقط، قاد طابوراً من فوق سور المستشارية. ودخل ميدان المستشارية، ومن بابها دخل إلى ميدان القصر وأمرهم بالانبطاح، ثم صرخ في الحشود بأن يتوقفوا وإلا فسيطلق النار عليهم. وقد أطلق الوابل الأول من الرصاص فوق رؤوسهم فهجموا على الجنود صارخين أنهم يساوون عشرين روبية فقط (مشيرين بذلك إلى رواتبهم الشهرية) ثم تقدموا نحو جنود بن سميدع. وأطلق النار مرة ثانية وسددت الطلقات هذه المرة إلى صدور الجموع فسقط ثمانية عشر قتيلا وجرح سبعة وأربعون[1] فدارت الجموع وفرت نحو البوابة ومن بقي منهم في القصر ولى هاربا بأقصى سرعة ممكنة. واستمر السلطان الذي كان يعبر عن عواطفه بالغضب، وأستمر يردد: كلاب ... كلاب".

(١) أشار البروفسور أر. جي. جافين في كتابه (عدن تحت الحكم البريطاني) إلى أن الذي أمر بإطلاق النار على المتظاهرين كان هو المستشار البريطاني وأنه قتل من جراء ذلك ١٦ وجرح ٢٤ شخصاً. (المؤلف)

كتاب التاريخ العسكري لليمن (سلطان ناجي) صفحة ١٦٥ -١٦٧.

"وعقدنا بعدئذ جلسة مع الشيخ القدال وقلت: يجب أن نفرض منع التجول في الحال، وعلى جيش المكلا النظامي القيام بالدوريات في الشوارع. وتم القبض على زعماء الحركة، وحوكموا من قبل محكمة خاصة مكونة من ثلاثة نواب (محافظين) وعضوين من المجلس. وقد أدين حوالي سبعين شخصاً وحكم عليهم بالسجن، وتراوحت فترات سجنهم بين ثلاث وخمس سنوات".

وبعد ثلاثة أسابيع من كل هذا نصّب الشيخ قدال سكرتيراً جديداً للسلطنة، أما القصر السلطاني بالمكلا فقد أصدر بيانين شرح فيهما وجهة نظره في حادثة القصر. إلا أنه بدت من خلال سطورهما علائم السخط والنيل من حركة الجماهير التي قامت بسبب تجاهل السلطات لأمانيها الوطنية.

يقول البيان الأول الصادر يوم ٥ يناير ١٩٥١م ما نصه بالحرف الواحد: لا شك أن الناس قد سمعوا من الإذاعة أو غيرها شيئاً عن الحوادث التي حصلت بالمكلا يوم الأربعاء ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٠هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠م وقد رأينا من الأنسب أن نحيطهم علما

بحقيقة الأمر ليكونوا على علم به ولكي يذيعوا على جميع الرعايا المخلصين الذين يهمهم أن يكونوا دائماً ملتفين حولنا ومؤيدين لأوامرنا.

"وقد سمعتم أنه منذ سنوات قلائل قد تكوَّن حزب سمي الحزب الوطني وقد كانت من أهم مبادئ هذا الحزب الولاء للسلطان. وظل هذا الحزب يعمل ما يستطيع عمله، جاعلاً نصب عينيه وأول أهدافه الإخلاص في السر والعلانية والعمل لصالح البلاد والعباد. إلا أنه بدت من بعض أعضاء الحزب (المتطرفين) ومن لحق بهم من (الغوغاء) مبادئ هدامة لا تبشر بخير فانسحب جميع العقلاء ولم يبق هناك واحد من أصحاب الروية والأناة الأمر الذي جعل الحزب في وضعه الجديد يسير على غير هدى. وأول ما بدأ من ذلك المداولات العنيفة التي كانت تدور في دار الحزب والآراء المتطرفة التي كان يبديها البعض منهم في المقاهي لتسميم أفكار الشعب".

"وعندما كنت بالهند منذ ثلاثة أشهر تلقيت رسالة من ابني سمو الأمير عوض يفيد فيها أن الحزب بوضعه الجديد قدّم مطالب منها مسألة الخيرية ومياه الشرب بالمكلا وتعيين سكرتير وطني. وقد رددت عليهم

بأني سأنظر في مطالبهم عند عودتي. وبعد عودتي مباشرة، تقدم لي ثلاثة من أفراد الحزب وقدموا مطالبهم سائلين أجابتها بإلحاح، فأخبرتهم بأن يحضر عشرة من الأعضاء البارزين لبحث الأمر معهم. ولكن بدلاً من أن يحضر الأعضاء كما طلبت، أجبر بعض مثيري الشغب الذين يودون أن يعم الاضطراب فينهبوا السوق والمنازل وأصحاب الدكاكين والمقاهي على قفل محلاتهم وجروا معهم من صادفهم في الطريق من المواطنين المسالمين غصبا وجاءوا إلى القصر مع الأعضاء العشرة. فدخل الأعضاء وتحدثت معهم وأقنعتهم بوجهة نظري وعدالتها فوافقوا وانفضوا. وكان الجمع في الخارج غارقًا في الصخب والضوضاء، فعجز الأعضاء العشرة عن كبح جماحهم بعد أن أثاروهم وسمموا أفكارهم ففروا وتركوهم في ساحة القصر بلا قبلة أو توجيه. ثم بدأ (الأشرار) بمهاجمة القصر واعتدوا على الحرس وانتزعوا سلاحهم فلم يكن هناك بد من استدعاء ثلة من الجنود لإيقاف الشغب بدون عنف. فهاجم (الغوغاء) الجنود الجدد وفعلوا بهم كما فعلوا بالحرس بعد أن اعتدوا عليهم بالحجارة والعصي والسلاح الأبيض. فجاءت ثلة أخرى

لإنقاذ الموقف ولاقت نفس المصير. وكان (المشاغبون) قد أقفلوا الباب المؤدي للمدينة حتى لا تتمكن نجدة من الجنود من الحضور لإنقاذ الموقف، مما يدل على سوء النية وتبييت الشر، وقد تمكنت النجدة الأخيرة من الدخول إلى المدينة بعد أن تسلقوا الجبل بقيادة القائد صالح بن سميدع. ولما رأوا ما حاق بالأبواب من تكسير وكيف كان الخارجون على القانون يحاولون الاعتداء على البقية الباقية من الجنود، فأنذرهم القائد بأن يكفوا عن أعمالهم (التخريبية) وأن يفرنقعوا فلم يأبهوا بذلك وهجموا على الجنود. وتحت تأثير تحرّج الموقف أمر القائد بإطلاق النار، ولكن (المعتدين) لم يقفوا عند حدهم لأن بعض (ذوي النيات السيئة) كان يروج بأن ما يرمونه الجنود ما هو إلا قراصيع، ولذلك الموقف العصيب أمر القائد بإطلاق النار على متزعمي الحركة الهائجين فأصيب عدة أشخاص مات منهم ثمانية في التو، ومات بعد ذلك سبعة آخرون بالمستشفى متأثرين بجراحهم.

إنه لظاهر وجلي مما بيناه أعلاه مبلغ الاحتمال والصبر على الأذى الذي تحلّى به جند جيشنا البواسل بالرغم من الاستفزاز المنكر الذي

قام به (الدهماء) ضدهم[1].

"لقد انحصرت هذه الحركة في أقلية من سكان المكلا حيث يوجد بعض (الأشرار) الذين لا هم لهم إلا أن يجدوا الفرصة الملائمة لنهب البلاد وإشاعة الفساد بين العباد، وإننا وإذ نأسف ونتألم من هذه الحادثة المشؤومة، نشكر لكل أولئك الذين أرسلوا لنا تهانيهم واستنكارهم لما حدث سواء من حضرموت أو من الخارج بالبرق أو البريد ونؤكد بأن رغبتهم في اتخاذ إجراءات صارمة للضرب على أيدي العابثين بالأمن ستجاب. إذ أمرنا بتشكيل محكمة خاصة للتحقيق معهم ومحاكمتهم حتى لا يتكرر حدوث مثل هذه الحوادث في المستقبل إن شاء الله".

"إن أمثال هذه الحوادث يضر بمصالح البلاد ضرراً بليغاً ويعطل الحكومة من النهوض بمشاريعها الاقتصادية والعمرانية في هذا الوقت العصيب الذي عمّ فيه الإنسانية جمعاء قلق من قيام حرب عالمية ربما أقفلت من جرائها طرق المواصلات ونتج عن ذلك قلة الواردات وشعبنا يعلم حق العلم أنه يعتمد على استيراد جلّ حاجياته من خارج البلاد".

(١) وضعنا الكلمات البذيئة بين قوسين للدلالة عليها. (المؤلف)

"وكما ترون أنه من الخير أن تتفرغ الحكومة للعمل في المشاريع الزراعية وإدارتها حتى توفر للبلاد في القريب العاجل بعض ما تحتاجه من الضروريات ونسأل الله التوفيق لنا ولكم بما يعود على بلادنا المحبوبة وشعبنا الكريم بالخير والبركات"[1].

وباستثناء بعض العبارات (السوقية) الواردة في البيان السالف الذكر فإن لهجته بوجه عام معتدلة. أما البيان الآخر فقد صدر في أعقاب ردود الفعل القوية التي عبّرت عنها الصحافة الصادرة في عدن وأفراد الجاليات الحضرمية في المهجر، ولذا بدا كأنه يقطر سمّاً زعافاً ويعكس ما أصاب القصر من هستيريا بعد أن وجد نفسه في قفص الاتهام.

ورغم فحش القول وفظاظته، فقد كشف البيان عن حالة الذعر التي كان يشعر بها القصر حتى بدا وكأنه يوم الحادث كان مهددا بخطر التحطيم المحدق به. يقول البيان: "إن ما يسمى بالحزب الوطني بالمكلا الذي أنشأه موظفو الحكومة القعيطية عام ١٩٤٨م لمعارضة اتحاد الدولتين القعيطية والكثيرية، والذي اختفى من عالم الوجود منذ

(١) صحيفة الذكرى العدد (١١٠) ١٢ يناير ١٩٥١م.

عام ١٩٤٨م على إثر تسوية النزاع بين الدولتين على الحدود، عاد فانتعش في شهر سبتمبر ١٩٥٠م على يد بعض الأشخاص (المحليين) في المكلا. ولقد أخطر هؤلاء الوصي في المكلا يوم ١٢ديسمبر ١٩٥٠م برغبتهم في تقديم مطالبهم وقاموا بمظاهرة سلمية يوم ١٣ ديسمبر.

"فقبل الوصي بعد أن أنذر زعماء الحزب بأنه ستلقى المسئولية على عواتقهم شخصياً فيما إذا حدثت حوادث تعكر صفو الحالة. وعليه فقد قامت مظاهرة سلمية في ظهر يوم ١٣ ديسمبر اشترك فيها ما يقرب من ستمائة إلى سبعمائة شخص بما فيهم (الأوباش) والأطفال والزوار الفضوليون في المكلا[1]. وقد أضافوا مطالبتهم لتعيين سكرتير دولة وطني إلى مطالبهم الأولى الخاصة بتموين الماء إلى المكلا والكشف على بعض حسابات الدولة وتخفيض الضرائب على العقار. ورداً على ذلك فقد بين لهم الوصي بأنه سيرفع مطالبهم إلى عظمة السلطان عند عودة الأخير من الهند في ظرف بضعة أيام فتفرق المتظاهرون دون وقوع حوادث".

(١) بينما يقدر البيان عدد المتظاهرين بهذا العدد، نجد تقديرات بوستيد فيما سبق أقرب إلى الصحة. (المؤلف).

"وما بين الثالث عشر إلى السابع والعشرين من ديسمبر، راقبت الحكومة نشاط الحزب الوطني مراقبة دقيقة، فلاحظت أن المحاولات التي بذلت لإثارة شعور الناس وكسب عطفهم في المدن المجاورة كالشحر وغيل باوزير وغيرها من المدن قد باءت بالفشل الذريع، وكذا أيضًا فشلت المساعي لاشتراك رجال القبائل. إلا أنه في نفس الفترة من الزمن ساعدت بعض المقالات المؤذية في الصحافة العدنية على اغترار الحزب الوطني بنفسه والتعليق عليه أهمية كاذبة فارغة وكانت النتيجة أن خلعت على الثلاثة الأشخاص الذين يدعون أنهم مؤلفون (لجنة الحزب) فكرة مغالية عن أنفسهم".

"وفي الساعة الثامنة من صباح السابع والعشرين من ديسمبر وذلك بعد يومين من عودة صاحب العظمة من الهند وإعلان الشيخ القدال باشا (أم. بي. أي) مدير المعارف السابق سكرتيرا للدولة، تقدمت هذه اللجنة إلى القصر فأفادهم وكيل سكرتير الدولة بأن السلطان سيقابلهم مع سبعة آخرين من أعضاء الحزب البارزين في العاشرة صباحًا وسيلقى خطابًا على الجميع".

"وفي الموعد المضروب حضر المندوبون العشرة في القصر، وفي نفس الوقت تدفق جمهور من (الغوغاء والرعاع) عن طريق باب القصر من المدينة ومن قرية الشرج غربي المكلا وتجمهروا في حوش القصر، وفي طريقهم إلى القصر أرغموا التجار مهددين باستعمال العنف على إقفال حوانيتهم. ومن الواضح أن هذه المظاهرة كان قد تم تنظيمها سراً وعلى عجل في الليلة السابقة لكيلا تسترعي انتباه البوليس".

"دعا صاحب العظمة المندوبين العشرة إلى داخل القصر حيث كان المستشار المقيم وسكرتير الدولة الجديد وعضوان من أعضاء مجلس الدولة مجتمعين. وأبلغ الممثلين بأنه عيّن الشيخ القدال سكرتير للدولة، إذ إنه لم يوجد رجل غيره من أبناء الوطن لائقًا. وأنه لن يتساهل مع المحاولات التي تسير على غير هدى للتدخل في حكمه من قبل أفراد (جهلاء) غير مطلعين وغير مزودين لا بالتعليم ولا بالخبرة الإدارية ولا بالمعرفة بما تمكنهم من إبداء الرأي السديد في الأمر، دع عنك المحاولة لعرقلة سير أعمال الحكومة بالمظاهرات المضيعة للوقت والمال. وإلى هذا الحديث كان الشيخ القدال قد أضاف بعض كلمات

متزنة مبينًا للمندوبين بأنه قد عينه صاحب العظمة ليكون سكرتيراً للدولة حتى يأتي اليوم الذي يتم فيه تدريب موظف وطني تدريبا كافيا لهذا المركز. وأنه بكل تواضع سيجدّ في تدريب شخص على يده بنفس الطريقة التي علّم بها أولادهم، عندها سلّم جميع المندوبين بخطأ طريقتهم. وبعد مصافحة الشيخ القدال والتأكيدات وإبداء دلائل الولاء والطاعة لصاحب العظمة غادروا القصر متعهدين بتفريق الجماهير في الخارج".

"فعندما وصل المندوبون ساحة القصر، وجدوا الجماهير وقد تطوروا إلى (غوغاء) صاخبة تحوم وتهدد بالعصي والمدى حرس القصر الذين قد وصلتهم إمدادات من رجال البوليس بذلك الوقت. فبدلا من القيام بأية محاولة لتهدئة الجماهير، فإن المندوبين توجهوا مسرعين إلى دورهم تاركين (الرعاع الأغبياء) الذين كانوا بلا قائد يقودهم بعد أن أثاروهم، تحت إدارة بضع نفر من الحرس ورجال الشرطة".

"غير أنه عند أول بادرة من بوادر الاضطراب بدت من المتظاهرين، طلب السلطان تعزيزات من جيش المكلا النظامي للاحتياط، وعندما وصل القائد بن سميدع رأى ما هاله، فلقد شق ما يقرب من مائتين من

(الغوغاء) طريقهم أمام حرس القصر والبوليس ووثبوا إلى الطابق الثاني من القصر. ومن ثم كانوا يشيرون إلى زملائهم تحت بالطلوع والانضمام إليهم. أما القصر نفسه فإنه بدا وكأنه مهدد بخطة التحطيم المحدقة به، فلقد انفتحت ثلاثة أبواب عنوة وتهشمت أصاصي الرياحين على أدرج القصر، وأول عمل قام به القائد بن سميدع هو أن شقّ طريقه وسط (الغوغاء) بأربعة عشر جندياً إلى درج القصر، وبينما كان يقتحم الطريق داست (الغوغاء) الطائشة خمسة من الجنود وجردوهم من السلاح. إلا أن القائد بن سميدع رأى من اللازم إحضار جنود آخرين. ولذا فإنه شق الطريق ببسالة وسط (الغوغاء) وعاد بصحبته ثمانية عشر جندياً آخرين وضعهم كاحتياط في ميدان المستشارية".

"وحالا وثب أحد الرعاع على القائد بن سميدع ممتشقاً جنبية بينما انقض الآخرون على التعزيزات من الجنود فداسوا جندياً واحداً وأخذوا يرفسونه ويضربونه. هذا وكانت (الغوغاء) قد استولت على ثلاثة بنادق من حرس القصر استعملوها في تسديدها على أحد الجنود وفي طعن آخر بالنصل الذي فيها. وخلاصة القول فإن الموقف كان

جداً بشع أضف إلى ذلك فإنه كان من المحتمل بأن (الغوغاء)[1] التي كان يزداد عددها بانضمام المارة إليها ممن أرادوا أن يتعرفوا على كل تلك الفاجعة والتي تشجعت بفوزها في القصر، كان من غير المستحيل أن تتجه وتحرق وتنهب بقية المدينة، عند ذلك أطلق الجنود الذين كانوا معذبين طوال هذه المدة أطلقوا النار فوق رؤوس الجماهير فعوضًا عن إيقاف (الغوغاء) أو تفريقها وأن إطلاق النار هذا لم يجد قتيلاً بل إنه شجعهم إذ إنهم نادوا (النار) لم تطلق علينا اهجموا على الجنود، وهكذا فإنهم جددوا هجومهم".

"وفي الوقت ذاته فإن الصخب في القصر قد ازداد فصرخ القائد بن سميدع طالبًا من قائد حرس القصر أن يبعث برجاله إلى الطابق الأعلى من القصر لحماية شخص صاحب العظمة. أما الجنود في حوش القصر كآخر إجراءات يائسة أطلقت النيران على مهاجميهم ممن كانوا أكثر جنونًا فأصابوا ثمانية في مقتل بينما قضى الآخرون نحبهم في المستشفى

(١) تكررت لفظة الغوغاء أو الرعاع حوالي ثمان مرات مما يدل على حالة الهستيريا التي أصابت رجال القصر السلطاني. (المؤلف)

وبعد ذلك فقط انسحبت الجماهير الهائجة الذين كانوا في ذلك الوقت متجمهرين على القصر".

"وما إن عاد النظام إلى المنطقة المحيطة بالقصر حتى أعلن صاحب العظمة الحكم العرفي وقرر منع التجول في المكلا. ثم في اجتماع آخر انعقد في القصر في اليوم التالي قرر السلطان أن يلقي القبض على أولئك الذين أثاروا هذا الاضطراب وأن يقفل مكاتب الحزب الوطني ويصادر جميع كتبه والمؤلفات المثيرة للفتن وأن يعيّن محكمة خاصة لمحاكمة المتزعمين للشغب".

"وأما الألوية في الخارج فقد كان للحادث فيها رد فعل سريع أخباري فتدفقت الرسائل من جميع المدن الكبيرة وعروض الولاء والتهنئات لصاحب العظمة لنجاته السعيدة معربة عن عظيم سخطها على المتسببين ومطالبة إنزال العقاب بهم. ولقد دلت كثرة هذه الرسائل وما فيها من حماس على عدم صحة دعوى الحزب الوطني المزعوم بأنه يمثل طائفة مسؤولة من الرأي العام وعلى السخرية الجوفاء بما يحمله من تسمية طنانة".

"إن السلطان السر صالح بن غالب القعيطي (كى. بى. أم. كى) يحتل مركزاً مكينًا من قلوب شعبه وهو سيستمر كذلك بإذن الله لسنين طوال في المستقبل"[1].

وإذا نحن صرفنا النظر عن العبارات الدعائية والعدائية في البيانات الرسمية، فإن هناك كثيراً من الحقائق كشفت عنها تلك البيانات، ربما بغير قصد منها وجرت على ألسنة أقلامها لتفضح ذلك الزيف الذي حاول غمط الحقيقة أو تغطيتها.

وإذا شئنا تلخيص تلك الحقائق في نقاط أوضحنا الآتي:

- **أولاً**: أن جبهة المعارضة لتعيين السكرتير الأجنبي أجرت في الليلة السابقة للحادث، اتصالات فيما بينها (مؤتمرات) للتشاور حول الإعلان الصادر بتعيين القدال سكرتيراً للدولة والذي اعتبر تحديًا صارخًا لا لمشاعر أعضاء الحزب الوطني وإنما لمشاعر المواطنين جميعًا.

(١) صحيفة النهضة العدد (٦١) ١فبراير ١٩٥١م.

- **ثانياً**: أن السلطان الذي استنام وقتًا، إلى ما كان يعتقده ولاء الشعب لعرشه استيقظ مذعوراً على هدير الجماهير التي خرجت تتحدى أوامره إذ لم يحدث أن واجه معارضة مباشرة.
- **ثالثاً**: أن السلطان الذي تحدثت بعض الكتابات عن ديمقراطيته، اتضح أمام أول تجربة مباشرة أنه أبعد ما يكون عن الديمقراطية وأنه مجرد حاكم فردي مطلق، ينظر إلى أفراد الشعب نظرة الاستعلاء فتعيين السكرتير من شأنه هو وليس من شأن العامة، والجماهير المحتشدة في قصره هي: كلاب... كلاب. أو مشاغبون ورعاع وأوباش وأشرار وخارجون على القانون إلى آخر ما في قاموس الشتائم من ألفاظ.
- **رابعاً**: الحزب الوطني عندما كان من أول أهدافه الولاء للسلطان كان عاملاً لصالح البلاد. أما بعد أن أضاف إلى أهدافه تحقيق التقدم الاجتماعي والدستوري فهو حزب المتطرفين والغوغاء، أو أصحاب المبادئ الهدامة الذين سعوا إلى تسميم أفكار الشعب في المقاهي التي يرتادونها.

- **خامساً**: أنه من خلال مراقبة الحكومة لنشاط الحزب في الفترة الواقعة ما بين التظاهرتين (١٣-٢٧ ديسمبر) تبين أن الحزب نجح في إثارة شعور الناس ضد الحكومة، وأخطر من ذلك محاولة اشتراك رجال القبائل في الحركة ثم مناصرة الصحف العدنية لمخططات الحزب وأهدافه.
- **سادساً**: أن التظاهرة التي خرجت صباح يوم الأربعاء قد تم تنظيمها سرا وعلى عجل حتى لا تسترعي انتباه البوليس، وهذه النقطة هامة ولكن لم نعثر على دليل عليها، لأن الثابت أن المظاهرة خرجت عفوية أثناء مرور العشرة من قادة الحزب الوطني في الشارع الرئيسي ثم انضمت إليهم الجماهير طواعية، إلا إذا كان المقصود بالتنظيم هو التحفز لدى المواطنين للقيام بعمل ما ضد ما يقصدونه امتهانا لكرامتهم فهذا شيء آخر ولكنه لا يعد تنظيماً للمظاهرة.
- **سابعاً**: أن هناك اتفاقاً بين البيانات الرسمية، حول خطورة الموقف بل وبشاعته، وأن القصر بدا نفسه وكأنه مهدد بخطر التحطيم وأنه من المحتمل أن تنهب وتحرق بقية المدينة.

- **ثامناً**: لا نعرف مدلولا محددا لأمثال هذه العبارات – المبادئ الهدامة والمؤلفات المثيرة للفتن، ولعلهم يقصدون بها الدعوة للحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي بدأ الناس ينادون بها.

تلك بعض الملاحظات التي استخلصناها من قراءتنا للبيانات الرسمية ولعلها في جملتها تصور حالة القلق والفزع التي انتابت المسئولين في الحكومة وهم يرون حركة الجماهير تتصاعد حتى تكاد تمسك بخناقهم.

وهذا الإحساس بالخوف هو الذي جعلهم يوجهون فوهات بنادقهم إلى صدور المواطنين العزّل من السلاح، إلا من سلاح الإيمان بعدالة مطالبهم وحقهم في الحياة الكريمة.

* * *

الباب الرابع

ردود الفعل – المحاكمة

"لقد علا صوت البندقية فوق صوت العقل والحكمة،
لمجرد تحطم بعض أصص الرياحين وتكسُّر بعض الأبواب.
إن ما حدث في ذلك النهار، شيءٌ أشبه ما يكون بالخيال".

الباب الرابع

ردود الفعل – المحاكمة

وكان نهاراً أسود، ذلك الذي أظلمت فيه السماء، وانبعثت صرخات الأنين من ساحة القصر، تشكو إلى بارئها، بطش الظالمين وظلم المعتدين.

وكان هناك في كل بيت مناحة، وفي كل أسرة يتم وثكل.

وباتت المكلا ليلتها مسهدة حزينة لم تكن قد أفاقت بعد من هول الصدمة، فالذي حدث ذلك النهار شيء أشبه ما يكون بالحلم.. الرصاصات تنهمر على غير هدى، تحصد أرواح المواطنين الذين غصّت بهم ساحة القصر. وحتى بعد أن ذعرت الجماهير، وولت هاربة للنجاة، استمر الرصاص يدوي كأنما كان يشفي بذلك ثأراً قديمًا في صدره.

لقد تحولت ساحة القصر إلى معركة حقيقية، جنود مدججون بالسلاح وجموع أخرى لا تملك سوى هتافات تتصاعد من حناجرها تنادي لا سكرتيرا إلا وطنيًا.

وقامت قيامة القصر، من عسى أن يكون هؤلاء الرعاع حتى يملوا شروطهم على صاحب الأمر والنهي؟ ومتى كان لهؤلاء الحق في أن يكون لهم رغبة غير رغبة الحاكمين؟ تلك هي القضية في نظرنا. فالقضية ليست قضية السكرتير الوطني، إذ الأمر لا يختلف كثيراً في الحالتين. ما دام تصريف كل شيء بيد الأجنبي، وما دام (السلطان) نفسه لا يملك إلا أن يؤمر فيطيع. فالقضية إذن هي ذلك (العفريت) نفسه الذي أخذ يتململ داخل (القمقم)، لا بد من إحكام القيود عليه وإلا انطلق يثأر من صانعي تلك القيود، فلا يحلو لهم بعدها العيش، ولا تطيب لهم الإقامة.

ولم يكن لهم من خيار آخر.. غير أن يعلو صوت البندقية، فوق صوت العقل والحكمة. فدوى الرصاص، بعد أن طاشت أحلام الحاكمين لمجرد تحطم بعض أصص الرياحين على مدرج القصر، أو تكسر بعض الأبواب في الطابق السفلي.

ووقعت الفاجعة التي هزت مشاعر الوطنيين في كل مكان وارتفعت أصوات الاستنكار والاحتجاج ضد مذبحة القصر، في عدن والسعودية والصومال والحبشة وكل المهاجر اليمنية الأخرى. وألهبت الصحف

العدنية ظهور الحاكمين بما كانت تنشره من انتقادات مريرة، مما دعا حكومة عدن إلى لفت أنظار تلك الصحف إلى أن ما تنشره من تقارير هي معارضة للحقائق التي تضمنتها البلاغات الرسمية[1].

ومن ردود الفعل هذه ننقل بعض رسائل الاحتجاج التي بعثت بها الجاليات العربية بالمهجر، وبعض المنظمات الأخرى لتبين الآثار العميقة التي أحدثتها الفاجعة، في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين أحنقهم ذلك الإجراء (الطائش) ضد مؤيدي الحزب الوطني.

ومن عدن بعث الحضارم هناك ببرقية احتجاج إلى السلطان القعيطي هذا نصها:

"إن الحضارم جميعًا يستنكرون تصرف الجند المسلح ضد الشعب في حوادث المكلا الأخيرة، ويبدون أسفهم العميق لذهاب تلك الأرواح البريئة الطاهرة من الأهالي، ويطالبون الحكومة بإلحاح أن تحول دون حوادث مماثلة. كما أنهم يستنكرون اعتقال الكثيرين من الوطنيين

(١) أوقفت صحيفة (النهضة) نشر أخبار حضرموت احتجاجًا على الإنذار الذي وجهته حكومة عدن إلى الصحف، بدعوى أن ما ينشر معارض للحقائق التي تضمنتها البلاغات الرسمية. النهضة العدد(٦٠) ٢٥ يناير ١٩٥١م.

وإصدار قرار بمحاكمتهم ويرجون من عظمة السلطان أن يعمل على إرضاء الشعب وتحقيق مطالبه الوطنية وإطلاق سراح المعتقلين، فتستقر الأحوال وتهدأ الأنفس ويعم الأمن إلى الأبد"[1].

ومن أعضاء الجالية العربية في الحبشة طارت البرقية التالية: إلى السلطان القعيطي: "إن الجالية العربية بالحبشة تحتج بشدة على المعاملة القاسية المجردة من مظاهر الرحمة والإنسانية التي عومل بها أولئك الأبرياء من الناس في بلادكم، نرجو أن تأمر حكومتكم بإجراء البحث وإدانة الجناة الآثمين الذين فتكوا بالمتظاهرين، ولا غاية لهم سوى إظهار شعور شريف من أجل الشعب".

"إن الجالية العربية في الحبشة تؤيد المتظاهرين في بلادكم في مطالبتهم بحقوق البلاد الوطنية المشروعة"[2].

كما بعثت الجالية العربية في صوماليا ببرقية تأييد إلى قادة الحزب الوطني هذا نصها:

(١) صحيفة فتاه الجزيرة العدد(٥٥٤) ١٤ يناير ١٩٥١م.

(٢) صحيفة النهضة العدد(٥٩) ١٨يناير ١٩٥١م.

"بناء على المظاهرات الشعبية نؤيد هذه الحركة النبيلة، ونحيي هذا الوعي المبارك ونعزي الوطن في شهدائه. ونتلمس من وطنيتكم الثابتة وضع أكاليل الزهور على قبور الشهداء نيابة عنا".

كما أبرق الحضارم في جدة إلى الحزب الوطني بالبرقية التالية:

"نؤيدكم في سبيل خدمة مصالح الشعب الحضرمي العامة. وفق الله الجميع لما فيه الخير العام"[1].

وأرسل المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين بالقاهرة رسالة إلى السلطان، عبّر فيها عن مشاعر الألم لحادثة القصر، كما طالبه أن يشمل بعطفه المجاهدين الأحرار، وهذا نصها:

"حضرة صاحب العظمة السلطان صالح بن غالب القعيطي وبعد:

فإن المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين الذي تربطه بعظمتكم أحسن الصلات القوية منذ شرفتم داره بزيارتكم الكريمة، يسرّه أن يبعث إليكم بكتابه هذا معبراً عن أصدق التمنيات بأن يهبكم الله الحياة الطيبة والتوفيق الدائم لخير الإسلام والمسلمين.

(١) صحيفة فتاه الجزيرة العدد(٥٥٤) ١٤ يناير ١٩٥١م.

يا صاحب العظمة، لقد وصل إلى علم الجمعية أن حرس عظمتكم نكّل بالمجاهدين الأخيار من أبناء المكلا الذين يريدون للبلاد الخلاص من يد الغاصب المحتل، حيث قتل البعض وجرح البعض وزج بالباقين في السجون وكان ذلك ليلة ١٧ ربيع أول سنة ١٣٧٠هـ، وقد نشرت الصحف عندكم وأذاعت محطات الإذاعة اللاسلكية العالمية أنباء تلك الحوادث الدامية فكانت لها وقع أليم في مصر والعالم الإسلامي".

"وغير خاف على عظمتكم إن مثل هذا العمل يقلل من الروح القوية في نفوس المخلصين من أبناء الشعب الذي يهم كل مسلم وعربي أن يكون عزيز الجانب بين أمم الأرض أجمعين".

"بهذا أرفع إليكم رجاء المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين العالمية في أن تشملوا المجاهدين الأحرار بعطفكم وتشجيعكم فإن هذا يزيدكم إيماناً مع إيمانكم بواجب التضحية الكاملة في سبيل الله.

وفي الختام تقبلوا مزيد الاحترام"[1].

القاهرة: تحريراً في ١٧ مارس ١٩٥١م
اللواء: محمد صالح حرب باشا
رئيس جمعيات الشبان المسلمين

(١) صحيفة النهضة العدد(٧١) ١٢ ابريل ١٩٥١م.

وتبين رسالة بعث بها السلطان إلى عدد من أعيان الحضارم بعدن رداً على عريضة احتجاج منهم جماعية ما أحدثته تلك الاحتجاجات لديهم من شعور بالأسف ورغبة ملحة في الخروج من المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه. وهذا نص الرسالة:

"حضرات الأفاضل: السيد حامد بن علوي والسيد أحمد بن حسين العطاس والشيخ على بن محمد بازرعة والشيخ صالح عبدالله بارحيم والشيخ سعيد أحمد بازرعة والشيخ سالم محمد باشنفر والشيخ عمر سالم باعبيد المحترمين.

وصلتنا عريضتكم المؤرخة ١ ربيع ثاني ١٣٧٠هـ الموافق ٨ يناير ١٩٥١م، ويبدو لنا أنكم لم تقتنعوا بمنشورنا الذي أرسلناه إليكم والذي لم يذكر فيه إلا الحقائق الخالية من كل تمويه وكنا نعتقد أن ما جاء به يكفي على الأقل لوضع أياديكم مع أيدينا لحل المشكلة التي آسف لها كل الأسف فإذا بنا نتلقى منكم احتجاجاً لم يكتب بالروح التي كنا ننتظرها، وها نحن نبعث إليكم ردنا عليه:

١- نحن نرحب بكل ملاحظة أو توجيه يأتي الينا ويساعدنا في حل المشكلة، والذي عجبنا منه أن ترسل لنا عريضة بها حوالي أربعمائة إمضاء، فإذا كان الغرض لفت النظر فإنه يكفي أن يمضي على العريضة عدد من كبار الحضارمة وعقلائهم، ولا داعي لهذا التكتل الذي هو يجري عادة في الشعوب المظلومة أمام الحكومات الظالمة لترضخها لكثرة العدد، وليس الحال بيننا وبينكم كذلك، فقد عرفتمونا محبين للعدل، مقدرين نصائح المخلصين.

٢- وقد أشرتم في عريضتكم بأننا لم نعمل تجاه المتظاهرين ما عمله الأمير عوض. وقد عجبنا لهذه المقارنة بالمظاهرة التي عملت أمام قصر الأمير وكانت بإذن منه وبعد إخطار البوليس، بأنها مظاهرة سلمية وقد بدأت وانتهت على أحسن ما يكون.

أما المظاهرة الأخيرة فزيادة على أنها لم تكن بإذننا وبغير علم البوليس، فقد بدأت أول الأمر بالعنف وبإقفال السوق والمدارس عنوة والشتم والوقوف على أبواب كبار التجار وشتمهم وتهديدهم بالحريق، وهذا شيء نقوله متأكدين من صحته، ويمكنكم أن تسألوا عن ذلك.

وليت الأمر وقف عند ذلك فقد هاجموا قصرنا وكسروا الأبواب ونهبوا بنادق الحرس التي أعدناها في اليوم الثالث. وغير ذلك مما ذكرناه في تقريرنا السابق وهذا شيء شاهدته بنفسي، ومع كل ذلك فأنتم تذكرون في عريضتكم أنها مظاهرة سلمية ولم يقصد بها إهانة، فأي سلم في هذه المظاهرة، وكيف تستطيعون أن تنفوا أن المتظاهرين قد أساءوا إلى حرمة القصر".

"نحن قد رأينا بأعيننا وأنتم قد سمعتم الأخبار من الناس وليس من رأى كمن سمع، إن المقارنة بين الحالتين واضحة. وأحب أن ألفت أنظار حضراتكم أن المقارنة بين الحالتين متباينة، أما كونها غير لائقة منكم فهذا نتركه لتقديركم، فلعلكم تراجعون هذا التصرف من قبلكم.

٣- ذكرتم في عريضتكم من سيتولى المحاكمة النزيهة؟ وهل لدينا الخبراء والمنصفون؟ ونحن نجيبكم على ذلك أن من يتولى أمر المحاكمة هم حضارمة يقومون الآن فعلا لتولي الحكم في هذه البلاد. ولهم من حضرميتهم ودينهم وتقديرهم وإشرافنا عليهم ومراقبة الشعب لحكمهم وممارستهم للحكم ما يكفي لتحقيق العدالة.

ولقد عجبنا كيف صدرت منكم هذه الملاحظة في الوقت الذي ترون أننا قصّرنا في واجبنا في عدم إسناد أكبر منصب في الدولة لأبناء الوطن وفيهم الكفاءة، فكيف ظهرت عدم كفاءتهم ونزاهتهم عندما أسندنا إليهم تكوين المحكمة[1].

٤- لقد طلبتم منا محاكمة الجند، ونحن قبل وصول عريضتكم كوّنا محكمة لتبحث في الحادثة التي بين الجند والأهالي. وعندما يصدر قرارها يمكننا أن نصدر حكمنا، فالحقائق لا تظهر إلا بعد البحث. فهل لعقلاء الحضارمة في عدن أن يفكروا قليلاً في هذا الموقف بالذات؟

٥- أما موضوع اقتراحاتكم فنحن ننظر فيها بعين الاعتبار على ضوء نتائج التحقيق ونرى أن تحقيق العدالة شيء واجب علينا قبل كل شيء.

(١) هناك خلط متعمد بين الموقفين، فالخوف هنا ليس ناشئًا عن عدم الثقة بالوطنيين الأكفأ بقدر ما هو خوف من تلك المحاذير التي ستقع بها المحكمة العسكرية التي تشكلت من كبار الموظفين وخصوصًا أن المحاكمة واقعة تحت إشراف السلطان. (المؤلف).

وأخيراً فإننا نطلب منكم أن تتأملوا هذه الرسالة، فإذا رأيتموها صائبة فإننا نطلب منكم أن تفكروا معنا في حل المشكلة، كمشكلة مشتركة لنحلها على الطريقة التي تكفل في المستقبل عدم إثارة المبادئ الهدّامة التي بدأت فعلا في هذه البلاد والتي لدينا من الأدلة ما يثبتها[1] وإن كان الغرض تبليغكم لنا احتجاجكم وتحميل الحكومة المسئولية فلقد أبلغتمونا ما تريدون".

القصر السلطاني
المكلا ٢٠ يناير ١٩٥١م
صالح بن غالب القعيطي

غير أن المحاولات التي بذلت لطمس الحقائق، أو قلبها باءت كلها بالفشل ولم تؤدِّ إلى نتيجة، ونشأت منذ ذلك اليوم بين الحكومة والشعب ما يمكن أن نسميه بأزمة عدم الثقة.

(١) هذا اعتراف ضمني بالوعي الوطني في حضرموت وهو ما عبرت عنه الرسالة بالمبادئ الهدامة. (المؤلف)

لقد سقطت الأقنعة التي كان يتستر خلفها الحاكمون، وظهروا على حقيقتهم، أنانيين متعالين، مستبدين. وكانت حادثة القصر بمثابة الضوء الذي كشف للجماهير الزيف الذي كانوا مخدوعين به، وكان الحكام قبلها يبدون بمظهر النسّاك أو أنصاف الآلهة، فلما كانت حادثة القصر، بدت أنيابهم كأحدّ من أنياب الليث وأظافرهم أشد حقداً من أظافر القط، وانمحت تلك الصورة التي كانت عالقة في أذهان الناس عن السلطان الودود.. العادل، لتحل محلها صورة السلطان الذي لا يتورع عن أن يبطش ويقتل ويسجن ويحكم على الأبرياء.

وبعد أن أعلنت الأحكام العرفية، وفرض منع التجول وأغلقت مكاتب الحزب الوطني، وألقي القبض على قادته، وصودرت أوراقه وكتبه وممتلكاته، وبسط سلطان الظلام ظله على المدينة التي أصابها الحادث بما يشبه الدوار في وسط ذلك الخوف القاتل والإرهاب الطاغي، تشكلت المحكمة الخاصة لمحاكمة المتهمين من أعضاء الحزب الوطني، وكانت تتألف من ثلاثة نواب (محافظين) وعضوين من المجلس، وكان أبرز أعضاء هذه المحكمة أحمد بن ناصر البطاطي (باشا) وعلي سالم باعشن وصالح بن عيشان النهدي.

وظلت المحكمة الخاصة تعقد جلساتها في حجرة مجاورة لمبنى سجن (المنورة). وقبل المحاكمة كان أحد العسكريين الإنجليز التابعين لدار المستشار بالمكلا، يزور السجن ليلاً ويأمر بإخراج المساجين إلى خارج السجن ويأمرهم بالوقوف ساعات في البرد القارس. ثم أوقف هذا التعذيب بعد أن شكا ضابط السجن إلى المسئولين هذا التصرف الشاذ، ولم يذكر لي أحد من المعتقلين حالة تعذيب آخر غير ما ذكر. وظل المعتقلون محتجزين داخل زنزاناتهم في شبه انفراد إلى أن صدرت الأحكام ضدهم. وبعدها سمح لهم بالتجمع في ساحة السجن.

وكانت الأحكام التي صدرت بعد حوالي شهرين من الحادث تقضي بتبرئة خمسة من رجال الحزب الوطني، لأنهم لم يكونوا حاضرين اجتماع الحزب ليلة الحادثة، والخمسة هم: عبدالله سالم باحاتم، وعبدالله صالح داؤود، ويسلم زبير باخريبة، وخامس لم يذكر اسمه. كما حكمت على الوفد الثلاثي المكون من أحمد علي بن نبهان، وعبود بوعسكر، وأبوبكر عميّر وهو الوفد الذي قدّم مطالب الحزب للسلطان

بالسجن ثلاث سنوات. وعلى سبعة آخرين بالحبس خمس سنوات وهم: صالح الهجري، سالمين سكارو، سعيد الصومالي-وهو الذي مزق العلم البريطاني وقد حكم عليه بالسجن المؤبد بعد أن يتم مدة السجن – وأحمد دوعان، وفرج خلف، ويعقوب البطاطي، وأحمد صالح باعيسى، والأخير حكم عليه خمس سنوات بعد إتمام مدة السجن. وحكم على أحمد عمر بلفقيه بغرامة قدرها ٦٠٠ روبية مع بقائه تحت المراقبة لمدة ستة شهور. وحكم على عبدالله حاج بن طرش، وعوض محمد بكير، وسالم أبوبكر باغويطة، وأبوبكر محمد بامنصور، وسالم بو عسكر، وسالم خميس قومان، وعوض القحوم، وسالم أحمد بن سهيلان، وعوض باسلامه بحبس كل منهم سنتين وتغريمهم ٢٠٠٠ روبية. وحكم على محمد علوي شيخان، وأبوبكر سالم بن الشيخ أبوبكر، وأحمد عبدالله باجنيد، وفرج أحمد بوسبعة بالحبس ثلاثة شهور مع تغريم كل منهم ٥٠٠ روبية. وحكم على محمد سالم بصعر بسنة واحدة وغرامة قدرها ١٠٠٠ روبية. وعلى سالم عبدالله الفردي بالحبس لسنتين. وحكم على سالم فرج عبدالناصر

بالحبس ستة شهور مع تغريمه ٥٠٠ روبية. وعلى عبدالله مخير بالحبس سنة واحدة مع تغريمه ٥٠٠ روبية[١].

وقد استنكر الرأي العام من داخل حضرموت وخارجها الأحكام التي صدرت ضد رجال الحزب الوطني ووصفت بأنها تتميز بروح الانتقام والحقد، وأن العواطف لعبت دورها في إقرارها.

ولربما أحسّت السلطات بقسوة تلك الأحكام، أو ربما أرادت أن تخفف من مشاعر السخط والغضب في نفوس المواطنين، فأصدرت أحكامـًا بالعفو على ثلاث دفعات. فقد أفرج في فبراير عن سبعة أشخاص هم: أحمد عمر بافقيه، أبوبكر بن سالم، محمد شيخان، فرج بو سبعة، أحمد عبدالله باجنيد، وصالح المرفدي [٢].

كما أفرج أيضـًا في مارس عن تسعة أشخاص وهم: سالم بوعسكر، عوض القحوم، أبوبكر بامنصور، سالم باغويطة، سالم بن سهيلان،

١) صحيفة النهضة العدد (٦٦) ٨ مارس ١٩٥١م .

٢) المصدر السابق العدد (٦٤) ٢٢ فبراير ١٩٥١م .

عبدالله حاج بن طرش. وقد أخذت عليهم ضمانات بعدم مغادرتهم للبلاد خلال المدة المحكوم بها عليهم، وهي سنتان مع حسن السلوك[1].

وأخيراً صدر العفو في إبريل عن خمسه آخرين وهم: عوض محمد بكير، أبوبكر عميّر، أحمد بن نبهان، عبود عسكر، عيضة بامسعود. وأخذت على المذكورين ضمانات بعدم مغادرة البلاد خلال المدة المحكوم بها عليهم وهي تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. وبهذا لم يبق من المحكوم عليهم سوى اثنين فقط أفرج عنهما فيما بعد [2].

أما الشهداء الذين روت دماؤهم الزكية تربة القصر، واستحقوا بذلك الخلود، فنذكر منهم من أحطنا بهم علما وهم:

١ - حسن سعيد حاتم من مواليد عام ١٩١٢م من أسرة فقيرة التحق بالمدرسة الابتدائية ولم يتمكن من مواصلة دراسته، واضطر للانخراط في مجال العمل ببيع الملابس. ثم هاجر وعاد إلى الوطن عام ١٩٥٠م وعقد قرانه، وبعد عشرين يوماً من زواجه استشهد في حادثة القصر.

(١) المصدر السابق العدد (٦٤) ٢٢فبراير ١٩٥١م.

(٢) صحيفة النهضة العدد (٧٠) ٥ أبريل ١٩٥١م.

٢- محفوظ سالم بامحيسون من مواليد عام ١٩١٤م تلقى تعليمه بمدرسة المعلم سعيد باجليدة. بدأ حياته صياداً ثم اشتغل في متجر لبيع الحبوب. استشهد في حادثة القصر.

٣- صالح عوض مخير: من أسرة فقيرة عمل (جمّالاً) وبعد ذلك اشتغل في معاصر الزيت ثم في جلب الماء إلى البيوت. متزوج وله أربعة أطفال. استشهد وعمره أربعون عامًا.

٤-سعيد علي باني من مواليد عام ١٩١٥م من أسرة فقيرة عامل شحن بالمكلا.

٥- صالح سالم بانوبي من مواليد عام ١٩٢٢م (صياد) متزوج لا يقرأ ولا يكتب، استشهد في حادثة القصر.

٦-محفوظ بن سنكر، من برع السدة (حي السلام).

٧-علي محمد رجرج من مواليد عام ١٩١٢م من أسرة فقيرة يعمل في الصياغة.

٨-أحمد عمر دعكيك: عامل.

٩-خميس سالم بهيلول: عامل.

١٠ -سالم محمد سهيل: عامل من الحارة (حي الصيادين).

١١-علي بن كليب [١].

(١) لم نعثر على بقية أسماء الشهداء، وقيل لنا إن إدارة الأوقاف تحتفظ بسجلات لعائلات الشهداء. ولكننا بعد اتصالنا بالمسئول أفاد بأنه لا يعرف شيئاً عن هذه السجلات، كما أن منظمة لجان الدفاع الشعبي ليست لديها غير أسماء الشهداء المذكورين.
(المؤلف).

الباب الخامس

شهادات معاصرة

"إنني أعتبر السلطان صالح المسئول الأول عن كامل ما حدث للناس من أضرار".

سالم باصديق

"أنا الذي أبقيت الحزب الوطني على قيد الحياة، وإلا فهو قد مات بعد الصدمة الأولى التي تعرض لها بعد قضية (ساه) والمستشار".

عوض بكير

"السلطان صالح، رجل غشاش".

باعامر

الباب الخامس

شهادات معاصرة*

١- سالم أحمد باصديق

(نائب سكرتير الدولة)

أخبرني الشيخ سالم أحمد باصديق، أن السلطان صالح طلب إليه أن يتقدم بطلب وظيفة سكرتير دولة، في حالة ذهاب السكرتير سيف بن علي في إجازة تمهيداً لتقاعده. وقال إني لم أكن مرتاحاً لهذه الوظيفة لكثرة مشاكلها، ولكني لم أستطع في الوقت نفسه أن أرد للسلطان طلبا، ولكي يسهّل السلطان صالح -حصولي على الوظيفة- أوعز إلى أحمد

(*) نقلت هذه الشهادات عن مذكرة صغيرة للأستاذ محمد عبدالقادر بامطرف ومدونه بخط يده، ويرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٣م أي بعد انقضاء سنتين على الحادثة.

(المؤلف)

بن ناصر البطاطي، ومسلّم بلعلا أن يحثّا أعضاء معينين من الحزب الوطني أن يطالبوا بتعيين سكرتير وطني.

وسألت الشيخ سالم:

- **لماذا كان السلطان يريد سكرتيراً وطنياً وقد عرف عنه أنه لا يثق عادة بأبناء البلاد وخاصة الحضر منهم؟**

- فكر السلطان في أن أتولى وظيفة السكرتير لربما ظن أنني سأكون في يده أكثر من أي شخص آخر.

- **ماذا تعني بقولك سأكون في يده؟**

- كان يظن أني سألبي طلباته الخاصة أكثر من السكرتير الغريب لأنه – يستحي أن يقول للسكرتير الغريب كل ما يريده لنفسه.

- **أعطني صورة عن طلبات السلطان الخاصة؟**

- الاهتمام ببساتينه وبسياراته، وإصلاحات في قصره، وحساباته مع علي بن عكظة في الهند، وغيرها من الأمور التي يهتم بها السلطان صالح وكذا –رعاية ابنه عوض.

- **هل كان السلطان يريد أن يعلم الحزب الوطني بما كان يرمي إليه من تعيين سكرتير وطني؟**

– **لا لم يكن يريد ذلك، وإنما أراد جعلها مطالبة، عبارة عن كراهية لأي سكرتير أجنبي، وقد استطاع البطاطي ومسلم بلعلا إقناع بعض الأشخاص من أعضاء الحزب الوطني بالمطالبة[1]... كما أقنع بعض أنصار الحزب.**

- **من هم أنصار الحزب؟**

– **مثل المقدم سالم بوعسكر.**

- **وهل كانت لك يد في تحريك الأعضاء من أهل البلاد الذين كانوا في الحزب؟**

---

(١) أخبرني أحمد عبدالله باجنيد أن الذي تقدم باقتراح المطالبة بالسكرتير الوطني هو العضو محمد سالم باحاتم.

الشهادات التي وردت في هذا الباب، أدلى بها أشخاص عايشوا أحداث ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠م وكانوا بحكم مناصبهم التي يشغلونها، على علم بأدق أسرارها. وقد قام بتدوين هذه الشهادات الأستاذ محمد عبدالقادر بامطرف الذي أطلعنا عليها، وأذن لنا بنشرها لأول مرة لعلاقتها المباشرة بهذا البحث. (المؤلف)

- لا (وأقسم اليمين على ذلك) إنني لم أحثهم على المطالبة بسكرتير وطني.

- **وهل اتخذ الحزب قرار بتلك المطالبة، وعين السكرتير الوطني؟**

- نعم اقترح الحزب على السلطان أن يختار سكرتيراً وطنيًا من عدة أشخاص ذكروا أسماءهم.

- **وكيف بدأت المطالبة؟**

- أخبر المستشار السلطان صالح أنه يفكر في تعيين الشيخ القدال خلفًا للشيخ سيف. وكان على عزم في الذهاب إلى الهند ووافق السلطان مبدئيًا وأخبر ابنه عوض بذلك - ونشر السلطان- عوض الخبر. فكان نشر الخبر هو المحرك للحزب بأن يطالب بسكرتير وطني[1].. وسارت مظاهرة كبيرة إلى قصر السلطان عوض، ولكن السلطان عوض طلب مني أن أخبر المظاهرة أن موضوع تعيين سكرتير وطني في يد والده. وهذا الكلام قاله للمتظاهرين بمشاورة المستشار بوستيد.

(١) هذا الكلام يناقض تمامًا ما قاله باصديق في بداية الحديث من أن السلطان هو الذي أوعز إلى البطاطي وبلعلا لإقناع أعضاء معينين من الحزب بتقديم طلب تعيين سكرتير وطني.

وعندما عاد السلطان صالح من الهند اتفق هو والمستشار على تعيين الشيخ القدال - وعلم الناس بهذا وطلب أعضاء الحزب مقابلة السلطان بهذا الخصوص ليؤكدوا طلبهم بالسكرتير الوطني.. كما دعاهم السلطان إلى قصره في الصباح. وفي المساء اتصل بعض أعضاء الحزب بأناس في البلاد وفي الحارة وفي برع السدة أن يمشوا في مظاهرة معهم إلى القصر ليكون لطلب الحزب ثقل[1].

وامتنع عبدالله سعيد باعامر وأغلب أهل الحارة لأنهم شكوا في نوايا حافة البلاد الأعضاء في الحزب ولم يخرج من أهل الحارة إلا أفراد لم يكونوا على وئام مع باعامر وأعوانه، واستجاب سالم بو عسكر للطلب وأعلن على أهل برع السدة أن يخرجوا في المظاهرة.

(١) الثابت أن الحزب لم يدع الناس للخروج في تلك المظاهرة وأن القرار الوحيد الذي اتخذ في اجتماع الحزب هو اختيار ثلاثة أشخاص يمثلون الحارات الثلاث لمقابلة السلطان في قصره وتقديم مسألتهم بالسكرتير الوطني، وتمت المقابلة ونتج عنها دعوة عشرة من أعضاء الحزب للاجتماع بالسلطان في العاشرة من ذلك الصباح وأثناء مرورهم بالشارع الرئيسي مشى الناس خلفهم، وتؤكد شهادات أخرى هذا الرأي.

- **لماذا استجاب بو عسكر، هل كان مؤمناً بفكرة المطالبة بسكرتير وطني؟**

- بو عسكر لم يكن له رأى محدد ولا يهمه من يكون السكرتير الوطني ولكنه استجاب لطلب أهل البلاد لأنه يعتقد أنهم هم الذين ناصروه في جعله مقدمًا على برع السدة وفصلها من حافة الحارة، بعد أن كان القسمان جزءا واحدا وبعد أن كان باعامر مقدمًا على هذين القسمين اللذين يشكلان حافة الحارة [1].

- **هل يمكن أن اشتراك بو عسكر في المظاهرة كان نكاية لباعامر؟**

- نعم.. إنه كان عدوه اللدود، ثم خرجت الناس مع أعضاء الحزب من جميع أجزاء المدينة. وكانت الأغلبية خرجت لسماع وحضور ما سيكون بين السلطان وأعضاء الحزب، ووصلت المظاهرة إلى القصر وصعد الأعضاء إلى عند السلطان وكنت أنا في القصر مع أحمد ناصر ومسلم بلعلا عند السلطان صالح. وقال السلطان

(١) البلاد والحارة وبرع السدة هي الأقسام الرئيسية لمدينة المكلا، في ما يعرف سابقًا بنظام الحويف، وقد ألغي هذا النظام في أعقاب قيام السلطة الوطنية بعد الاستقلال في ٣٠نوفمبر ١٩٦٧م. (المؤلف)

للأعضاء إن تعيين سكرتير دولة لا يخصهم لأنهم لا يعلمون المسئولية التي ستلقى على السكرتير ثم إن ذلك من حقوق السلطان، ثم تكلم الشيخ القدال الذي كان حاضراً عند السلطان وقال للأعضاء أنه صديق الحضارم وقد مضت عليه إحدى عشرة سنة في البلاد وهو يعلم أبناء وبنات الحضارم وأنه ما كان يتصور أن سيكافئه الحضارم بهذا الموقف ويثيرون القلاقل ضد تعيينه. فأمر السلطان الأعضاء أن يطلبوا العفو من الشيخ القدال ففعلوا وتعانقوا هم وهو. كان المستشار بوستيد حاضراً الاجتماع.

- **هل تعتقد أن الأعضاء اقتنعوا بكلام السلطان والشيخ القدال؟**

- لا.. لم يقتنعوا ولكنهم لاحظوا أن الزمام أفلت من أيديهم وأنه قد تحصل مصيبة في البلد لا يستطيعون معالجتها وقد حصلت فعلاً.

- **ثم ماذا حدث؟**

- قال السلطان للأعضاء أن يخرجوا ويخبروا الناس الذين معهم بما تم من اتفاق بينهم وبين الشيخ القدال. وطلبوا أن يكون معهم البطاطي وأنا، فخرجنا إلى عند الناس المتجمهرين، وتكلم معهم

بعض الأعضاء والبطاطي. وقد سمعنا من الناس من يقول إن الأعضاء باعوا نحن الخونة، وقد بدأت المناوشة بين حرس القصر وبين بعض الناس المتجمهرين بسبب أنهم كسّروا أواني الأشجار التي كانت على سلم القصر وذهب الأعضاء إلى بيوتهم وعدت أنا والبطاطي إلى عند السلطان ثم حدث ما حدث من قتل وإصابات كما سمعت.

- **هل حضر أحد من أعضاء الحزب حين إطلاق النار؟**

- لا، الأعضاء قد ذهبوا إلى بيوتهم وتركوا الناس في ساحة القصر.

- **هل تعتقد أن الأعضاء قد عرّضوا المتظاهرين للإصابات الفادحة بعدم تصدّرهم للمتظاهرين ومعالجة الموقف معالجة سليمة؟**

- الأعضاء ناس مساكين وإن المظاهرة كانت أكبر مما يظنون وكانت فيها أخلاط من الناس وأكثرهم لا يعلمون حقيقة الموقف.

- **ومن الذي أمر بإطلاق النار على الناس؟**

- وقعت مضاربة بين الجنود والمتظاهرين بسبب أن واحداً أخذ بندقية أحد الجنود وهرب بها. وحصلت أمور لا نعلم من الذي تسبب فيها. وأنا أعتقد أن أعضاء الحزب ليسوا مسئولين عما حدث أبداً، وأن الجنود هم المسئولون.

- **وهل ندد أعضاء الحزب بما حدث للمتظاهرين من ضرب بالرصاص؟**

- لا إنهم كانوا خائفين من الناس ومن السلطان ومن المستشار لما حدث.

- **لماذا لم ينصح الأعضاء بأخذ الأمور بالنظام لتفادي ما قد حدث؟**

- من يسمع، من يعقل..

- **ولماذا السلطان خذل أعضاء الحزب بعد أن حرّضهم على المطالبة؟**

- هذه سجية السلطان صالح يدفع بالناس ثم يتخلى عنهم لأنه جبان. وأنا أعتقد لو أنه أصر على أن يكون السكرتير من أهل البلاد

لاستجاب الإنجليز لطلبه، لأن المسالة بسيطة ولا تشكل خطراً عليهم، طالما أن السلطان الذي يعينه، هو ألعوبة في يدهم. وقد فعل السلطان نفس الشيء مع الحزب عندما طالبوا المستشار بإعادة مقاطعة (ساه) إلى القعيطي مع أنه هو الذي دفع بهم إلى ذلك. ولهذا السبب استقال عدد كبير من الذين أسسوا الحزب منهم الشيخ عبدالله بكير وأحمد سالم باعشن وغيرهم لأنهم لاحظوا أن السلطان كان يتلاعب بهم. إنني أعتبره المسئول الأول عن كل ما حدث للناس من أضرار.

* * *

٢- عوض محمد بكير

(رئيس الحزب الوطني)

سألت الشيخ عوض محمد بكير، وكنت أعتبره أكثر أعضاء الحزب ذكاءً وشجاعة وإخلاصا للبلاد عن حادثة القصر كما يسمونها في المكلا.. فقال:

- يا محمد يا ولدي.. نحن مخدوعون وعرّضنا عيال الناس لما حصل والسبب السلطان وباصديق. وأنا مقهور من الذي حدث.

- **هل كانت مطالبتكم بسكرتير وطني جادة؟**

- نعم ولكننا لم ندر أن السلطان كان يرتّب الأمور لجعل باصديق سكرتير لأغراضه الخاصة، ونحن اقترحنا عدة أشخاص وأنت منهم ليختار السلطان واحداً منهم. وكان غرضي أنا أن يكون لنا أهل البلاد كلمة في تعيين رئيس الحكومة.

- **هل كان يشاركك الأعضاء هذا الرأي؟**

- لا كانوا يجرون وراء السيطرة بعد الخيرية، وفي الحقيقة أنا الذي

أبقيت الحزب الوطني على قيد الحياة، وإلا فهو قد مات بعد الصدمة الأولى التي تعرّض لها بعد قضية (ساه) والمستشار..

- **ما رأيك في المحكمة التي عملها السلطان لكم ولأعضاء آخرين؟**

- كانت لإرهابنا والمؤسف أن بعض الأعضاء في المحاكمة تنصّلوا مما فعله المتظاهرون، وبعضهم أنحى باللائمة عليّ ولكن الله سلم.

- **ما هو رأيكم في الشيخ القدال؟**

- الشيخ القدال أحسن من ألف سكرتير وطني وأعقل منهم[1].

- **لماذا لم يناصركم مقادمة الحارة؟**

- باعامر رجل صاحب أغراض وكان يعتقد أن أهل البلاد كانوا السبب في فصل برع السدة عن حافة الحارة، وكان باعامر يقول لأهل الحارة إن المظاهرة ستجر إلى تصادم بين المتظاهرين وجنود الحكومة لأن فيها ناس أولاد سوق، وإن الصدام باتجي مصيبته

(١) لا يعني كلام بكير هذا انتقاصا من كفاءة الوطنيين وإنما هو بهذا يعبر عن حالة الشعور بالألم لمواقف بعض الوطنيين (المتخاذلين) في أعقاب حادثة القصر، وإلا فكيف يعقل أن بكير الذي قاد حركة المعارضة يفضل ذلك الأجنبي على غيره من الوطنيين. (المؤلف)

على أهل الحارة. إنها دسيسة من أهل البلاد لأهل الحارة. وأقول لك الحق إن كلام باعامر عن المندسين في المظاهرة كان صحيحاً وهذا شيء لم يخطر ببالنا، ليست لنا خبرة بقيادة المظاهرات وفعلاً أفلت الزمام منا، وقلبي الآن يقطر دما على المقاتيل والمجاريح المساكين الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الموضوع راحوا ضحايا.

- **هل تعتبرون أنفسكم تتحملون قسطاً من المسئولية عن هلاك أولئك الأشخاص؟**

- أشخاص هم المسئولون مثل محمد سالم بصعر وبن سميدع.

- **لماذا؟**

- حرّض بعض المتظاهرين على مهاجمة الجنود وقال لهم إن الضرب الذي أطلقوه أول الأمر على الرؤوس هو للتخويف، وبصعر هو الذي قال إن نحن بعنا الناس وتلقّف آخرون كلامه. وبن سميدع هو الذي أمر بإطلاق النار على الناس بعد المشادة التي حصلت بين المتظاهرين والجنود.

- **هل كنت حاضراً عندما حرض الناس على مهاجمة الجنود، وعندما أطلق بن سميدع النار أو أمر بإطلاقها على الناس؟**

- لا، لم أكن حاضراً ولكني سمعت ما قاله بصعر من أننا بعنا الشعب خيانة.

- **أين كنت؟**

- بعد أن انتهينا من السلطان وخرجنا إلى الناس وطلبنا إليهم أن يتفرقوا ويذهب كل منهم إلى حال سبيله ولم يوافقوا ذهبت إلى بيتي.

- **أما كان الأجدر بكم أن تعمدوا إلى جانب المتظاهرين إذا كنتم تؤمنون بعدالة مطلبكم؟**

- كنا نؤمن بعدالة مطلبنا ولكن المتظاهرين لم يكونوا من الأعضاء لم نطلبهم في الاشتراك في المظاهرة، ولم يكن بيننا وبينهم حتى مجرد معرفة.

- **ما رأيك في القتلى، بعضهم كان من البلاد وبعضهم من الحارة، هل كان أولئك من أعضاء الحزب؟**

- كل القتلى لم يكونوا من أعضائه ولا حتى الجرحى. ولكنهم ناس مساكين حضروا للفضول، حتى والدك كان بين المتظاهرين.

- **والدي؟**

- نعم - وكان يمشي هو وأحمد حداد.

- **هل كان والدي عضواً في الحزب؟**

- لا، بل إن تسعة وتسعين في المائة من الحاضرين في ساحة القصر لم يكونوا من أعضاء الحزب، الحزب كان به أعضاء قليلون جداً.

٣- عبدالقادر عمر بامطرف

(مواطن)

سألت والدي عبدالقادر عمر بامطرف، أن يقصّ عليَّ ما حدث فقال:

- كنا نسمع في المكلا أن الحزب الوطني يطالب أن يكون باصديق سكرتيراً بدلاً عن الشيخ سيف، لأن السلطان صالح يحب باصديق وأن المستشار كان معارضـًا ذلك، ويريد الشيخ القدال، واتصل الناس بالسلطان عوض ولكنه خيب آمالهم.

- **هل كنت بالمظاهرة التي خرجت إلى قصر السلطان عوض؟**

- لم أكن فيها وما كان لي أن أخرج لأطالب شخصـًا مجنونـًا بشيء، وفوق ذلك أنا أعلم أن الأمر كله بيد المستشار.

- **هل سمعت ماذا كان رد السلطان عوض على المظاهرة؟**

- قال إن الأمر في يد والده وإن والده سيعود من الإجازة قريبـًا.

- **من الذي نقل كلام السلطان عوض إلى الناس؟**

- لا أدري، سمعت أنه باصديق قد يكون ولكني لم أهتم بمن يقوله، المهم هو ما قيل وهذا منتشر في البلد.. وعندما عاد السلطان صالح من الهند، سمعت أن الأعضاء قدموا عريضة للسلطان يطلبون سكرتيراً وطنيًا وأن السلطان كان قد عين الشيخ القدال، فطلب السلطان الأعضاء إلى القصر فخرجوا وخرجت الناس لتسمع ما يقال لأنها سرت إشاعة في المكلا أن السلطان سوف يخطب في الناس وخرجت أنا مع الناس ووصلنا القصر وكنا حوالي أربعمائة نفر ثم زاد عدد الناس بعد أن وصلنا إلى القصر وطلع بعض الأعضاء إلى عند السلطان وبعد قليل خرجوا وطلبوا إلى الناس أن يتفرقوا.

- **ماذا قالوا للناس بالضبط بعد أن خرجوا من عند السلطان؟**

- لم أسمع لأني كنت بعيداً عن (البرندة) التي كانوا يتكلمون فيها ولم أتبين حتى أشخاصهم، ولكني سمعت وأنا من ساحة القصر من الناس أن معهم البطاطي أحمد بن ناصر وباصديق. وأن البطاطي هو الذي كان يتكلم والأعضاء سكوت، ولم يتفرق الناس. ثم خرج الأعضاء وبقي الناس وبقيت معهم، ثم رأيت مشادة بين الجنود وبعض الناس

أعقب ذلك إطلاق النار في الهواء، فخرج الناس مسرعين من باب القصر الكبير وكنت معهم، وكان بجانبي شخص اسمه حسن حاتم، وعندما كنا عند عتبة الباب حق القصر، سقطت من جيب حسن حاتم قصعة سيجارة فعاد ليلتقطها فأصابته رصاصة أردته قتيلاً وأنا أنظر إليه، وهذا يدل أن الجنود كانوا يطلقون النار على الناس وهم في حالة فرار ولم يكونوا في حالة هجوم.

- **ماذا فعلت بعد ذلك؟**

- احتميت (بالكشارى) الصغير الذي إلى الجانب الشرقي لباب القصر وكنت أسمع طلقات النار وصياح بعض المجاريح ولزمت المكان إلى أن توقف إطلاق النار.

- **هل دام إطلاق النار طويلاً؟**

- كم دقيقة بل لربما دقيقة أو دقيقتين ولكن الضرب كان في الناس لهذا السبب كما أعتقد كانت الإصابات كثيرة، حسبهم الله.

- **ماذا علمت بعد ذلك؟**

- إشاعات كثيرة وكل واحد يروي قصة مختلفة عن الأخرى، وأنا أقول لك – الذي رأيته وعندما سقط حسن حاتم قتيلاً عند باب القصر ظننته أول الأمر علي عبود باعشن.

- **ما رأيك في الحادثة؟**

- قيادة المظاهرات تحتاج إلى ناس ينظمونها ويسيطرون عليها ولكن في الغالب يفلت الزمام عندما يصطدم المتظاهرون بجنود الحكومة وكل واحد بعد ذلك يتصرف حسب فكرته. والحادثة مؤلمة جداً وخسارة كبيرة على البلد وسببها السلطان كما يقول الناس، لأنه هو الذي أغرى أعضاء الحزب بالمطالبة بسكرتير وطني ثم تخلى عنهم.

- **من يقول هذا؟**

- بعض الناس ولا معنا إلا كلام الناس، والكلام يختلف ويحتار الإنسان بين الصدق والكذب.

- **لماذا خرجت في المظاهرة؟**

- خرجت لأجل نسمع كلام الناس، وما كنا نظن أن الأمور سوف تتطور إلى ذلك الحد.

- **هل تلوم أعضاء الحزب على ما حدث؟**

– لا. لا ألومهم لأنني لا أعتقد أن لهم يداً في تجميع الناس ويمكن لهم يد في تجميع بعض أفراد، ولكن الضرب وقع في الناس الذين خرجوا إلى ساحة القصر للفضول مثلي.

- **هل شاهدت أحداً في ساحة القصر من الذين تعرفهم؟**

– والله لا أتذكر الناس الذين كانوا في القصر والآن الحادثة لها سنتان.

* * *

٤- عبدالله سعيد باعامر

(مقدم حافة الحارة)

سألت عبدالله سعيد باعامر فقص علي ما يلي:

نحن نعلم أن أهل البلاد قاموا بهذا العمل ليكون باصديق سكرتيراً للدولة، ونحن لا نراه لائقًا لهذا المنصب من وجوه عديدة ولهذا وقفنا موقفًا سلبيًا مما حدث.

- **لكن الحزب الوطني الذي طالب وليس أهل البلاد؟**

- الحزب الوطني قد مات بعد حادثة (ساه) والذين بقوا فيه كانوا بعض من أهالي البلاد، وناس آخرين مثل آل شيخان وأحمد باجنيد. والحزب كانوا يسيرونه أهل البلاد وكان قصدهم أن يكون باصديق سكرتيراً للدولة لحاجات في أنفسهم – إنهم لم يطالبوا بباصديق ولكنهم يفهمون أن السلطان صالح بايختار باصديق.

- **لماذا؟**

- لأن باصديق با يكون أداة طيّعة في يد ولده عوض.

- **هل يدرك هذا أهل البلاد؟**

- أهل البلاد يمكن ما يدركون هذا، ولكنهم كانوا مؤيدين المطالبة لأن باصديق منهم والسلطان صالح رجل غشاش وقد غشهم والحمد لله، أما نحن ما دخلنا في هذه الطبخة.

- **لماذا دخلوا آل برع السدة ولم تدخلوا أنتم في المظاهرة؟**

- البطاطي أحمد بن ناصر وباصديق هما اللذان حرّضا المقدم سالم بوعسكر على أن يشترك أهل برع السدة في المظاهرة.

- **لماذا استجاب لهم بوعسكر؟**

- لأن هذين الاثنين كانوا السبب في تنصيب بوعسكر مقدمًا على برع السدة بعد أن عزلناه نحن عن تقدمة الحارة، وبعد أن فصلوا برع السدة عن الحارة، المسالة أغراض.

- **ألا ترى أن تعيين سكرتير وطني بطلب أهل البلاد يعتبر مكسباً وطنياً، سوف تتلوه مطالب أخرى وطنية؟**

- الطلب ذاته صحيح ولكن الذين طالبوا به لم يقصدوا إلى ذلك، ولو أننا كنا نفهم أن هذا كان هدفهم لما ترددنا في ضم صوتنا إليهم،

ولكننا نفهم أن أهل البلاد كانوا يريدون السيطرة على البلاد عن طريق باصديق.

- **هل هذا صوت الحزازات القديمة بين أهل البلاد والحارة؟**

– أنا أقول لك الواقع وأنت فسره على ما تريد – السلطان نفسه في كيس الإنجليز فكيف من سكرتير دولته. هذا الكلام ما يقول به إلا المجانين، ولهذا لم نشترك مع أهل البلاد في لعبتهم والمسألة كلها دبّرها أحمد بن ناصر البطاطي وباصديق، وأهل البلاد مخدوعين وكانوا يريدون يخدعونا معهم.

* * *

٥- القدال سعيد القدال

(سكرتير الدولة)

سألت الشيخ القدال:

- **لماذا لم ترفض التعيين كسكرتير دولة بعد الحوادث الدامية تضامناً مع مشاعر الناس على الأقل؟**

- أعرف حق المعرفة أن في الأمر لفة ولم تكن مطالبة مبنية على صدق، ولكن على أغراض – لذلك لم أرد أن أخذل السلطان الذي تحمّل مسؤولية الوقوف إلى جانب تعييني سكرتيراً للدولة.

- **يقال إن السلطان كان يريد باصديق؟**

- لست أدري، ولكنه هو الذي عرض عليّ التعيين قبل ذهابه في الإجازة وقد رفضته لأني رجل تعليم وليس رجل سياسة إدارية، ولكنه أصر فلم يسعني إلا القبول.

- **هل كان مدفوعاً إلى تعيينك برغبة المستشار؟**

- لا أعلم من هو الراغب الأول – أهو السلطان أم المستشار، ولكن الذي فاتحني في الأمر أولاً هو السلطان وبعد ذلك فاتحني المستشار، ولم يعرض علي إلا رغبة السلطان.

- **ماذا سيكون رد فعل هذه الحادثة في السودان؟**

- طبعًا سوف يتألم لها كثيرون لأول وهلة، ولكنهم سوف يعلمون الحقائق فيما بعد.

- **هل قبلت التعيين لأنك كنت تخشى أن يغضب الحكام الإنجليز في السودان بعد رفضك ويرمونك بعدم التعاون مع المستشار؟**

- ضحك الشيخ القدال وقال: لماذا لم تسأل الإنجليز في السودان؟ (كان كلامه يشوبه بعض الغضب) ربما وجدت الإجابة الصحيحة. أنا لا أستطيع أن أتحدث عما هو شعورهم وكيف سيكون في المستقبل، وعلى كل حال شعورهم لا يهمني في قليل أو كثير. أنا تهمني مصلحة البلاد التي أخدمها الآن وهي حضرموت.

٦- أحمد سالم باعشن

(موظف)

سألت أحمد سالم باعشن وكان أبرز عضو في الحزب الوطني عن حادثة ساه فقال:

- غشنا السلطان وقال لنا عن طريق أعوانه أن نطالب بعودة ساه إلى الدولة القعيطية ثم اتضح لنا أنه أعطى تكفاه هو والسلطان جعفر بن منصور والمستشار شبرد أن يسدد قضية نزاع الحدود بالطريقة التي يراها مناسبة فكانت مخاطبتنا مع المستشار مهزلة.

- **من هم أعوان السلطان الذين أوعزوا إليكم بالمطالبة؟**

- ابحث عنهم.

- **ممن؟**

- من السلطان نفسه، قاتله الله، وقد انسحبت من الحزب وإن عدنا فإنا ظالمون.

- **يتهمكم البعض بأنكم موظفون وأنكم تشكلون الفئة الواعية في الحزب ماذا تقول؟**

- نحن فعلاً كنا متأثرين لقضية (ساه) ذاتيًا، بصرف النظر عن شعور السلطان.

- **البلاد كلها تحت الحماية، وتحت الاستشارة فماذا يفيدكم أن تكون ساه لكم أو للكثيري مع أنها في واقع الأمر منطقة جابرية؟**

- القصد راح ما راح، وقاتل الله السلطان هو ودولته، وقاتل الله الفقر الذي نعيش فيه والذي أحوجنا إلى وظيفة القعيطي.

- **ماذا عن حادثة القصر؟**

- لم أشترك فيها ولا أعلم عنها إلا ما يعلمه رجل الشارع، وأنا آسف جداً لما حصل لإخواننا في المكلا.

- **هل صحيح أن السلطان كان يريد باصديق سكرتيراً للدولة خلفاً للشيخ سيف؟**

- لا أدري.

- **ماذا ترون في الطلب ذاته، أعني المطالبة بسكرتير وطني؟**

– إذا كانت المبادلة تيس بتيس، فتيسي يعرف الدار.

- **ماذا تقصد بهذا المثل؟**

– لا أدري.

- **هي صحيح أن أهل البلاد تزعموا حركة المطالبة لأن باصديق منهم؟**

– لا أدري.

- **مش معقول وأنت شخص ظاهر في المكلا؟**

– ظاهر ومخفي كالهواء.

- **فلسفة؟**

– قل عنها ما تريد، شيء واحد محقق وهو أنني متألم جداً لأطفال وأرامل الذين قتلوا. أما من المسؤول عنهم، علمه عند العارفين ببواطن الأمور، ولست منهم.

- **يعني في حادثة القصر مرت عليها سنتان، لم تستطع التعرف على الحقائق؟**

- أحيلك إلى وثائق الحزب الوطني، وإن كانت له وثائق فلربما وجدت ضالتك المنشودة.

- **قال لي عوض محمد بكير أنه لا يعلم شيئاً عن سجلات الحزب؟**

- صدقه إذا قال لك ذلك، ولم أعرف كما يعلم أي شخص آخر أن للحزب سجلات. كانت المسألة فوضى وتلك كانت النتيجة، مقاتيل ومجاريح والأموات تبكيهم أمهم.

* * *

٧- أحمد بن ناصر البطاطي

(عضو مجلس الدولة)

سألت أحمد بن ناصر البطاطي، فنفى علمه بأي شيء وقال:

- إن المسألة لعب زقور، والمؤسف الناس الذين قتلوا وجرحوا، وكان سبب قتلهم وجرحهم أولاد السوق الذين اشتبكوا مع الجنود.

- **من الذي أمر بإطلاق النار؟**

- لا أعلم ولكني أظنه بن سميدع بعد أن هجم الناس على جنوده.

* * *

٨- سالم بو عسكر

(مقدم حافة برع السدة)

سألت المقدم سالم بو عسكر، فقال:

- نحن الذي فهمناه أن الناس تطالب بسكرتير وطني.

- **(فقاطعته): من يعني الناس؟**

- الحزب طالبنا بسكرتير وطني معهم وبعدين ظهر أن المسالة كلها ناس خراطين بغوا الدولة ولا هم أهلا لها. وحصلت أمور وعجائب في البلاد ولا حد نفع حد يا شيخ، وراحت المقاتيل والمصاويب من ناس لا سيبهم ولا حولهم وقدها مقادير، ولعاد حاجة يا ولدي لنبش القبور ولا باتقوم للبلاد قائمة إلا إذا فيها ناس غير الناس ذي تعرفهم يعني ثالث أو رابع صفة، وأما ذولا ذي تشوفهم كلهم بغوا با يأكلون.

- **لكن أنت إنسان من كبار العقال في البلاد ولا يخفاك شيء، فأيش الذي تفهمه؟**

- ذي أفهمه قلته لك، وأنت أسأل أهل المكلا شافوا وحضروا.

- **لكن يا والد سالم كل واحد يجيب كلام مخالف لكلام الثـاني، هم متفقين على المقاتيل والمصاويب لهذا السبب أنـا جيـت أسألك واسأل أمثالك عن أمور أخرى؟**

– ذي معي قد سمعته، ونحن معاد بانخلق فتن بين الناس وذه حبـه وذه ما أسخابه. نحن إذا ما سدينا بين الناس معاد بانفتنهم وبغيـت نحـن نرمي الكلام فوق من؟ اسأل والدك كان حاضر.

- **قد سألته جاب بعض الكلام والـبعض قـال مـا معـي إلا كـلام الناس وكلامهم مختلف.**

– صحيح كلامه، ما با تجد نفرين يجيبون كلام واحد في حادثـة القصـر، ما غير الناس الذين قتلوا واصطابوا. وأنت أيش لك بالفضول؟

فرأيت المقدم سالم لا يشجّع في المعنى على التساؤلات.

الملاحق

- **المكلا في الكتابات الأجنبية.**
- **المعاهدات بين القعيطي وبريطانيا.**
- **ملحق الصور.**

الملحق الأول

المكلا في الكتابات الأجنبية

ورد وصف المكلا في كتابات بعض الأجانب الذين زاروها في أجواء عام ١٩٥٠م. ومن هؤلاء ويندل فيليبس وإيفا هويك، اللذان أعطيا وصفاً للمدينة خلال تلك الفترة وفيما يلي خلاصة ما أورداه بهذا الصدد.

-١-

المكلا مدينة بيضاء تتجمع بيوتها على هدب صخري ضيّق يقع بين الميناء بمياهه الزرقاء، وبين الصخور العالية، ذات اللونين الأحمر والبني، وتظهر بيوتها من البحر جميلة بيضاء ناصعة وهي مؤلفة من أربعة أو خمسة أدوار(طوابق). وترتفع في سمائها مآذن عالية تنطلق من ثلاثة عشر مسجداً، وتبدو هذه المآذن من بعد وكأنها ترتفع من مياه البحر، وعلى البيوت كانت توجد زخارف زرقاء كلون البحر. من أعلى الصخور تطل أربع قلاع صغيرة مكملة صورة هذه المدينة الجميلة بل اللوحة ذات الأرضية الزرقاء.

والمكلا مدينة تشبه الإسكندرية، من حيث انتشارها في شريط رفيع على طول الساحل، ولكنها تشبه مدينة زنجبار أكثر، وهي ليست مدينة أثرية إذ إنها لم تكن موجودة خلال القرن الأول بعد الميلاد، عندما قام المؤلف بريبلوس (الضابط اليوناني) برحلته على طول الشاطئ. كانت مدينة (قنا) في ذلك الوقت هي الميناء الرئيسي الذي عن طريقه يتمكن الناس والبضائع من الوصول إلى حضرموت، ثم إلى الطريق الرئيسي. وربما كانت (قنا) تقع على مسافة من المكلا إلى الغرب. وعلى أي حال فإن المكلا منذ أن وجدت في القرون الوسطى كانت مسرحًا لاختلاط مختلف الأمم والشعوب.

ويمكن للمرء أن يشاهد أثر طابع الفن الهندي في كل مكان حتى بين كبار الموظفين وفي زي ملابس العائلة المالكة وفي بعض العمارات وخاصة قصر السلطان الجديد في الضاحية الغربية من المدينة. وإلى جانب هذا القصر يقع القسم الذي يتخذ السكان منه أماكن لإقامتهم ويدعى (برع السدة). أما القصر القديم وهو الآن دار الحكومة فيقع في المدينة القديمة وفي وسط معظم مراكز العمل، بالإضافة إلى أنه قرب

السجن والأحياء الصومالية القذرة[1].

وأسوأ هذه الأحياء تقع في نهاية القسم الشرقي من المدينة تحت الصخور العالية[2].

-٢-

وكانت دار الاعتماد[3] على مقربة من باب المدينة الغربي، وهي عبارة عن منزل فسيح أبيض اللون منطلق الجوانب، يقع في سفح جلاميد الصخر، كان أحد السلاطين قد بناه.

ويقوم قصر السلطان أمام دار الاعتماد، ويفصل بينهما الشارع الرئيسي ويحيط به سور عال يطل على البحر، وتغسل أمواج البحر عند اندفاعها إلى الصخور أسوار القصر البيضاء.

وفي دار الدولة مقر الحكومة، وهي ذات ثلاث طبقات، استقبلني الشيخ سيف، وهو رجل عجوز وودود، تظهر الألفة في عينيه الذكيتين

(١) حافة العبيد سابقاً.

(٢) نقلا عن كتاب كنوز مدينة بلقيس تأليف ويندل فليبس تعريب عمر الديراوي (دار العلم للملايين – بيروت).

(٣) يقصد بدار الاعتماد دار المستشارية (سابقاً).

ويبدو في ذقنه لحية بيضاء تشبه الهالة البيضاء، ولم يكن من أهل حضرموت وإنما من جزيرة زنجبار التي تشبه الفردوس والتي تقع على الساحل الإفريقي الشرقي لكنه عربي في أصله وطبيعته ولغته، وهو كسلطان زنجبار وغيره من أبناء الطبقات الحاكمة في الجزيرة من أصل حضرمي، إذ هاجر أجداد هؤلاء من عمان وحضرموت قبل أمد طويل.

وعلمت من الشيخ سيف أن السلطان الحاكم صالح بن غالب القعيطي كان في تلك الآونة يزور إقطاعياته في إمارة حيدر أباد في الهند، وكان نظام حيدر أباد قد منح هذه الإقطاعيات لأجداده مكافأة لهم على خدماتهم العسكرية. وقال لي إن ولده عوض وهو نائب السلطان، سيقوم نيابة عنه بالترحيب بي. وكان لباس الأمير يذكرني بملابس مهراجات الهند، بينما يرتدي معظم كبار الموظفين في حضرموت الصارونج الجاوي الزاهي الألوان الممتد حتى القدمين مع قميص فضفاض وعمة جميلة[1].

(١) نقلا عن كتاب سنوات في اليمن وحضرموت تأليف الطبيبة الألمانية إيفا هويك تعريب خيري حماد (منشورات دار الطليعة ببيروت).

الملحق الثاني

المعاهدات بين القعيطي وبريطانيا

١- معاهدة الصداقة لعام ١٨٨٢م

بما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه عوض بن عمر تمكنا في شهر أكتوبر ١٨٨١م بفضل المعونة التي قدمتها لهما الحكومة البريطانية من الاستيلاء على ميناءي بروم والمكلا ومن الاستيلاء على المناطق التي يحتلها النقيب عمر بن صلاح الكسادي.

وبما أن الحكومة البريطانية أغدقت عليهما، إكراميات أخرى من وقت لآخر، وبما أن الحكومة البريطانية وافقت أن تدفع لعبد الله بن عمر وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما مبلغا سنويا قدره ثلاثمائة وستون ريالا.

المادة الأولى

بهذا يتعهد الطرفان المتعاقدان ويتفقان كل مع الآخر بالأسلوب الآتي:

يلزم عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور، نفسه وأخاه وورثتهما وخلفاءه بألا يبيع أو يرهن أو يتصرف بشكل آخر في ممتلكاته الشحر والمكلا وبروم والمناطق المتعلقة بها على الساحل الحضرمي من بلاد العرب أو في جزء من هذه الممتلكات والمناطق لأي شخص أو دولة غير الحكومة البريطانية، وألا يدين بالولاء لأية دولة أو يعترف بسيادتها بدون الموافقة الصريحة من لدى الحكومة البريطانية.

المادة الثانية

بما أن المناطق التي يمتلكها النقيب عمر بن صلاح الكسادي بالمكلا قد انتقلت إلى يد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وبما أن عوض بن عمر القعيطي المذكور دفع إلى المقيم السياسي بعدن مائة ألف ريال للإنفاق على النقيب عمر بن صلاح الكسادي، فإن المبلغ المذكور سوف يصرف حسب نظر المقيم بعدن على النقيب عمر بن صلاح الكسادي المذكور وعنه.

المادة الثالثة

يوافق عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وأخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما، أن يمتثل نصيحة الحكومة البريطانية وأن يلبي رغباتها في جميع الأمور المتعلقة بعلاقاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية.

المادة الرابعة

تدفع الحكومة البريطانية إلى عبدالله بن عمر وأخيه وورثتهما مبلغا سنويا قدره ثلاثمائة وستون ريالاً، طالما ظل عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخوه المذكور وورثتهما وخلفاؤهما منفذين الشروط السالف ذكرها وأن أول دفعة من هذه الدفعات سوف تجرى في اليوم الأول من شهر أبريل القادم.

حرر في المكلا هذا اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو عام ١٨٨٢م الموافق١٢ رجب ١٢٩٩هـ.

جيمس بلير — عبدالله بن عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي

المقيم السياسي بعدن — جمعدار المكلا والشحر

الشهود:

صالح محمد جعفر

س. هـ. سيلى، ريبون

نائب الملكة والحاكم العام للهند

٢- معاهدة الحماية لعام ١٨٨٨م

بما أن الحكومة البريطانية وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر يرغبان في المحافظة على تقوية علاقات الأمن والصداقة القائمة بينهما.

فقد أسمت وعينت الحكومة البريطانية البريجادير جنرال آدم جورج ـ فوريس هوج (س. بي) المقيم السياسي بعدن أن يبرم اتفاقية بهذا الخصوص.

وعليه اتفق البريجادير جنرال آدم جورج فوريس هوج (س. بي) المذكور وعبدالله بن عمر عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي السالف الذكر وأبرما المواد الآتية:

المادة الأولى

أن الحكومة البريطانية تلبية لرغبة الموقّع على هذه الاتفاقية عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي عن نفسه وعن أخيه عوض بن عمر القعيطي، تتعهد أن تشمل المكلا والشحر ومتعلقاتها الواقعة تحت سلطنتهما ونفوذهما بإحسان صاحبة الجلالة الملكة الإمبراطورة الكريمة وحمايتها.

المادة الثانية

يوافق عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور ويعد عن نفسه وأخيه عوض بن عمر القعيطي وخلفائهما وورثتهما أن يمتنع عن الدخول في أي مراسلة أو اتفاق أو معاهدة مع أي شعب أو أية دولة بدون معرفة وسماح الحكومة البريطانية بذلك. ويعد أيضًا أن يشعر في الحال المقيم بعدن أو ضابطًا بريطانيًا آخر عن محاولة أية دولة التدخل في المكلا والشحر ومتعلقاتهما.

المادة الثالثة

تصبح هذه المعاهدة المذكورة أعلاه سارية المفعول من هذا التاريخ ووقع الطرفان المتعاقدان إمضاءهما وختمها عليها بالشحر هذا اليوم الأول من شهر مايو ١٨٨٨م.

البريجادير جنرال هوج
المقيم السياسي بعدن

عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي
جمعدار ـ المكلا والشحر

الشهود:
الكومندار بالاسطول البحري الملكي
جبسن قائد السفينة الحربية أو زيري
محمد صالح جعفر المساعد المحلي للمقيم
لاندسون نائب الملكة والحاكم العام للهند

٣- معاهدة الاستشارة لعام ١٩٣٧م

بما أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة، وسمو السلطان صالح بن غالب القعيطي سلطان الشحر والمكلا يرغبان أن يقويا العلاقة الودية الكائنة بين حكومة جلالة الملك والسلاطين القعيطيين من زمن طويل.

وبما أن سمو السلطان صالح بن غالب يرغب في تقدم وترقية مملكته.

وبما أن حكومة جلالة الملك ترغب في تأييد وتقوية سلطة ومقام السلطان، فحكومة جلالة الملك عيّنت المستر برنارد رايلي الوالي والقائد الأكبر في محمية عدن أن يعقد معاهدة لهذا الغرض.

البند الأول

تقبل حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة أن تعيّن مستشاراً مقيماً للسلطان. والسلطان يرتضي أن يجهز بيتاً لائقاً للمستشار المقيم المذكور ولأجل سعادة مملكته يقبل نصيحته في جميع الأمور ما عدا المسائل المتعلقة بالديانة المحمدية والعادة.

البند الثاني

تعترف حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بحق سلاطين الشحر والمكلا في تعيين خلفائهم، وعرضه لموافقة حكومة جلالة الملك في كل مسألة.

عدن: الثالث عشر من أغسطس سنة ١٩٣٧م

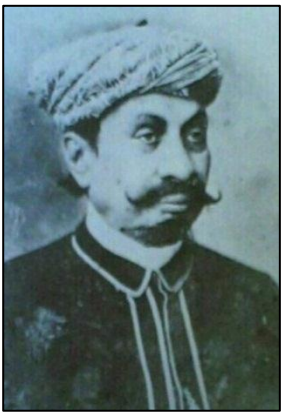
برنارد رايلي	**صالح بن غالب**
الوالي والقائد الأكبر في محمية عدن	**سلطان الشحر والمكلا**
دبليو أيتش إنجرامس	**الشيخ علي بن عكظة**

* * *

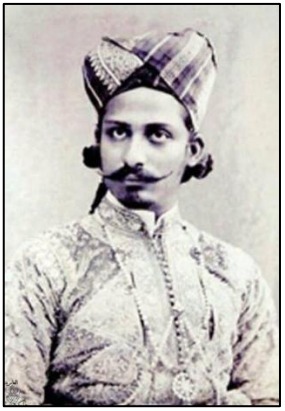
ملحق الصور



السلطان صالح بن غالب القعيطي



السلطان عوض بن عمر القعيطي



السلطان عمر بن عوض القعيطي



السلطان عوض بن صالح القعيطي



اللواء صالح بن سميدع

قائد جيش السلطنة القعيطية



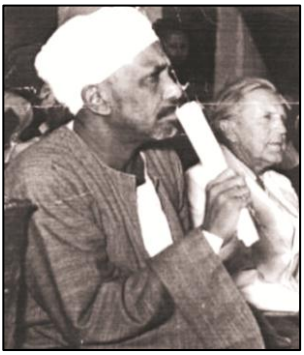
المستشار البريطاني

الكولونيل بوستيد



المؤرخ الأستاذ

محمد عبدالقادر بامطرف



القدال سعيد القدال

(سكرتير الدولة)



الكولونيل البريطاني هيو بوستيد يتفقد جيش البادية الحضرمي



السيد/ أحمد العطاس وزير الدولة القعيطية

بمعية اللواء صالح بن يسلم بن سميدع يتفقد جيش النظام

الخاتمة

وبعد أن اكتملت فصول هذا البحث عن شهداء القصر، فإن الفصلين الثالث والرابع قد استغرقا منا في كتابتهما قرابة شهرين، رجعنا خلالهما إلى مجموعات الصحف العدنية الصادرة في الفترة ما بين أعوام ١٩٤٧-١٩٥١م كما عقدنا عدداً من اللقاءات مع أبرز أعضاء الحزب الوطني، الذين ما زالوا على قيد الحياة لاستيضاح بعض المعلومات. أما الفصلان الأول والثاني فقد كانا حصيلة قراءات واسعة وعميقة لسنوات عديدة. وكان لروادنا من المؤرخين الفضل في كشف جوانب كانت خافية، أو مجهولة، من تاريخنا السياسي والفكري.

إنني مدين في هذا البحث، لكل الإخوة الذين شجعوني على وضع هذه الدراسة، أو أمدوني بالمعلومات، أو شملوا بملاحظاتهم وتوجيهاتهم هذا البحث وأخص بالذكر منهم، الإخوة الأجلاء سكرتير أول منظمة التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) بالمحافظة الخامسة، الذي يعتبر المحرك الأول في كتابة تاريخ تلك الانتفاضة الشعبية، وكذا المؤرخ

الأستاذ محمد عبدالقادر بامطرف الذي أبدى لي الكثير من الملاحظات والآراء، كما لم يضن علي بما دونه عن الحادثة من خلال استجوابه لبعض الشخصيات ذات العلاقة المباشرة. كما أشكر هنا المسئولين في مكتب الثقافة والسياحة المحافظة الخامسة الذين وفروا لي الوقت لإنجاز هذه الدراسة في وقت مبكر، وكذا الأخ محمد سعيد بايعشوت الذي وضع تحت تصرفي كل الدوريات التي كانت تصدر في عدن والتي اعتمدت عليها في كتابة بعض فصول هذا البحث.

لقد كنت حريصاً على الاطلاع على سجلات الحزب الوطني ووثائقه إذا وجدت، وكذا وقائع جلسات المحكمة التي جرت للمعتقلين من قادة الحزب الوطني. إلا إن البحث عن هذه الوثائق يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، الأمر الذي يعوق معه إصدار هذه الدراسة في الوقت المحدد لها. ولذا فإنه متى تيسر الوقوف على تلك الوثائق أو غيرها، فإن في الإمكان تلافي أي نقص أو تقصير في هذه الدراسة، بإضافة فصل أو أكثر في المستقبل القريب.

ولست أزعم هنا أن هذه الدراسة ستخلو من الخطأ أو الشطط هنا أو هناك، وعذري أني قد توخيت بقدر الاستطاعة الحق والصدق فيما كتبت، ويسعدني أن أرحب بكل نقد أو إضافات تستهدف خدمة الحقيقة، والحقيقة وحدها.

والله الهادي للصواب.

أحمد عوض باوزير

المكلا: ٢٥ سبتمبر ١٩٧٧م

* * *

مصادر البحث

الكتاب	المؤلف
في سبيل الحكم	محمد عبدالقادر بامطرف
الفكر والثقافة	سعيد عوض باوزير
صفحات من التاريخ الحضرمي	سعيد عوض باوزير
تاريخ حضرموت السياسي	صلاح البكري
في جنوب الجزيرة العربية	صلاح البكري
أدوار التاريخ الحضرمي	محمد أحمد الشاطري
البدر المنير	مزاحم سالم باوزير
التاريخ العسكري لليمن	سلطان ناجي
همام أو في عاصمة الأحقاف	علي أحمد باكثير
سنوات في اليمن وحضرموت	إيفا هويك
كنوز مدينة بلقيس	ويندل فيليبس
الحرب العالمية الثانية	رمضان لاوند
يقظة العرب	جورج أنطونيوس
الحقيقة عن العالم العربي	إيرسكين تشايلدرز
تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي	إلياس مرقص
عدن تحت الحكم البريطاني ١٨٣٩-١٩٦٧م	البروفيسور أر. جي. جافين

الدوريات والتقارير

١)- صحيفة فتاة الجزيرة للأعوام ١٩٤٧-١٩٥١م

٢)- صحيفة النهضة "١٩٥٠-١٩٥١م"

٣)- تقرير عن التطور الإداري والزراعي بحضرموت "١٩٥٠ -١٩٥١م"

٤)- تقرير عن التعليم بحضرموت للمستر قريفس "١٩٤٠-١٩٥٠م"

الفهرس

- الإهداء ٥
- مقدمة الطبعة الثانية ٧
- تصـــدير ٩
- توطئــة ٢٥

الباب الأول

مدخل تـاريخي

الصراع الكثيري اليافعي حول مدن الساحل الحضرمي حتى عام ١٩٦٧م.. ٣٣

نشأة المكلا، قدوم الشيخ يعقوب بن يوسف إليها – الشكوك التي أثيرت حول نسبه – تكوين الإمارة الكسادية – تفجر الصراع بين قادة المستقبل العولقي والكثيري والقعيطي – إختفاء العولقي من مسرح السياسة – المواجهة بين المتنافسين الخطرين – تنازع الأمارتين الكسادية والبريكية اليافعيتين – التآمر الكثيري البريكي ضد الحكم اليافعي في الساحل – سقوط الإمارة البريكية في أيدي آل كثير – التحالف اليافعي يسترد الشحر ويتخذها قاعدة لحكمه – فشل الهجوم المضاد على قاعدة الحكم الكثيري في الداخل – مساندة بريطانيا للقعيطي في نزاعه مع الكسادي – فرض شروط التسليم على الكسادي بالمكلا – القعيطي يقبل حماية بريطانيا ويترك لها حرية التصرف.

الباب الثاني

الوعي الوطني: بواعثه وأسبابه ٦١

تأخر ظهور الوعي – هجرة الحضارمة إلى إندونيسيا – إتساع تجارتهم ونمو ثرواتهم –بداية إهتمامهم بالتعليم وإنشاء الجمعيات – التنافس بين العلويين والإرشاديين وآثاره – التعليم الأهلي في حضرموت – الغزو الفكري – النهضة التعليمية الحديثة – ظهور الأحزاب السياسية – الحزب الوطني يقود حركة المعارضة – نضوج الشروط الموضوعية لحركة ٢٧ ديسمبر.

الباب الثالث

الزحف الجماهيري ... إلى القصر ٨٥

إستقالة الشيخ سيف البوعلي – عودة السلطان إلى المكلا من الهند – إعلان تنصيب القدال سكرتيراً للدولة – الحزب الوطني يقرر الاحتجاج ضد تولية القدال – وفد ثلاثي يحمل عريضة الاحتجاج إلى السلطان– السلطان يدعو عشرة من أعضاء الحزب للاجتماع به – الجماهير تتظاهر في القصر – ماذا دار في الاجتماع – السخط العام يصل إلى ذروته – الذعر يسيطر على حكام القصر – استدعاء القوات النظامية – إطلاق النار على المتظاهرين – مناقشة روايات الحادثة.

الباب الرابع

ردود الفعل – المحاكمة ١١٣

المكلا تبيت ليلة مسهّدة – الاحتجاج ضد مذبحة القصر – برقيات الاستنكار من عدن والحبشة والصومال والسعودية – رسالة المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين – رد السلطان على رسالة الحضارم بعدن – تشكيل المحكمة الخاصة – صدور الأحكام – العفو عن المحكوم عليهم – الشهداء الذين روت دماؤهم تربة القصر.

الباب الخامس

شهادات معاصرة ١٣٣

سالم محمد باصديق (نائب سكرتير الدولة)، عوض محمد بكير (رئيس الحزب الوطني)، عبدالقادر عمر بامطرف (مواطن)، عبد الله سعيد باعامر (مقدم حافة الحارة)، القدال سعيد القدال (سكرتير الدولة)، أحمد سالم باعشن (موظف)، أحمد بن ناصر البطاطي (عضو مجلس الدولة)، سالم بوعسكر (مقدم حافة برع السدة).

الملاحق

- (الملحق الأول) المكلا في الكتابات الأجنبية..... ١٦٧
- (الملحق الثاني) المعاهدات بين القعيطي وبريطانيا..... ١٧١
- ملحق الصور ١٧٨
- الخاتمة..... ١٨١
- مصادر البحث ١٨٤

تم بحمد الله